تأليف
د. محمود
الطحان

تيسير
مصطلح الحديث

تيسير
مصطلح الحديث

تيسير
مصطلح الحديث

بقلم
الدكتور **محمود الطحان**
أستاذ الحديث
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

طبعة غير تجارية تباع بسعر خاص
تم الجمع التصويرى والتصميم
فى
مركز الهدى للدراسات
ت/ ٤٢٠٠٤٨٨ ـ الإسكندرية

غرة ذى الحجة ١٤١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة السابعة

الحمد لله الذى مَنَّ علينا بنعمة الإسلام، وجعلنا من خُدّام سُنّة نبيه المصطفى ﷺ، والصلاة والسلام على صفوة خلقه وخاتم أنبيائه سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد : فإن الله تعالى ـ وله الحمد والمِنَّة ـ قد كتب لهذا الكتاب القبول لدى طلبة العلم عامة، والمشتغلين بالحديث وعلومه خاصة. فقد نفذت منه من حين طبعه الطبعة الأولى عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م إلى الآن ست طبعات. لذا رأيت طبعَهُ الطبعة السابعة لدى مكتبة المعارف بالرياض .

ولما كان نص الكتاب غيرَ مشكول، وفيه بعض الأخطاء، رأيت أن أقوم بشكل ما يُشْكِل لا سيما أسماء الأعلام، وكذلك تصحيح الأخطاء قدر المستطاع.

لذلك تعتبر هذه الطبعة متميزة عن سابقاتها من الطبعات بأمرين هما : الشَّكْل والتصحيح .

وأسأل الله تعالى أن يديم النفع بهذا الكتاب، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وكتبه

العبد الضعيف

راجى عفو ربه المنّان

أبو حفص محمود بن أحمد الطحان

الكويت فى غرة جمادى الآخرة من عام ١٤٠٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى منَّ على المسلمين بإنزال القرآن الكريم، وتكفَّل بحفظه فى الصدور والسطور إلى يوم الدين، وجعل من تتمة حفظه حفظ سُنة سيد المرسلين .

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذى أَوْكَلَ الله إليه تبْيانَ ما أراده من التنزيل الحكيم بقوله تعالى﴿ **بالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾[النحل:٤٤] فقام ﷺ مبينا له بأقواله وأفعاله وتقريراته بأسلوب واضح مبين.

والرِّضَى عن الصحابة الذين تلقوا السنة النبوية عن النبى الكريم، فوعوها، ونقلوها للمسلمين كما سمعوها خالصة من شوائب التحريف والتبديل .

والرحمةُ والمغفرة للسلف الصالح الذين تناقلوا السنة المطهرة جيلا عن جيل، ووضعوا لسلامة نقلها وروايتها قواعد وضوابط دقيقة لتخليصها من تحريف المبطلين .

والجزاء الخَيِّر لمن خلف السلف من علماء المسلمين الذين تلقوا قواعد رواية السنة وضوابطها عن السلف، فهذبوها ورتبوها وجمعوها فى مصنفات مستقلة سميت فيما بعد بـ «علم مصطلح الحديث» (١) .

أما بعد : فعندما كُلِّفْتُ منذ سنوات بتدريس علم «مصطلح الحديث» فى كلية الشريعة بالجامعة الاسلامية فى المدينة المنورة وكان المقرر تدريس كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، ثم قرر بدله مختصره كتاب «التقريب» للنووى، وجدت مع الطلبة بعض الصعوبات فى دراسة هذين الكتابين ـ على جلالتهما وغزارة فوائدهما ـ دراسة نظامية، من هذه الصعوبات، التطويل فى بعض الأبحاث. لا سيما فى كتاب ابن الصلاح (٢) . ومنها الاختصار فى البعض الآخر، لا سيما فى كتاب النووى (٣) ،ومنها صعوبة العبارة، ومنها عدم تكامل

(١) يطلق على هذا العلم أيضاً « علم الحديث دراية »و« علوم الحديث »و«أصول الحديث» .

(٢) كبحث «معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه» فقد استغرق /٤٦/ صفحة .

(٣) كبحث «الضعيف» مثلا إذ لم يتجاوز تسع عشرة كلمة .

بعض الأبحاث [١]، وذلك كترك التعريف مثلا أو إغفال المثال أو عدم ذكر الفائدة من هذا البحث أو ذاك، أو عدم التعرج على ذكر أشهر المصنفات، وما أشبه ذلك. ووجدت غيرهما من كتب الأقدمين فى هذا الفن كذلك، بل إن بعض تلك الكتب غير شامل لجميع علوم الحديث، وبعضها غير مهذب ولا مرتب، وعذرهم فى ذلك هو إما وضوح الأمور التى تركوها بالنسبة لهم، أو الحاجة لتطويل بعض الأبحاث بالنسبة لزمنهم، أو غير ذلك مما نعرفه أو لا نعرفه .

فرأيت أن أضع بين أيدى الطلبة فى كليات الشريعة كتاباً سهلا فى مصطلح الحديث وعلومه، ييسر عليهم فهم قواعد الفن ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة متسلسلة مبتدئا بتعريفه، ثم بأقسامه مثلا ... مختتماً بفقرة «أشهر المصنفات فيه» كل ذلك بعبارة سهلة، وأسلوب علمى واضح ليس فيه تعقيد ولا غموض، ولم أعرِّج على كثير من الخلافات والأقوال وبسط المسائل، مراعاة للحصص الزمنية القليلة المخصصة لهذا العلم فى كلية الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية .

وسميته « **تيسير مصطلح الحديث** » ولست أرى أن هذا الكتاب يغنى عن كتب العلماء الأقدمين فى هذا الفن، وإنما قصدت أن يكون مفتاحاً لها، ومذكراً بما فيها، وميسراً للوصول إلى فهم معانيها. وتظل كتب الأئمة والعلماء الأقدمين مرجعاً للعلماء والمتخصصين فى هذا الفن، ومَعيناً فياضاً ينهلون منه.

ولا يفوتنى أن أذكر أنه صدر فى الآونة الأخيرة كتب لبعض الباحثين فيها الفوائد الغزيرة لا سيما الرد على شبه المستشرقين والمنحرفين، لكن بعضها مطول، وبعضها مختصر جداً، وبعضها غير مستوعب، فأردت أن يكون كتابى هذا وسطاً بين التطويل والاختصار، ومستوعباً لجميع الأبحاث .

---

(١) مثال ذلك اقتصار النووى فى بحث المقلوب على ما يلى :«المقلوب : هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه، وقلب أهل بغداد على البخارى مائة حديث امتحانا فردها على وجوهها فأذعنوا بفضله.

والجديد فى كتابى هذا هو :

١ ـ التقسيم، أى تقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة، مما يسهل على الطالب فهمه[١].

٢ ـ التكامل فى كل بحث من حيث الهيكل العام للبحث، من ذكر التعريف والمثال والخ...

٣ ـ الاستيعاب لجميع أبحاث المصطلح بشكل مختصر .

أما من حيث التبويب والترتيب فقد استفدت من طريقة الحافظ ابن حجر فى النخبة وشرحها، فإنه خير ترتيب توصل إليه ـ رحمه الله ـ وكان جل اعتمادى فى المادة العلمية على « علوم الحديث » لابن الصلاح، ومختصره « التقريب » للنووى، وشرحه « التدريب » للسيوطى .

وجعلت الكتاب من مقدمة وأربعة أبواب، الباب الأول فى الخبر، والباب الثانى فى الجرح والتعديل، والباب الثالث فى الرواية وأصولها، والباب الرابع فى الإسناد ومعرفة الرواة .

وإننى إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لأبنائنا الطلبة اعترف بعجزى وتقصيرى فى إعطاء هذا العلم حقه ولا أبرئ نفسى من الزلل والخطأ، فالرجاء ممن يطلع فيه على زلة أو خطأ أن ينبهنى عليه مشكوراً، لعلى أتداركه، وأرجو الله تعالى أن ينفع به الطلبة والمشتغلين بالحديث، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

---

(١) لقد استفدت فى موضوع تقسيم البحث إلى فقرات من كبار أساتذتى كالأستاذ مصطفى الزرقا فى كتابه «الفقه الاسلامى فى ثوبه الجديد » والأستاذ الدكتور المعروف الدواليبى فى كتابه « أصول الفقه» والأستاذ الدكتور محمد زكى عبد البر فى مذكرة وضعها لنا ـ عندما كنا طلاباً فى كلية الشريعة بجامعة دمشق ـ على كتاب الهداية للمرغينانى فكان لهذا التقسيم المبتكر أعظم الأثر فى فهم تلك العلوم بسهولة ويسر بعد أن كنا نقاسى كثيراً فى فهمها واستيعابها .

المقدمة

* نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التى مر بها .
* أشهر المصنفات فى علم المصطلح .
* تعريفات أولية .



نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التى مَرَّ بها

يلاحظ الباحث المُتَفَحِّصُ أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار موجودةٌ فى الكتاب العزيز والسنة النبوية، فقد جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. وجاء فى السنة قوله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلّغه كما سمعه فرب مُبلَّغ أوعى من سامع»(١) وفى رواية «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه» (٢).

ففى هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت فى أخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيها والتدقيق فى نقلها للآخرين .

وامتثالا لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة رضى الله عنهم يتثبتون فى نقل الأخبار وقبولها، لا سيما إذا شكُّوا فى صدق الناقل لها، فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمته فى قبول الأخبار أو ردها، فقد جاء فى مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين قال : «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» (٣).

وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام فى بعض الرواة لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين فى أول الأمر .

---

(١) الترمذى ـ كتاب العلم ـ وقال عنه حسن صحيح .

(٢) المصدر نفسه لكن قال عنه حسن، وروى الحديث أبو داود وابن ماجه وأحمد .

(٣) مقدمة صحيح مسلم .

ثم توسع العلماء فى ذلك حتى ظهر البحث فى علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفوياً.

ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن فى أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول وعلم الفقه وعلم الحديث، مثل كتاب الرسالة وكتاب الأم للامام الشافعى .

وأخيراً لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك فى القرن الرابع الهجرى، أفرد العلماء علم المصطلح فى كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ فى كتابه «المُحَدِّث الفاصل بين الرواى والواعى» . وسأذكر أشهر المصنفات فى علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا .

* * *

أشهر المُصَنَّفات فى علم المصطلح

١ ـ المُحَدِّث الفاصِل بين الراوى والواعى :

صنفه القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّرامَهُرْمُزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف فى أى فن أو علم غالباً .

٢ ـ معرفة علوم الحديث :

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفنى المناسب .

٣ ـ المُسْتَخْرَج على معرفة علوم الحديث :

صنفه أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهانى المتوفَّى سنة ٤٣٠ هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته فى كتابه «معرفة علوم الحديث» من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمُتَعَقِّب أن يستدركها عليه أيضاً .

٤ ـ الكفاية فى علم الرواية :

صنفه أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى المشهور المتوفَّى سنة ٤٦٣هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعتبر من أجلِّ مصادر هذا العلم .

٥ ـ الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع :

صنفه الخطيب البغدادى أيضاً، وهو كتاب يبحث فى آداب الرواية كما هو واضح من تسميته وهو فريد فى بابه، قيِّم فى أبحاثه ومحتوياته. وقَلَّ من فنون علوم المصطلح إلا وصنف الخطيب فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «كل من أنصف عَلِم أن المحدثين بعد الخطيب عِيال على كُتبه» .

٦ ـ الإِلْماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع :

صنفه القاضى عياض بن موسى اليَحْصُبِى المتوفَّى سنة ٥٤٤ هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها، لكنه جيد فى بابه، حسن التنسيق والترتيب .

٧ ـ ما لا يَسَعُ المُحَدِّثَ جَهْلُهُ :

صنفه أبو حفص عمر بن عبد المجيد المَيَانَجِى المتوفَّى سنة ٥٨٠ هـ، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة .

٨ ـ علوم الحديث :

صنفه أبو عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرزُورِى المشهور بابن الصلاح المتوفَّى سنة ٦٤٣ هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ «مقدمة ابن الصلاح» وهو من أجود الكتب فى المصطلح، جمع فيه مؤلفه ما تفرق فى غيره من كتب الخطيب ومَنْ تَقَدَّمَهُ، فكان كتاباً حافلاً بالفوائد، لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب، لأنه أملاه شيئاً فشيئاً، وهو مع هذا عمدة مَنْ جاء بعده من العلماء، فكم من مختصر له وناظم، ومُعَارِض له ومُنْتَصِر .

٩ ـ التقريب والتيسير لمعرفة سُنَن البشير النذير :

صنفه محيى الدين يحيى بن شرف النووى المتوفَّى سنة ٦٧٦ هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، وهو كتاب جيد مغلق العبارة أحياناً .

١٠ ـ تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى :

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ، وهو شرح لكتاب تقريب النواوى كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشئ الكثير .

١١ ـ نَظْم الدُرَر فى علم الأثَر :

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ومشهور باسم «ألفية العراقى» نظم فيها «علوم الحديث» لابن الصلاح، وزاد عليه، وهى جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه .

١٢ ـ فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث :

صنفه محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوى المتوفَّى سنة ٩٠٢ هـ، وهو شرح على ألفية العراقى، وهو من أَوْفَى شروح الألفية وأجودها .

١٣ ـ نُخْبَة الفِكَر فى مصطلح أهل الأثَر :

صنفه الحافظ ابن حجر العَسْقَلاَنى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وهو جزء صغير مختصر جداً، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة فى الترتيب والتقسيم لم يُسْبَق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه «نزهة النظر» كما شرحه غيره .

١٤ ـ المنظومة البَيْقُونية :

صنفها عمر بن محمد البيْقُونى المتوفَّى سنة ١٠٨٠ هـ، وهى من المنظومات المختصرة، إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعتبر من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة .

١٥ـ قواعد التحديث :

صنفه محمد جمال الدين القاسمى المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ، وهو كتاب مُحَرَّر مفيد، وهناك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها اقتصرت على ذكر المشهور منها، فجزى الله الجميع عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

* * *

تعريفات أولية

١ ـ علم المصطلح :

علم بأصول وقواعدَ يُعْرَفُ بها أحوالُ السَّنَد والْمتنِ من حيثُ القَبولُ والرَّدُّ .

٢ ـ موضوعه :

السند والمتن من حيثُ القبولُ والردُّ .

٣ـ ثمرته :

تمييزُ الصحيح من السقيم من الأحاديث .

٤ ـ الحديث :

أ ـ لغـــــة : الجديد، ويجمع على أحاديث على خلاف القياس .

ب ـ اصطلاحا : ما أُضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .

٥ ـ الخَبَر :

أ ـ لغـــــة : النبأ، وجمعه أخبار .

ب ـ اصطلاحاً : فيه ثلاثة أقوال وهى :

١ ـ هو مُرادِف للحديث : أى إن معناهما واحد اصطلاحا .

٢ ـ مُغَايِر له : فالحديث ما جاء عن النبى ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣ ـ أَعَمُّ منه : أى إن الحديث ما جاء عن النبى ﷺ ،والخبر ما جاء عن غيره.

٦ ـ الأَثَر :

أ ـ لغـــــة : بَقِيَّة الشئ .

ب ـ اصطلاحاً : فيه قولان هما :

١ ـ هو مُرَادِف للحديث : أى إن معناهما واحد اصطلاحاً .

٢ ـ مُغَايِر له : وهو ما أُضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

٧ ـ الإِسْنَاد : له معنيان : أ ـ عَزْوُ الحديث إلى قائله مُسْنَداً.

ب ـ سلسلة الرجال المُوَصِّلَةُ للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند .

٨ ـ السَّنَد :

أ ـ لغـــــة : المُعْتَمَد، وسُمِّي كذلك لأن الحديث يَستند إليه ويَعتمدعليه.

ب ـ اصطلاحاً : سلسلة الرجال الموصلةُ للمتن .

٩ ـ المتن :

أ ـ لغـــــة : ما صلُب وارتفع من الأرض .

ب ـ اصطلاحاً : ما ينتهي اليه السند من كلام .

١٠ ـ المُسْنَد : « بفتح النون»

أ ـ لغـــــة : اسم مفعول من أسند الشئ إليه بمعنى عزاه ونسبه له .

ب ـ اصطلاحاً : له ثلاثة معان .

١ ـ كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حِدَة .

٢ ـ الحديث المرفوع المتصل سنداً .

٣ ـ أن يُراد به «السند» فيكون بهذا المعنى مصدراً ميمياً .

١١ ـ المُسْنِد : « بكسر النون »

هو من يروى الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية .

١٢ ـ المُحَدِّث :

هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها .

١٣ ـ الحافظ : فيه قولان :

أ ـ مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين .

ب ـ وقيل هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه فى كل طبقة أكثر مما يجهله .

١٤ ـ الحاكم :

هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير على رأى بعض أهل العلم .

الباب الأول

الخَبَر

* الفصل الأول : تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا .
* الفصل الثانى : الخبر المقبول .
* الفصل الثالث : الخبر المردود .
* الفصل الرابع : الخبر المشترك بين المقبول والمردود .



الفصل الأول

تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين :

١ ـ فإن كان له طرق بلا حَصْرٍ عدد معين فهو المتواتر .

٢ ـ وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد .

ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها إن شاء الله تعالى، وأبدأ ببحث المتواتر .

* * *

المبحث الأول
الخبر المتواتِر

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : هو اسم فاعل مشتق من التواتر أى التتابع، تقول تواتر المطر أى تتابع نزوله .

ب ـ اصطلاحاً : ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب

ومعنى التعريف : أى هو الحديث أو الخبر الذى يرويه فى كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاف هذا الخبر .

٢ ـ شروطه :

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق فى الخبر إلا بشروط أربعة وهى :

أ ـ أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف فى أقل الكثرة على أقوال، المختارة أنه عشرة أشخاص[1] .

---

(١) تدريب الراوى جـ ٢ ـ ص ١٧٧ .

ب ـ أن توجد هذه الكثرة فى جميع طبقات السند .

جـ ـ أن تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب [١] .

د ـ أن يكون مُسْتَنَدُ خبرهم الحِسّ .

كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواتراً .

٣ ـ حُكمه :

المتواتر يفيد العلم الضرورى، أى اليقينى الذى يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه، كيف لا يتردد فى تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر. لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته .

٤ ـ أقسامه :

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما، لفظى ومعنوى .

أ ـ المتواتر اللفظى : هو ما تواتر لفظه ومعناه .

مثل حديث : « **من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعدَه من النار** » رواه بضعة وسبعون صحابياً .

ب ـ المتواتر المعنوى : هو ما تواتر معناه دون لفظه .

مثل : أحاديث رفع اليدين فى الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه فى الدعاء، لكنها فى قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقَدْر المشترك بينهما ـ وهو الرفع عند الدعاء ـ تواتر باعتبار مجموع الطرق [٢] .

---

(١) وذلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة، وأجناس مختلفة، ومذاهب مختلفة، وما شابه ذلك، وبناء على ذلك فقد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر حكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواة .

(٢) تدريب الراوى جـ ٢ ـ ص ١٨٠ .

٥ ـ وجوده :

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث «الحوض»، وحديث «المسح على الخفين»، وحديث «رفع اليدين فى الصلاة»، وحديث «نضر الله امرأً»، وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً بالنسبة لها .

٦ ـ أشهر المصنفات فيه :

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها فى مصنف مستقل ليسهل على الطالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات :

أ ـ الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة : للسيوطى، وهو مرتب على الأبواب .

ب ـ قطف الأزهار : للسيوطى أيضاً، وهو تلخيص للكتاب السابق .

جـ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر : لمحمد بن جعفر الكتانى .

* * *

المبحث الثانى

خبر الآحاد

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد .

ب ـ اصطلاحاً : هو ما لم يجمع شروط المتواتر [١] .

٢ ـ حكمه :

يفيد العلم النظرى، أى العلم المتوقف على النظر والاستدلال .

٣ ـ أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه :

يقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام .

---

(١) نزهة النظر ص ٢٦ .

أ ـ مشهور .

ب ـ عزيز .

جـ ـ غريب .

وسأتكلم على كل منها ببحث مستقل .

* * *

المشهور

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : هو اسم مفعول من «شَهَرْتُ الأمرُ» إذا أعلنته وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره .

ب ـ اصطلاحاً : ما رواه ثلاثة فأكثر ـ فى كل طبقة ـ ما لم يبلغ حد التواتر .

٢ ـ مثاله :

حديث : «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه .....»[1] .

٣ ـ المُسْتَفِيْض :

أ ـ لغـــة : اسم فاعل من «استفاض» مشتق من فاض الماء، وسمى بذلك لانتشاره .

ب ـ اصطلاحاً : اختلف فى تعريفه على ثلاثة أقوال وهى :

١ ـ هو مرادف للمشهور .

٢ ـ هو أخص منه، لأنه يشترط فى المستفيض أن يستوى طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك فى المشهور .

٣ ـ هو أعم منه أى عكس القول الثانى .

٤ ـ المشهور غير الاصطلاحى :

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل :

(١) أخرجه الشيخان والترمذى وابن ماجه وأحمد .

أ ـ ما له إسناد واحد .

ب ـ وما له أكثر من إسناد .

جـ ـ وما لا يوجد له إسناد أصلا .

٥ ـ أنواع المشهور غير الاصطلاحي :

له أنواع كثيرة أشهرها :

أ ـ مشهور بين أهل الحديث خاصة : ومثاله حديث أنس « أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْلٍ وذَكْوَان »(١) .

ب ـ مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام : مثاله « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده »(٢) .

حـ ـ مشهور بين الفقهاء : مثاله حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق »(٣) .

د ـ مشهور بين الأصوليين : مثاله حديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » صححه ابن حبان والحاكم .

هـ ـ مشهور بين النحاة : مثاله حديث « نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ » لا أصل له .

و ـ مشهور بين العامة : مثاله حديث « العجلة من الشيطان » أخرجه الترمذي وحسنه .

٦ ـ حكم المشهور :

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحاً أو غير صحيح، بل منه الصحيح ومنه الحسن والضعيف بل الموضوع، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي فتكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب .

---

(١) أخرجه الشيخان .

(٢) متفق عليه .

(٣) صححه الحاكم في المستدرك وأقره الذهبي لكن بلفظ « ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق » .

٧ ـ أشهر المصنفات فيه :

المراد بالمصنفات فى الأحاديث المشهورة هو الأحاديث المشهورة على الألسنة وليس المشهورة اصطلاحاً، ومن هذه المصنفات .

أ ـ المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة، للسخاوى .

ب ـ كشف الخفاء ومزيل الإلْباس فيما اشتهر من الحديث ألسنة الناس، للعجلونى .

جـ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الدَّيْبَع الشيبانى .

* * *

العَزيز

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : هو صفة مشبهة من « عَزَّ يَعِزُّ » بالكسر، أى قَلَّ ونَدَرَ، أو من « عَزَّ يَعَزُّ » بالفتح، أى قَوِىَ واشتدَّ، وسُمى بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر .

ب ـ اصطلاحاً : أن لا يقل رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند .

٢ ـ شرح التعريف :

يعنى أن لا يوجد فى طبقة من طبقات السند أقلُّ من اثنين، أما إن وجد فى بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند .

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر[١] ، وقال بعض العلماء : ان العزيز هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور فى بعض صوره .

٣ ـ مثاله :

ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخارى من حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكونَ أحبَّ اليه من والده وولده والناس أجمعين»[٢] .

---

(١) انظر النخبة وشرحها له ص ٢١ و ٢٤ .

(٢) البخارى ومسلم .

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، رواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث، ورواه عن كلٍ جماعة .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه :

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات .

* * *

الغَريب

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه .

ب ـ اصطلاحاً : هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحدٌ .

٢ ـ شرح التعريف :

أى هو الحديث الذى يستقل بروايته شخص واحد، إما فى كل طبقة من طبقات السند، أو فى بعض طبقات السند ولو فى طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة عن واحد فى باقى طبقات السند، لأن العبرة للأقل .

٣ ـ تسمية ثانية له :

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر هو «الفَرْد» على أنهما مترادفان، وغايَرَ بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعاً مستقلاً، لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحاً، إلا أنه قال : إن أهل الإصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فـ «الفرد» أكثر ما يطلقونه على «الفَرْد المُطْلَق» و «الغريب» أكثر ما يطلقونه على «الفَرْد النِّسْبى» [١] .

٤ ـ أقسامه :

يقسم الغريب بالنسبة لمواضع التفرد فيه إلى قسمين هما «غريب مُطْلَق» و«غريب نِسْبِى»

---

(١) نزهة النظر ص ٢٨ .

أ ـ الغريب المطلق : أو الفرد المطلق .

١ ـ **تعريفه** : " هو ما كانت الغرابة فى أصل سنده، أى ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أصل سنده [١] .

٢ ـ **مثاله** : حديث « **إنما الأعمال بالنيات** »[٢] تفرد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه، هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواة .

ب ـ الغريب النسبى : أو الفرد النسبى .

١ ـ **تعريفه** : هو ما كانت الغرابة فى أثناء سنده، أى أن يرويه أكثر من راو فى أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة .

٢ ـ **مثاله** : حديث مالك عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه « **أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَرُ** »[٣]، تفرد به مالك عن الزهرى .

٣ ـ **سبب التسمية** : سمى هذا القسم بـ «الغريب النسبى» لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص مُعَيَّن .

٥ ـ **من أنواع الغريب النِّسْبى** : هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبى، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شئ معين ،وهذه الأنواع هى:

أ ـ تَفَرُّدُ ثقة برواية الحديث : كقولهم : لم يروه ثقة إلا فلان .

ب ـ تفرد راو معين عن راو معين : كقولهم : « تفرد به فلان عن فلان» وإن

---

(١) وأصل السند أى طرفه الذى فيه الصحابى، والصحابى حلقة من حلقات السند، أى إذا تفرد الصحابى برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة. وأما ما فهمه الملا على القارى من كلام الحافظ ابن حجر عندما شرح أصل السند بأنه «الموضع الذى يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه»، وهو طرفه الذى فيه الصحابى من أن تفرد الصحابى لا يعد غرابة، وتعليله ذلك بأنه ليس فى الصحابة ما يوجب قدحاً أو أن الصحابة كلهم عدول فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك والله أعلم، بدليل أنه عرف الغريب بقوله : «هو ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أى موضع وقع التفرد به من السند» أى ولو وقع التفرد فى موضع الصحابى، لأن الصحابى حلقة من حلقات السند، والعلم عند الله تعالى .

(٢) ، (٣) أخرجه الشيخان .

كان مروياً من وجه أخرى عن غيره .

جـ ـ تفرد أهل بلد أو أهل جهة : كقولهم : « تفرد به أهل مكة أو أهل الشام » .

د ـ تفرد أهل بلد أو جـهة عن أهل بلد أو جهـة أخرى : كقولهم : «تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز» (١) .

٦ ـ تقسيم آخر له : قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى :

أ ـ غريب متناً وإسناداً : وهو الحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد .

ب ـ غريب إسناداً لا متناً : كحديث روى مَتْنَه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر، وفيه يقول الترمذى : « غريب من هذا الوجه » .

٧ ـ من مظانِّ الغريب : أى مكان وجود أمثلة كثيرة له .

أ ـ مُسْنَد البزَّار . ب ـ المُعْجَم الأَوْسَط للطبرانى .

٨ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ غرائب مالك للدارقطنى . ب ـ الأَفْراد للدارقطنى أيضاً .

جـ ـ السنن التى تفرد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبى داود السجستانى .

* * *

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد ـ من مشهور وعزيز وغريب ـ بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين وهما :

أ ـ مقبول : وهو ما تَرَجَّحَ صدْقُ المُخبِر به، وحكمه : وجوب الاحتجاج والعمل به.

ب ـ مردود : وهو مالم يَتَرَجَّحْ صِدْقُ المُخْبِرِ به، وحكمه : أنه لا يحتج به ولا يجب العمل به، ولكل من المقبول والمردود أقسام وتفاصيل سأذكرها فى فصلين مستقلين إن شاء الله تعالى .

---

(١) لم آت بالأمثلة لأجل الاختصار .

الفصل الثانى

الخبر المقبول

- **المبحث الأول** : أقسام المقبول .
- **المبحث الثانى** : تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به .

المبحث الأول

أقسام المقبول

يقسم المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسيين هما: صحيح وحسن، وكلّ منهما يقسم إلى قسمين هما، لذاته ولغيره، فتئُول أقسام المقبول فى النهاية إلى أربعة أقسام هى :

١ ـ صحيح لذاته . ٢ ـ حسن لذاته .

٣ ـ صحيح لغيره . ٤ ـ حسن لغيره .

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلا

* * *

الصحيح

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــــة : الصحيح ضد السقيم. وهو حقيقة فى الأجسام مجاز فى الحديث وسائر المعانى .

ب ـ اصطلاحــاً : ما اتصل سنده بنقل العَدْل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلّة .

٢ ـ شرح التعريف :

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي :

أ ـ اتصال السند : ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه .

ب ـ عدالة الرواة : أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلا غير فاسق وغير مخروم المروءة .

جـ ـ ضبط الرواة : أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط. إما ضبط صدر، أو ضبط كتاب .

د ـ عدم الشذوذ : أي أن لا يكون الحديث شاذاً. والشذوذ : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

هـ ـ عدم العلة : أي أن لا يكون الحديث معلولا، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه .

٣ـ شروطه :

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً خمسة وهي : (**اتصال السند ـ عدالة الرواة ـ ضبط الرواة ـ عدم العلة ـ عدم الشذوذ**) .

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحاً .

٤ ـ مثاله :

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال : حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال « **سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور** »[1] .

---

(١) البخاري ـ كتاب الأذان .

فهذا الحديث صحيح، لأن :

أ ـ **سنده متصل** : إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة[١] مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الإتصال لأنهم غير مُدَلِّسِيْنَ .

ب ،جـ ـ **ولأن رواته عدول ضابطون** : وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل .

١ـ عبد الله بن يوسف : ثقة متقن .

٢ ـ مالك بن أنس : إمام حافظ .

٣ ـ ابن شهاب الزهرى : فقيه حافظ مُتَّفَق على جلالته واتقانه .

٤ ـ محمد بن جبير : ثقة .

٥ ـ جبير بن مُطْعِم : صحابى .

د ـ **ولأنه غير شاذ**: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه .

هـ ـ **ولأنه ليس فيه علة من العلل** .

٥ ـ حكمه :

وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدُّ به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يَسَعُ المسلمَ تركُ العمل به .

٦ ـ المراد بقولهم : « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث غير صحيح »:

أ ـ المراد بقولهم : « هذا حديث صحيح » أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته فى نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة .

ب ـ والمراد بقولهم : « هذا حديث غير صحيح » أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها لا أنه كذاب فى نفس الأمر . لجواز اصابة من هو كثير الخطأ[٢] .

---

(١) العنعنة : رواية الحديث عن الشيخ بلفظ «عن» وسيأتى تفصيل حكم العنعنة فى نوع المعنعن .

(٢) انظر تدريب الراوى جـ ١ ـ ص ٧٥ ـ ٧٦ .

٧ ـ هل يُجْزَمُ فى إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً ؟ .

المختار أنه لا يجزم فى إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً. لأن تفاوت مراتب الصحة مبنى على تَمَكُّن الإسناد من شروط الصحة .

ويندر تحقق أعلى الدرجات فى جميع شروط الصحة، فالأولى الامساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول فى أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رَجَّحَ ما قَوِىَ عنده، فمن تلك الأقوال أن أصحها :

أ ـ **الزُهْرى عن سالم عن أبيه** [١] . رُوِىَ ذلك عن إسحق بن راهويه وأحمد .

ب ـ **ابن سيرين عن عَبِيْدَةَ عن على** [٢] . روى ذلك عن ابن المدينى والفَلاَّس .

جـ ـ **الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله** [٣] روى ذلك عن ابن مَعِيْن .

د ـ **الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عن على** . روى ذلك عن أبى بكر بن أبى شيبة .

هـ ـ **مالك عن نافع عن بن عمر** . روى ذلك عن البخارى .

٨ ـ ما هو أول مُصَنَّف فى الصحيح المُجَرَّدِ ؟ .

أول مصنف فى الصحيح المجرد صحيح البخارى، ثم صحيح مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقى كتابيهما بالقبول .

أ ـ أيهما أصح :

والبخارى أصحهما، وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخارى أشد اتصالا و أوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس فى صحيح مسلم .

هذا وكون صحيح البخارى أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث فى مسلم أقوى من بعض الأحاديث فى البخارى، وقيل : إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول .

---

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب .

(٢) هو على بن أبى طالب .

(٣) هو عبد الله بن مسعود .

ب ـ هل استوعبا الصحيح أو التزماه ؟

لم يستوعب البخارى ومسلم الصحيح فى صحيحيهما، ولا التزماه، فقد قال البخارى : « ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول » [١].

وقال مسلم : « ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه » [٢].

جـ ـ هل فاتهما شئ كثير أو قليل من الصحيح ؟ .

١ ـ قال الحافظ ابن الأخرم : لم يفُتْهُما إلا القليل، وأُنْكِرَ هذا عليه .

٢ ـ والصحيح أنه فاتهما شئ كثير، فقد نقل عن البخارى أنه قال : « وما تركت من الصحاح أكثر » وقال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح» [٣].

د ـ كم عِدَّة الأحاديث فى كل منهما ؟ .

١ ـ البخارى : جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف .

٢ ـ مسلم : جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ ـ أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التى فاتت البخارى ومسلماً ؟ .

نجدها فى الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خُزيمة وصحيح ابن حِبّان ومُسْتَدْرَك الحاكم والسنن الأربعة وسنن الدارقطنى والبيهقى وغيرهما .

ولا يكفى وجود الحديث فى هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا فى كتاب من شَرَطَ الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة .

---

(١) وفى بعض الروايات «لملال الطول» والمعنى أنه ترك رواية كثير من الأحاديث الصحيحة فى كتابه خشية أن يطول الكتاب فيمل الناس من طوله .

(٢) أى ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها .

(٣) علوم الحديث ص ١٦ .

٩ ـ الكلام على مُسْتَدْرَك الحاكم وصحيح ابن خُزَيْمَةَ وصحيح ابن حِبَّان:

أ ـ مستدرك الحاكم : هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يُخَرِّجاها. كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، مُعَبِّراً عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يُتَتَبَّعَ ويُحْكَمَ على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية [١].

ب ـ صحيح ابن حبان : هذا الكتاب ترتيبه مُخْتَرَع، فليس مرتباً على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا أسماه «التقاسيم والأنواع» والكشف على الحديث من كتابه هذا عَسِرٌ جداً، وقد رتبه بعض المتأخرين [٢] على الأبواب، و مُصَنِّفُهُ متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم [٣].

جـ ـ صحيح ابن خزيمة : هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تَحَرِّيه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد [٤].

١٠ ـ المُسْتَخْرَجَات على الصحيحين :

أ ـ موضوع المُسْتَخْرَج :

هو أن يأتي المصنِّف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو مَنْ فوقه .

---

(١) يتتبع الآن أخونا المحقق فضيلة الشيخ الدكتور محمود الميرة أحاديث الكتاب التي لم يحكم عليها الذهبي بشيء، ويحكم عليها بما يليق بحالها، وله نية في طبع المستدرك بعد هذا الجهد، فجزاه الله عن المسلمين خيراً

(٢) هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان المتوفى سنة ٧٣٩ هـ وسمى ترتيبه «الاحسان في تقريب ابن حبان» .

(٣) تدريب الراوي جـ ١ ـ ص ١٠٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

ب ـ أشهر المستخرجات على الصحيحين :

١ ـ المستخرَج لأبى بكر الإسماعيلى على البخارى .

٢ ـ المستخرَج لأبى عَوَانه الإسفراييني على مسلم .

٣ ـ المستخرَج لأبى نُعيم الأصبهانى على كل منهما .

جـ ـ هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين فى الألفاظ ؟ :

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما فى الألفاظ ، لأنهم إنما يروون الألفاظ التى وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل فى بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى فى تصانيفهم المستقلة كالبيهقى والبغوى وشبههما قائلين : «رواه البخارى» أو «رواه مسلم» فقد وقع فى بعضه تفاوت فى المعنى وفى الألفاظ ، فمرادهم من قولهم «رواه البخارى ومسلم» أنهما رويا أصله .

د ـ هل يجوز أن ننقل منهما حديثاً ونعزوه إليهما ؟ :

بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرَجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديثاً ويقول رواه البخارى أو مسلم إلا بأحد أمرين :

١ ـ أن يقابِل الحديث بروايتهما .

٢ ـ أو يقول صاحب المستخرَّج أو المصنِّف «أخرجاه بلفظه» .

هـ ـ فوائد المستخرَجات على الصحيحين :

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطى فى تدريبه[1] ، وإليك أهمها :

١ ـ عُلُوُّ الإسناد : لأن مصنِّف المستخرَج لو روى حديثاً من طريق البخارى مثلا لوقع أنزل من الطريق الذى رواه به فى المستخرَج .

---

(١) جـ ١ ـ ص ـ ١١٥ ـ ١١٦ .

٢ ـ **الزيادة في قدر الصحيح** : لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث .

٣ ـ **القوة بكثرة الطرق** : وفائدتها الترجيح عند المعارضة .

١١ ـ ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان ؟ .

مر بنا أن البخارى و مسلماً لم يُدْخِلا فى صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول. فما هى الأحاديث المحكوم بصحتها والتى تلقتها الأمة بالقبول يا ترى ؟ .

والجواب هو : أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر ـ ويسمى المُعلَّق[1] ،وهو فى البخارى كثير، لكنه فى تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شئ منه فى صلب الأبواب البته، أما فى مسلم فليس فيه من ذلك إلاحديث واحد فى باب التيمم لم يصله فى موضع آخر ـ فحكمه كما يلى:

أ ـ فما كان منه بصيغة الجزْم : كقال وأَمَرَ و ذَكَرَ، فهو حُكْمٌ بصحته عن المُضاف إليه.

ب ـ وما لم يكن فيه جزْم : كيُرْوَى و يُذْكَر و يُحْكَى، و رُوِىَ و ذُكِرَ، فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ لإدخاله فى الكتاب المُسَمَّى بالصحيح .

١٢ ـ مراتب الصحيح :

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك وعلى تَمَكُّنِ باقى شروط الصحة يمكن أن يقال إن للحديث الصحيح مراتب .

أ ـ فأعلى مرتبة ما كان مروياً بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر.

ب ـ ودون ذلك رتبة ما كان مروياً من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس .

جـ ـ ودون ذلك رتبة ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة .

---

(١) وسيأتى بحثه تفصيلا فيما بعد .

ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب وهي :

١ ـ ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب) .

٢ ـ ثم ما انفرد به البخاري .

٣ ـ ثم ما انفرد به مسلم .

٤ ـ ثم ما كان على شروطهما ولم يخرِّجاه .

٥ ـ ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرِّجه .

٦ ـ ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرِّجه .

٧ ـ ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما .

١٣ ـ شرط الشيخين :

لم يُفْصِح الشيخان عن شرط شَرَطاه أو عَيَّناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط واحد منهما .

وأحسن ما قيل في ذلك أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم .

١٤ ـ معنى قولهم : «مُتَّفَقٌ عليه» :

اذا قال علماء الحديث عن حديث «متفق عليه» فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة. إلا أن ابن الصلاح قال :«لكن اتفاق الأمة عليه لازِمٌ من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول» [١] .

١٥ ـ هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً ؟ :

الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً، بمعنى أن يكون له اسنادان، لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، وزعم بعض العلماء ذلك كأبي علي الجُبَّائي المعتزلي والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفق عليه الأمة .

---

(١) علوم الحديث ص ٢٤ .

الحَسَن

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : هو صفة مشبهة من «الحُسْن» بمعنى الجَمال.

ب ـ اصطلاحاً : اختلف أقوال العلماء فى تعريف الحسن نظراً لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم عرّف أحد قسميه، وسأذكر بعض تلك التعريفات ثم اختار ما أراه أوفق من غيره .

١ ـ **تعريف الخَطَّابى** : هو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ، واشتهر رجاله، وعليه مَدَار أكثر الحديث، وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء [١] .

٢ ـ **تعريف الترمذى** : كل حديث يُرْوَى، لا يكون فى إسناده من يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُرْوَى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن [٢] .

٣ ـ **تعريف ابن حَجَر** : قال :«وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته[٣] ،فان خَفَّ الضبط ، فالحَسَنُ لذاته» [٤] .

قلت : فكأنَّ الحَسَنَ عند ابن حجر هو الصحيح إذا خَفَّ ضبط روايه، أى قَلَّ ضبطه، وهو خَيْرُ ما عرِّفَ به الحَسَنُ، أما تعريف الخطابى فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذى فقد عَرَّف أحد قسمى الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل فى تعريفه أن يُعَرَّفَ الحسن لذاته، لأن الحسن لغيره ضعيف فى الأصل ارتقى إلى مرتبة الحسن لانجباره بتعدد طرقه .

٤ ـ **التعريف المُخْتَار** : ويمكن أن يُعَرَّفَ الحسنُ بناء على ما عَرَّفه به ابن حجر بما يلى : «هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خَفَّ ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة » .

---

(١) معالم السنن جـ ١ ـ ص ١١ .

(٢) جامع الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى ـ كتاب العلل فى آخر جامعه جـ١٠ ـ ص ٥١٩ .

(٣) النخبة مع شرحها له ص ٢٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٤ .

٢ ـ حكمه :

هو كالصحيح فى الاحتجاج به، وإن كان دونه فى القوة، لذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين فى نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المُبيَّنِ أوّلاً (١).

٣ ـ مثاله :

ما أخرجه الترمذى قال : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضُبَعى عن أبى عمران الجَوْنى عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى قال: سمعت أبى بَحَضْرَة العدو : يقول: قال رسول الله ﷺ : « إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف .... » الحديث(٢) .فهذا الحديث قال عنه الترمذى : « هذا حديث حسن غريب » .

وكأن هذا الحديث حسناً لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفرَ بن سليمان فإنه حسن الحديث (٣) لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن .

٤ ـ مراتبه :

كما أن للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك فإن للحسن مراتب، وقد جعلها الذهبى مرتبتين فقال :

أ ـ فأعلى مراتبه : بَهْزُ بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده،وابن إسحق عن التيمى، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح.

ب ـ ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه : كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضَمْرَة وحجاج بن أرطأة ونحوهم .

٥ ـ مرتبة قولهم : «حديث صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد».

أ ـ قول المحدثين : « هذا حديث صحيح الإسناد » دون قولهم « هذا حديث صحيح » .

---

(١) انظر تدريب الراوى جـ ١ ـ ص ١٦٠ .

(٢) الترمذى ـ أبواب فضائل الجهاد ـ جـ ٥ ـ ص ـ ٣٠٠ من الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى .

(٣) كما نقل الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب ٩٦/٢ ذلك عن أبى أحمد .

ب ـ وكذلك قولهم : « هذا حديث حسن الإسناد » دون قولهم « هذا حديث حسن» . لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة، فكأن المحدث إذا قال : «هذا حديث صحيح » قد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة فى هذا الحديث أما إذا قال: « هذا حديث صحيح الإسناد » فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة وهى : اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، أما نفى الشذوذ ونفى العلة عنه فلم يتكفل بهما لأنه لم يتثبت منهما .

لكن لو اقتصر حافظ مُعْتَمَد على قوله : « هذا حديث صحيح الإسناد » ولم يَذْكُر له علة، فالظاهر صحة المتن، لأن الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ .

٦ ـ معنى قول الترمذى وغيره « حديث حسن صحيح » .

إن ظاهر هذه العبارة مُشْكِل، لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يُجْمَعُ بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذى من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطى، وملخصه ما يلى :

أ ـ إن كان للحديث إسنادان فأكثر فالمعنى « حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر » .

ب ـ وإن كان له إسناد واحد فالمعنى « حسن عند قوم، صحيح عند قوم آخرين» .

فكأنَّ القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء فى الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما .

٧ ـ تقسيم البَغَوى أحاديث المصابيح [١]:

دَرَجَ الإمام البغوى فى كتابه «المصابيح» على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التى فى الصحيحين أو أحدهما بقوله: «صحيح» وإلى الأحاديث التى فى السنن الأربعة بقوله: «حسن» وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين، لأن فى

(١) اسم الكتاب الكامل «مصابيح السنة» وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث منتقاة من الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارمى، وهو الذى زاد عليه وهذبه الخطيب التبريزى وسماه «مشكاة المصابيح»

السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح والنووى على ذلك، فينبغى على القارئ فى كتاب «المصابيح» أن يكون على علم من اصطلاح البغوى الخاص فى هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث : «صحيح» أو «حسن» .

٨ ـ الكتب التى من مَظِنَّات[1] الحسن .

لم يُفْرِد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المُجَرَّد كما أفردوا الصحيح المجرَّد فى كتب مستقلة لكنَّ هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر هذه الكتب :

أ ـ جامع الترمذى : المشهور بـ «سنن الترمذى» فهو أصل فى معرفة الحسن، والترمذى هو الذى شهره فى هذا الكتاب وأكثر من ذكره .

لكن ينبغى التنبه إلى أن نُسَخَهُ تختلف فى قوله «حسن صحيح» ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة على أصول معتمدة .

ب ـ سنن أبى داود : فقد ذكر فى رسالته إلى أهل مكة : أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وَهَنٌ شديد بيَّنَهُ، ومالم يذكر فيه شيئاً فهو صالح. فبناء على ذلك، إذا وجدنا فيه حديثاً لم يُبَيِّنْ هو ضعفه، ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين، فهو حسن عند أبى داود .

جـ ـ سنن الدارقطنى : فقد نص الدارقطني على كثير منه فى هذا الكتاب .

---

(١) مظنات جمع مظنة بكسر الظاء، ومظنة الشئ معدى وموضعه، فيكون معنى العنوان «الكتب التى هى موضع وجود الحسن» .

الصَّحيح لِغَيْره

ا ـ تعريفه :

هو الحسن لذاته إذا رُوِىَ من طريق آخَرَ مِثْلُه أو أقوى منه، وسُمى صحيحا لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له .

٢ ـ مرتبته :

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته .

٣ ـ مثاله :

حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » [(١)] .

قال ابن الصلاح : «فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوِىَ من أَوْجُهٍ أُخَرَ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح » [(٢)] .

* * *

الحَسَن لِغَيْره

ا ـ تعريفه :

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سببُ ضعفه فِسْقَ الراوى أو كَذِبَهُ .

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما :

أ ـ أن يُرْوَى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريقُ الآخَرُ مثله أو أقوى منه.

---

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة، وأخرجه الشيخان من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة.

(٢) علوم الحديث ص ٣١ ـ ٣٢ .

ب ـ أن يكون سببُ ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله .

٢ ـ مرتبته :

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته .

وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قُدِّمَ الحسنُ لذاته .

٣ ـ حكمه : هو من المقبول الذي يُحْتَجُّ به .

٤ ـ مثاله :

ما رواه الترمذي وحَسَّنَه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فَزَارَة تزوجتْ على نَعْلَيْنِ، فقال رسول الله ﷺ : **«أرضيتِ من نَفْسِكِ ومالِكِ بنعلينِ؟ قالت : نعم، فأجاز»** .

قال الترمذي : «وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حَدْرَدٍ» [(١)] .

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه» .

* * *

خَبَر الآحاد المَقبُول المُحتَفُّ بالقرائن

١ ـ توطئة :

وفي ختام أقسام المقبول أبحث المقبول المحتف بالقرائن، والمراد بالمحتف بالقرائن أي الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط .

وهذه الأمور الزائدة التي تقترن بالخبر المقبول تزيده قوة وتجعل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الخالية عن تلك الأمور الزائدة، وترجحه عليها .

٢ ـ أنواعه :

الخبر المحتف بالقرائن أنواع، أشهرها :

---

(١) رواه الترمذي في التكاح برقم: ١١١٣ .

أ ـ ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر .

فقد احتف به قرائن منها :

١ـ جلالتهما فى هذا الشأن .
٢ـ تقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما .

٣ ـ تلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقى وحده أقوى فى افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر .

ب ـ المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل .

جـ ـ الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً :

كالحديث الذى يرويه الامام أحمد عن الإمام الشافعى ويرويه الشافعى عن الإمام مالك ويشارك الإمامَ أحمدَ غيرُهُ فى الرواية عن الإمام الشافعى، ويشارك الإمامَ الشافعىَّ كذلك غيرُهُ فى الرواية عن الإمام مالك .

٣ـ حكمه :

هو أرجح من أى خبر مقبول من أخبار الآحاد، فلو تعارض الخبر المحتف بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة قدم الخبر المحتف بالقرائن .

□ □ □

المبحث الثانى

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين : معمول به وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث وهما : «المُحْكَم و مُخْتَلِفُ الحديث» و «الناسخ والمنسوخ» .

* * *

المُحْكَم و مُخْتَلِف الحديث

١ ـ تعريف المُحْكَم :

أ ـ لغـــة : هو اسم مفعول من «أَحْكَم» بمعنى أَتْقَنَ .

ب ـ اصطلاحاً : هو الحديث المقبول الذى سَلِمَ من معارضة مِثْلِه .

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهى قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث .

٢ ـ تعريف مُخْتَلِف الحديث :

أ ـ لغـــة : هو اسم فاعل من «الاختلاف» ضد الاتفاق، ومعنى مختلف الحديث: أى الأحاديث التى تصلنا ويخالف بعضها بعضاً فى المعنى، أى يتضادَّان فى المعنى .

ب ـ اصطلاحاً : هو الحديث المقبول المُعَارَضُ بمثله مع إمكان الجمع بينهما .

أى هو الحديث الصحيح أو الحسن الذى يجيئ حديث آخر مثله فى المرتبة والقوة ويناقضه فى المعنى ظاهراً، ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول .

٣ ـ مثال المُخْتَلف :

أ ـ حديث «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ [١] ....» الذى أخرجه مسلم مع :

---

(١) الطيرة : التشاؤم بالطيور .

ب ـ حديث «فِرَّ من المَجْذوم[1] فِرارَكَ من الأسَدِ» الذى رواه البخارى .

فهذان حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينْفى العَدْوَى، والثانى يُثْبِتُها. وقد جمع العلماء بينهما ووفقوا بين معناهما على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، ومُفَادُه ما يلى :

٤ ـ كيفية الجمع :

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال : إن العدوى منفية وغير ثابتة، بدليل قوله ﷺ : « لا يُعْدِى شئ شيئاً »[2] وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب : « فمَنْ أَعْدَى الأول؟ »[3]. يعنى أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض فى الثانى كما ابتدأه فى الأول. وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سَدِّ الذرائع، أى لئلا يتفق للشخص الذى يخالط ذلك المجذوم حصول شئ له من ذلك المرض بتقديرِ الله تعالى ابتداء بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالفة له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الإثم، فأُمِرَ بتجنب المجذوم دفعاً للوقوع فى هذا الاعتقاد الذى يسبب الوقوع فى الإثم .

٥ ـ ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين ؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية :

أ ـ إذا أمكن الجمع بينهما : تَعَيَّنَ الجمعُ، ووجب العمل بهما.

ب ـ إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه :

١ ـ فإن عُلِمَ أَحَدُهما ناسخاً : قدمناه وعملنا به، وتركنا المنسوخ .

٢ ـ وإن لم يُعْلَم ذلك : رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التى تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر، ثم عملنا بالراجح .

٣ ـ وإن لم يترجح أحدهما على الآخر ـ وهو نادر ـ توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح .

---

(١) المجذوم : المصاب بالجذام وهو داء تتساقط أعضاء من يصاب به .

(٢) الترمذى فى كتاب القدر جـ ٤ ـ ص ٤٥٠ وأخرجه أحمد .

(٣) البخارى ـ كتاب الطب ـ جـ ١٠ ـ ص ـ ١٧١ مع فتح البارى، وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد .

٦ ـ أهميته ومَنْ يَكْمُلُ له :

هذا الفن من أهم علوم الحديث، إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانى الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يُشْكِلُ عليهم منه إلا النادر .

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم وحسن اختيارهم. كما زلتْ فيه أقدام من خاض غِمَارَه من بعض المتطفلين على موائد العلماء .

٧ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ **اختلاف الحديث** : للإمام الشافعى، وهو أول من تكلم وصنف فيه .

ب ـ **تأويل مختلف الحديث** : لابن قتيبة «عبد الله بن مسلم» .

جـ ـ **مشكل الآثار**: للطحاوى «أبى جعفر أحمد بن سلامة» .

* * *

ناسِخُ الحَديثَ وَمَنسُوخُه

١ ـ تعريف النسخ :

أ ـ **لغــــة** : له معنيان : الإزالةُ، ومنه نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ. أى أزالته، والنَّقْلُ، ومنه نسختُ الكتابَ، إذا نقلتُ ما فيه، فكأنَّ الناسخَ قد أزال المنسوخ أو نقله إلى حكم آخر.

ب ـ **اصطلاحاً** : رَفْعُ الشارع حكما منه متقدماً بحكم منه متأخر .

٢ ـ أهميته وصعوبته وأشهر المُبَرِّزين فيه :

معرفة ناسخ الحديث من منسوخه فن مهم صعب فقد قال الزهرى : «أَعْيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه» .

وأشهر المبرزين فيه هو الإمام الشافعى، فقد كانت له فيه اليد الطولى والسابقة الأولى، قال الإمام أحمد لابن وَارَةَ ـ وقد قدم من مصر ـ كتبت كُتُبَ الشافعى؟ قال: لا، قال : فَرَّطْتَ، ما علمنا المُجْمَلَ من المُفَسَّرِ، ولا ناسخَ الحديث من منسوخه حتى جَالَسْنا الشافعىَّ .

٣ـ بِمَ يُعْرَفُ الناسخ من المنسوخ ؟ .

يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

أ ـ بتصريح رسول الله ﷺ : كحديث بُرَيْدَةَ فى صحيح مسلم **« كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكِّر الآخرة »** .

ب ـ بقول صحابى : كقول جابر بن عبد الله رضى الله عنه : **« كان آخرَ الأمرين من رسول الله ﷺ تَرْكُ الوضوء مما مست النار »** أخرجه أصحاب السنن .

جـ ـ بمعرفة التاريخ : كحديث شدَّاد بن أَوْس **« أفطر الحاجم والمحجوم»**[١] .نُسِخَ بحديث ابن عباس أن النبى ﷺ احتجم وهو مُحْرِمٌ صائم» [٢] فقد جاء فى بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه فى حجة الوداع.

د ـ بدلالة الإجماع : كحديث **«من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه»** [٣] .

قال النووى : «دَلَّ الإجماعُ على نسخه» .

والإجماع لا يَنْسَخُ، ولا يُنْسَخُ، ولكن يدل على ناسخ.

٤ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ الإعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبى بكر محمد بن موسى الحازمى .

ب ـ الناسخ والمنسوخ للإمام أحمد .

جـ ـ تجريد الأحاديث المنسوخة لابن الجوزى .

---

(١) رواه أبو داود .

(٢) أخرجه مسلم .

(٣) رواه أبو داود والترمذى .

الفصل الثالث

الخَبَر المَرْدوُد

- المبحث الأول : الضعيف .
- المبحث الثاني : المردود بسبب سقط من الإسناد .
- المبحث الثالث : المردود بسبب طعن فى الراوى .

* * *

الخبر المردود وأسباب رده

١ ـ تعريفه : هو الذى لم يَتَرَجَّحْ صِدْقُ المُخْبِرِ به . وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التى مرت بنا فى بحث الصحيح .

٢ ـ أقسامه وأسباب رده :

لقد قسم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة[١] ، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها إسما خاصاً بها بل سموها باسم عام هو «الضعيف» .

أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع بالجملة إلى أحد سببين رئيسيين هما:

أ ـ سَقْط من الاسناد .　　　　ب ـ طعن فى الراوى .

وتحت كل من هذين السببين أنواع متعددة، سأتكلم عنها بأبحاث مستقلة مفصلة إن شاء الله تعالى مبتدئاً ببحث «الضعيف» الذى يعتبر هو الاسم العام لنوع المردود .

---

(١) بلغ بها بعضهم نيفاً وأربعين قسماً .

المبحث الأول

الضعيف

١ ـ تعريفه :

أ ـ **لغة** : ضد القوى، والضعف حسى ومعنوى، والمراد به هنا الضعف المعنوى.

ب ـ **اصطلاحاً** : هو مالم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه .

قال البيقونى فى منظومته :

وكلُّ ما عن رتبة الحُسْنِ قَصُر * فهو الضعيف وهو أقسام كُثُر

٢ ـ تفاوته :

ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهى، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع [١] .

٣ ـ أَوْهَى الأسانيد :

وبناء على ما تقدم فى «الصحيح» من ذكر أصح الأسانيد، فقد ذكر العلماء فى بحث «الضعيف» ما يسمى بـ «أوهى الأسانيد» وقد ذكر الحاكم النيسابورى[٢] جملة كبيرة من «أوهى الأسانيد» بالنسبة إلى بعض الصحابة أو بعض الجهات والبلدان، ونذكر الأمثلة من كتاب الحاكم و غيره :

أ ـ أوهى الأسانيد بالنسبة لأبى بكر الصديق رضى الله عنه : «صدقة بن موسى الدقيقى عن فرقد السبخى عن مرة الطيب عن أبى بكر» [٣] .

ب ـ أوهى أسانيد الشاميين : «محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زَحْر عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمامة» [٤] .

---

(١) انظر علوم الحديث ـ معرفة الموضوع ص ٨٩ .

(٢) ،(٣) فى معرفة علوم الحديث ص ٧١ ـ ٧٢ .

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٧١ ـ ٧٢ .

جـ ـ أوهى أسانيد ابن عباس رضى الله عنه : «السُّدِّى الصغير محمد بن مروان عن الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس» قال الحافظ ابن حجر : «هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب» [١] .

٤ ـ مثاله :

ما أخرجه الترمذى من طريق «حَكيم الأثْرَم» عن أبى تَميمة الهُجَيْمى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : «**من أتى حائضاً أو امرأة فى دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد**» ثم قال الترمذى بعد إخراجه «لانعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبى تميمة الهجيمى عن أبى هريرة» ثم قال : «وضَعَّفَ محمد[٢] هذا الحديث من قِبَل إسناده» [٣] .

قلت: لأن فى إسناده حكيما الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب «فيه لِيْن» .

٥ ـ حكم روايته :

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتساهل فى أسانيدها من غير بيان ضعفها ـ بخلاف الأحاديث الموضوعة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها ـ بشرطين:

أ ـ أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى .

ب ـ أن لا تكون فى بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام .

يعنى يجوز روايتها فى مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وممن رُوِىَ عنه التساهل فى روايتها سفيان الثورى وعبد الرحمن بن مَهدى وأحمد بن حنبل[٤] .

---

(١) انظر تدريب الراوى جـ ١ ـ ص ١٨١ .

(٢) أى البخارى .

(٣) الترمذى مع شرحه جـ ١ ـ ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

(٤) انظر علوم الحديث ص ٩٣ والكفاية ص ١٣٣ ـ ١٣٤ باب التشديد فى أحاديث الأحكام والتجوز فى فضائل الأعمال .

وينبغي التنبيه إلى أنك إذا رويتَها من غير إسناد فلا تقل فيها : قال رسول الله ﷺ كذا، وإنما تقول: رُوى عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا وما أشبه ذلك لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول ﷺ وأنت تعرف ضعفه .

٦ ـ حكم العمل به :

اختلف العلماء فى العمل بالحديث الضعيف، والذى عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به فى فضائل الأعمال لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر(١) وهى :

أ ـ أن يكون الضعف غير شديد . ب ـ أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به .

جـ ـ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الإحتياط .

٧ ـ أشهر المصنفات التى هى مَظِنَّة الضعيف :

أ ـ الكتب التى صُنِّفَتْ فى بيان الضعفاء : ككتاب الضعفاء لابن حِبَّان، وكتاب ميزان الاعتدال للذهبى، فإنهم يذكرون أمثلة للأحاديث التى صارت ضعيفة بسبب رواية أولئك الضعفاء لها .

ب ـ الكتب التى صُنِّفت فى أنواع من الضعيف خاصة : مثل كتب المراسيل والعلل والمُدْرَج وغيرها ككتاب المراسيل لأبى داود، وكتاب العلل للدارقطنى

* * *

(١) انظر تدريب الراوى جـ ١ ـ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ وفتح المغيث جـ ١ـ ص ٢٦٨ .

المبحث الثانى

المردود بسبب سَقْط من الإسناد

١ ـ المراد بالسَّقط من الإسناد :

المراد بالسَّقْط من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر عمداً من بعض الرواة أو عن غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه، سقوطاً ظاهراً أو خفياً .

٢ ـ أنواع السقط :

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين هما :

أ ـ سَقْط ظاهر : وهذا النوع من السقط يشترك فى معرفة الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقى بين الراوى وشيخه، إما لأنه لم يُدْرِكْ عَصْرَه، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به «وليست له منه إجازة ولا وِجادة» (١) لذلك يحتاج الباحث فى الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة لأنه يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم وغير ذلك .

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أُسقطوا، وهذه الأسماء هى :

١ ـ المُعلَّق .　　٢ ـ المُرْسَل .

٣ ـ المُعْضَل .　　٤ ـ المُنْقَطِع .

ب ـ سَقْط خَفِى : وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحُذَّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد. وله تسميتان وهما :

١ ـ المُدلَّس .　　٢ ـ المُرْسَل الخفى .

وإليك بحث هذه المسميات الستة مفصلة على التوالى .

---

(١) الإجازة : الإذن بالرواية، وقد يحصل الراوى عليها من شيخ لم يلتق به، كأن يقول الشيخ أحياناً أجزت رواية مسموعاتى لأهل زمانى.
والوجادة بكسر الواو : أن يجد الراوى كتاباً لشيخ من الشيوخ يعرف خطه، فيروى ما فى ذلك الكتاب عن الشيخ، وسيأتى تفصيل بحث الإجازة والوجادة فى باب طرق التحمل وصيغ الأداء .

المُعَلَّق

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــة : هو اسم مفعول من «علق» الشئ بالشئ أى ناطه وربطه به وجعله معلقاً، وسمى هذا السند معلقاً بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشئ المعلق بالسقف ونحوه .

ب ـ اصطلاحاً : ما حُذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالى .

٢ ـ من صوره :

أ ـ أن يحذف جميع السند ثم يقال مثلا «قال رسول الله ﷺ :كذا» .

ب ـ ومنها أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابى، أو إلا الصحابى والتابعى [(١)] .

٣ ـ مثاله :

ما أخرجه البخارى فى مقدمة باب ما يُذْكَر فى الفَخِذ :« قال أبو موسى : غَطَّى النبى ﷺ ركبته حين دخل عثمان » [(٢)]. فهذا حديث معلق، لأن البخارى حذف جميع إسناده إلا الصحابى وهو أبو موسى الأشعرى .

٤ ـ حكمه :

الحديث المعلق مردود، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السند وذلك بحذف راو أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف .

٥ ـ حكم المعلقات فى الصحيحين :

هذا الحكم ـ وهو أن المعلق مردود ـ هو للحديث المعلق مطلقاً، لكن إن وجد المعلق فى كتاب التُزِمَتْ صحته ـ كالصحيحين ـ فهذا له حكم خاص، قد مر بنا فى بحث الصحيح[(٣)] ،ولا بأس بالتذكير به هنا وهو أنَّ :

---

(١) شرح النخبة ص ٤٢ .

(٢) البخارى ـ كتاب الصلاة جـ ١ ـ ص ٩٠ .

(٣) فى الفقرة /١١/ وهى «ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان ؟».

أ ـ ما ذُكِر بصيغة الجَزْم : كـ «قال» و «ذَكَرَ» و «حَكَى» فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه .

ب ـ وما ذُكِرَ بصيغة التمريض : كـ «قِيل» و «ذُكِرَ» و«حُكِيَ» فليس فيه حُكْم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث واهٍ لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح، وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث والحكم عليه بما يليق به (١) .

* * *

المُرْسَل

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــــــة : هو اسم مفعول من «أرسل» بمعنى «أطلق» فكأن المُرْسَل أَطْلَقَ الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف .

ب ـ اصطلاحاً : هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعي (٢) .

٢ ـ صورته :

وصورته أن يقول التابعي ـ سواء كان صغيراً أو كبيراً ـ قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا أو فُعِل بحضرته كذا، وهذه صورة المرسل عند المحدثين .

٣ ـ مثاله :

ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع قال : حدثني محمد بن رافع ثنا حُجَيْن ثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب **«أن رسول الله ﷺ نهى عن المُزَابَنَة»** (٣) .

---

(١) قد بحث العلماء في المعلقات التي في صحيح البخاري، وذكروا أسانيدها المتصلة، وأحسن من جمع ذلك هو الحافظ ابن حجر في كتاب سماه «تغليق التعليق» .

(٢) نزهة النظر ص ٤٣ . والتابعي : هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام .

(٣) مسلم ـ كتاب البيوع .

فسعيد بن المسيب تابعى كبير، روى هذا الحديث عن النبى ﷺ بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبى ﷺ، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخِرَهُ وهو مِنْ بَعْدَ التابعى، وأقل هذا السقط أن يكون قد أسقط الصحابى، ويحتمل أن يكون قد أسقط معه غيره كتابعى مثله .

٤ ـ المُرسل عند الفقهاء والأصوليين :

ما ذكرتُهُ من صورة المرسَل هو المرسل عند المحدثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك، فعندهم أن كل منقطع مرسل على أى وجه كان انقطاعه، وهذا مذهب الخطيب أيضاً .

٥ ـ حكمه :

المرسَل فى الأصل ضعيف مردود، لفقده شرطاً من شروط المقبول وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوى المحذوف، لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابى، وفى هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً .

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا فى حكم المرسل والاحتجاج به، لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أى انقطاع آخر فى السند، لأن الساقط منه غالبا ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول، لا تضر عدم معرفتهم .

* ومجمل أقوال العلماء فى المرسل ثلاثة أقوال هى :

أ ـ ضعيف مردود : عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوى المحذوف، لاحتمال أن يكون غير صحابى .

ب ـ صحيح يُحْتَجُّ به : عند الأئمة الثلاثة ـ أبو حنيفة ومالك وأحمد فى المشهور عنه ـ وطائفة من العلماء بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعى الثقة لا يستحل أن يقول : قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

جـ ـ قبوله بشروط : أى يَصِحُّ بشروط، وهذا عند الشافعى وبعض أهل العلم .

وهذه الشروط أربعة، ثلاثة فى الراوى المرسِل، وواحد فى الحديث المرسَل، وإليك هذه الشروط .

١ ـ أن يكون المرسِل من كبار التابعين .

٢ ـ وإذا سَمَّى من أرسل عنه سَمَّى ثقة .

٣ ـ وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

٤ ـ وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلى :

أ ـ أن يُرْوَى الحديث من وجه آخر مُسْنَدا .

ب ـ أو يُرْوَى من وجه آخر مرسَلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسَل الأول .

جـ ـ أو يُوافِقَ قولَ صحابى .

د ـ أو يُفْتِيَ بمقتضاه أكثرُ أهل العلم [(١)] .

فإذا تحققت هذه الشروط تبين صحةُ مَخْرَج المرسَل وما عَضَدَهُ، وأنهما صحيحان، ولو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما .

٦ ـ مرسَل الصحابى :

هو ما أخبر به الصحابى عن قول الرسول ﷺ أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما .

٧ ـ حكم مرسَل الصحابى :

الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل أنهم سمعوها من صحابى آخر، وحذف الصحابى لا يضر، كما تقدم .

وقيل إن مرسل الصحابى كمرسل غيره فى الحكم، وهذا القول ضعيف مردود .

٨ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ المراسيل لأبى داود .   ب ـ المراسيل لابن أبى حاتم .

جـ ـ جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائى [(٢)] .

---

(١) أنظر الرسالة للشافعى ص ٤٦١ .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ٨٥ ـ ٨٦ . والعلائى هو الحافظ المحقق صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى العلائى ولد بدمشق سنة ٦٩٤ هـ وتوفى فى القدس سنة ٧٦١ هـ .

المُعْضَل

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : اسم مفعول من «أعضله» بمعنى أعياه .

ب ـ اصطلاحاً : ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالى .

٢ ـ مثاله :

ما رواه الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى القَعْنَبى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ :**للمَمْلوك طعامُهُ وكسوتُهُ بالمعروف، ولا يُكَلَّف من العمل إلا ما يُطيق** ». قال الحاكم : هذا مُعْضَل عن مالك، أعضله هكذا فى الموطأ [1].

فهذا الحديث معضل لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبى هريرة وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا « .... عن مالك عن محمد بن عَجْلان عن أبيه عن أبى هريرة» [2].

٣ ـ حكمه :

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالا من المرسل والمنقطع[3]، لكثرة المحذوفين من الإسناد، ،هذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء .

٤ ـ اجتماعه مع بعض صور المعلَّق :

إن بين المعضل وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه .

أ ـ فيجتمع المعضل مع المعلق فى صورة واحدة وهى : إذا حُذف من مبدأ إسناده راويان متواليان. فهو معضل ومعلق فى آن واحد .

ب ـ ويفارقه فى صورتين :

١ ـ إذا حُذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلق .

٢ ـ إذا حذف من مبدأ الإسناد راو فقط، فهو معلق وليس بمعضل .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٤٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٧ .

(٣) انظر الكفاية ص ٢١ والتدريب جـ ١ ـ ص ٢٩٥ .

٥ ـ من مظان المعضل :

قال السيوطي[١] : من مظان المعضل والمنقطع والمرسل :

أ ـ كتاب السنن لسعيد بن منصور . ب ـ مؤلفات ابن أبي الدنيا .

* * *

المنقَطِع

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــــة : هو اسم فاعل من «الانقطاع» ضد الاتصال .

ب ـ اصطلاحاً : ما لم يتصلْ إسنادُه، على أي وجه كان انقطاعه .

٢ ـ شرح التعريف :

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه ـ على هذا ـ المرسل والمعلق والمعضل، لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب.

ولذلك قال النووي : «وأكثر ما يستعمل في رواية مَنْ دونَ التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر»[٢] .

٣ ـ المنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث :

هو ما لم يتصل إسناده مما لا يشمله اسم المرسل أو المعلق أو المعضل. فكأنَّ المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صوراً ثلاثاً من صور الانقطاع وهي : حذف أول الإسناد، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها[٣] .

---

(١) تدريب الراوي جـ ١ ـ ص ٢١٤ .

(١) التقريب مع التدريب جـ ١ـ ص ٢٠٨ .

(٢) النخبة وشرحها له ص ٤٤ .

ثم إنه قد يكون الانقطاع فى مكان واحد من الإسناد، وقد يكون فى أكثر من مكان واحد، كأن يكون الانقطاع فى مكانين أو ثلاثة مثلا .

٤ ـ مثاله :

ما رواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى إسحق عن زيد بن يُثَيْع عن حُذيفة مرفوعاً :«إنْ وَلَّيْتُمُوها أبا بكر فقَوِىٌّ أمين» [(١)] .

فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه وهو «شَريك» سقط من بين الثورى وأبى إسحق، إذ أن الثورى لم يسمع الحديث من أبى إسحق مباشرة وإنما سمعه من شَريك، وشَريك سمعه من أبى إسحق .

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا المعلق ولا المعضل فهو منقطع .

٥ ـ حكمه :

المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوى المحذوف .

* * *

المُدَلَّس

١ ـ تعريف التدليس :

أ ـ لغة : المدلس اسم مفعول من «التدليس» والتدليس فى اللغة كِتْمان عَيْبِ السلْعةِ عن المشترى، وأصل التدليس مشتق من «الدَّلَس» وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما فى القاموس [(٢)] ، فكأن المدلِّس لتغطيته على الواقف على الحديث أَظْلَمَ أَمْرَهُ، فصار الحديث مُدلَّساً .

ب ـ اصطلاحاً : إخفاءُ عيب فى الإسناد، وتحسينٌ لظاهره .

٢ ـ أقسام التدليس : للتدليس قسمان رئيسيان هما : تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

---

(١) أخرجه الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ٣٦ ، وأخرجه أحمد والبزار والطبرانى فى الأوسط بمعناه، أنظر مجمع الزوائد جـ ٥ ـ ص ١٧٦ .

(٢) القاموس جـ ٢ ـ ص ٢٢٤ .

٣ـ تدليس الإسناد :

لقد عرف علماء الحديث هذا النوع من التدليس بتعريفات مختلفة، وسأختار أصحها وأدقها ـ فى نظرى ـ وهو تعريف الإمامين أبى أحمد ابن عمرو البزار وأبى الحسن ابن القطان، وهذا التعريف هو :

أ ـ تعريفه : أن يَرْوِىَ الراوى عمن قد سمع منه مالم يسمع منه من غير أن يَذْكُرَ أنه سمعه منه (١) .

ب ـ شرح التعريف: ومعنى هذا التعريف أن تدليس الإسناد أن يروى الراوى عن شيخ قد سَمِعَ منه بعضَ الأحاديث، لكن هذا الحديث الذى دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسْقِطُ ذلك الشيخَ، ويرويه عنه بلفظ محتمل للسماع وغيره، كـ «قال» أو «عن» ليوهم غيره أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث فلا يقول : «سمعت» أو «حدثنى» حتى لا يصير كذاباً بذلك، ثم قد يكون الذى أسقطه واحداً أو أكثر .

جـ ـ الفرق بينه وبين الإرسال الخفى : قال أبو الحسن ابن القطان بعد ذِكْرِهِ للتعريف السابق : «والفرق بينه وبين الإرسال هو : أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه» وإيضاح ذلك أن كلا من المدلِّس والمرسِل إرسالاً خفياً يَرْوِى عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره، لكن المدلِّس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التى دلسها، على حين أن المرسِل إرسالا خفياً لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً، لا الأحاديث التى أرسلها ولا غيرها، لكنه عاصره أو لقيه

د ـ مثاله : ما أخرجه الحاكِم (٢)، بسنده إلى على بن خَشْرَم قال :« قال لنا ابن عيينة: عن الزهرى، فقيل له: سمعتَه من الزهرى؟ فقال : لا، ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهرى» .

ففى هذا المثال أسقط ابنُ عُيينة اثنين بينه وبين الزهرى .

(١) شرح ألفية العراقى له جـ ١ ـ ص ١٨٠ .

(٢) فى معرفة علوم الحديث ص ١٣٠ .

٤ ـ تدليس التَّسْوِية :

هذا النوع من التدليس هو فى الحقيقة نوع من أنواع تدليس الإسناد .

أ ـ تعريفه : هو رواية الراوى عن شيخه، ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لَقِيَ أحدُهما الآخَرَ. وصورة ذلك أن يروى الراوى حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقى أحدهما الآخر، فيأتى المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول، فيُسْقِط الضعيفَ الذى فى السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل، فيُسَوِّى الإسنادَ كلَّه ثقاتٍ .

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويَجِدُهُ الواقفُ على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة. وفيه غرر شديد .

ب ـ أشهر من كان يفعله :

١ ـ بَقِيَّة بن الوليد. قال أبو مُسْهِر : «أحاديث بَقِيَّة ليست نَقَيَّة فكنْ منها على تَقِيَّة»[١] .

٢ ـ الوليد بن مسلم .

جـ ـ مثاله : ما رواه ابن أبى حاتم فى العلل وقال :« سمعت أبى ـ وذَكَرَ الحديثَ الذى رواه إسحق بن راهويه عن بقية حدثنى أبو وَهْب الأَسَدى عن نافع عن ابن عمر حديث لا تَحْمَدُوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقْدَةَ رأيه قال أبى : هذا الحديث له أمر قَلَّ من يفهمه، روى هذا الحديث عبيدُ الله ابن عمرو **(ثقة)** عن إسحاق بن أبى فَرْوَةَ **(ضعيف)** عن نافع **(ثقة)** عن ابن عمر عن النبى ﷺ. وعُبيد الله ابن عمرو، كنيته أبو وَهْب، وهو أَسَدى، فكنَّاه بقيةُ ونسبه إلى بنى أَسَد كى لا يُفْطَنَ له، حتى إذا تَرَكَ إسحقَ بنَ أبى فروةَ لا يُهْتَدَى له »[٢] .

---

(١) ميزان الاعتدال جـ ١ ـ ص ٣٣٢ .

(٢) شرح الألفية للعراقى جـ ١ ـ ص ١٩٠ والتدريب جـ ١ ـ ص ٢٢٥ .

٥ ـ تدليس الشيوخ :

أ ـ تعريفه : هو أن يَرْوِى الراوى عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسَمِّيَهُ أو يَكْنِيَهُ أو يَنْسِبَهُ أو يَصِفَهُ بما لا يُعْرَفُ به كى لا يُعْرَفَ (١).

ب ـ مثاله : قول أبى بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء : « حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبى داود السجستانى » .

٦ ـ حكم التدليس :

أ ـ أما تدليس الإسناد : فمكروه جداً، ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له، فقال فيه أقوالاً منها : «التدليس أخو الكذب» .

ب ـ وأما تدليس التسوية : فهو أشد كراهة منه، حتى قال العراقى :«أنه قادح فيمن تَعَمَّدَ فِعْلَهُ» .

جـ ـ وأما تدليس الشيوخ : فكراهته أخف من تدليس الإسناد لأن المدلِس لم يُسقط أحداً، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروى عنه، وتوعير طريق معرفته على السماع، وتختلف الحال فى كراهته بحسب الغرض الحامل عليه .

٧ ـ الأغراض الحاملة على التدليس :

أ ـ الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ: أربعة وهى :

١ ـ ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة .

٢ ـ تأخر وفاته بحيث شاركه فى السماع منه جماعة دونه .

٣ ـ صغر سنه بحيث يكون أصغر من الراوى عنه .

٤ ـ كثرة الرواية عنه، فلا يحب الاكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة .

ب ـ الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد: خمسة وهى :

١ ـ تَوْهِيم عُلُوِّ الإسناد . ٢ ـ فَوَات شئ من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير .

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة فى تدليس الشيوخ .

---

(١) علوم الحديث ص ٦٦ .

٨ ـ أسباب ذم المدلِّس : ثلاثة وهى :

أ ـ إيهامه السماعَ ممن لم يسمع منه . ب ـ عدوله عن الكشف إلى الاحتمال .

جـ ـ عمله بأنه لو ذكر الذى دلس عنه لم يكن مَرْضِيًا [١] .

٩ ـ حكم رواية المدلِّس :

اختلف العلماء فى قبول رواية المدلِّس على أقوال، أشهرها قولان .

أ ـ رَدُّ رواية المدلِّس وإنْ بيَّنَ السماعَ، لأن التدليس نَفْسَه جَرْحٌ. (وهذا غير معتمد) .

ب ـ التفصيل : (وهو الصحيح) .

١ ـ إنْ صرَّحَ بالسماع قُبِلَتْ روايتُه، أى إن قال «سمعتُ» أو نحوها قُبِلَ حديثُه.

٢ ـ وإنْ لم يصرح بالسماع لم تُقْبَل روايته، أى إن قال «عن» ونحوها لم يُقْبَلْ [٢] حديثُه .

١٠ ـ بِمَ يُعْرَفُ التدليس ؟

يعرف التدليس بأحد أمرين :

أ ـ إخْبار المدلِّس إذا سئل مثلا، كما جرى لابن عيينة.

ب ـ نَصٌّ إمام من أئمة هذا الشأن بناء على معرفته ذلك من البحث والتتبع .

١١ ـ أشهر المصنفات فى التدليس والمدلِّسين :

هناك مصنفات فى التدليس والمدلسين كثيرة أشهرها :

أ ـ ثلاثة مصنفات للخطيب البغدادى، واحد فى أسماء المدلِّسين، واسمه «التبيين لأسماء المدلسين» [٣] والآخران أَفْرَدَ كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس [٤] .

ب ـ «التبيين لأسماء المدلِّسين» لبرهان الدين بن الحلبى (وقد طبعت هذه الرسالة) .

جـ ـ «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر (وقد طبعت أيضاً) .

---

(١) راجع الكفاية ص ٣٥٨ .

(٢) علوم الحديث ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(٣) الكفاية ص ٣٦١ .

(٤) الكفاية ص ٣٥٧ .

المُرْسَلُ الخَفىُّ

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : المرسل لغة اسم مفعول من الإرسال بمعنى الاطلاق، كأن المرسِل أطلق الإسناد ولم يَصِلْه. والخَفى : ضد الجَلى، لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث .

ب ـ اصطلاحاً : أن يَرْوِىَ عمن لقيه أو عاصره مالم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ «قال» .

٢ ـ مثاله :

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً : «رَحِمَ اللهُ حارِسَ الحرَس » [١] فان عمرَ لم يَلْقَ عُقْبَةَ كما قال المِزّى فى الأَطْراف .

٣ ـ بِمَ يُعْرَفُ ؟

يعرف الإرسال الخفى بأحد أمور ثلاثة وهى :

أ ـ نَصُّ بعض الأئمة على أن هذا الراوى لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه مطلقاً.

ب ـ إخباره عن نفسه بأنه لم يَلْقَ من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً .

جـ ـ مجئ الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الرواى وبين من روى عنه، وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء، لأنه قد يكون من نوع «المَزيد فى المتصل الأسانيد» .

٤ ـ حكمه :

هو ضعيف، لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادى .

* * *

(١) ابن ماجه ـ كتاب الجهاد ـ جـ ٢ ص ٩٢٥ رقم الحديث ٢٧٦٩ .

المعَنْعَنُ وَالمؤَنَّنُ

١ ـ تمهيد :

لقد انتهت أنواع المردود الستة التى سبب ردها سَقْطٌ من الإسناد، لكن لما كان المعنعن والمؤنن مُخْتَلَفا فيهما، هل هما من نوع المنقطع أو المتصل، لذا رأيت إلحاقهما بأنواع المردود بسبب سقط من الإسناد .

٢ ـ تعريف المعنعن :

أ ـ لغـــــة : المعنعن اسم مفعول من «عَنْعَنَ» بمعنى قال «عَنْ، عَنْ» .

ب ـ اصطلاحاً : قول الراوى : فلان عن فلان .

٣ ـ مثاله :

ما رواه ابن ماجه قال : حدثنا عثمان بن أبى شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة. قالت: قال رسول الله ﷺ : «إن الله وملائكته يصلون على ميَامنِ الصفوف» [(١)] .

٤ ـ هل هو من المتصل أو المنقطع ؟ :

اختلف العلماء فيه على قولين :

أ ـ قيل إنه منقطع حتى يتبين اتصاله .

ب ـ والصحيح الذى عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول أنه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها، واختلفوا فى اشتراط ما عداهما، أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما ـ ومذهب مسلم الاكتفاء بهما ـ فهما :

١ ـ أن لا يكون المُعَنْعِنُ مُدلِّسا .

٢ ـ أن يُمْكِنَ لقاءُ بعضهم بعضا، أى لقاء المُعَنْعِنِ بمن عَنْعَنَ عنه .

وأما الشروط التى اختلفوا فى اشتراطهما زيادة على الشرطين السابقين فهى :

---

(١) ابن ماجه ـ كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها جـ ١ ـ ص ٣٢١ رقم الحديث ١٠٠٥ .

١ ـ ثبوت اللقاء : وهو قول البخارى وابن المدينى والمحققين .

٢ ـ طول الصحبة : وهو قول أبى المُظَفَّر السمعانى .

٣ ـ معرفته بالرواية عنه : وهو قول أبى عمرو الدانى .

٥ ـ تعريف المُؤَنَّن :

أ ـ لغـــــة : اسم مفعول من «أَنَّنَ» بمعنى قال «أَنَّ، أَنَّ» .

ب ـ اصطلاحاً : هو قول الراوى : حدثنا فلان أَنَّ فلاناً قال ...

٦ ـ حكم المُؤَنَّن :

أ ـ قال أحمد وجماعة هو منقطع حتى يتبين اتصاله .

ب ـ وقال الجمهور :«أَنَّ» كـ «عَنْ» ومطلقه محمول على السماع بالشروط المتقدمة .

❐ ❐ ❐

المبحث الثالث

المردود بسبب طعن فى الراوى

١ ـ المراد بالطعن فى الراوى :

المراد بالطعن فى الراوى جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه .

٢ ـ أسباب الطعن فى الراوى :

أسباب الطعن فى الراوى عشرة أشياء، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط .

أ ـ أما التى تتعلق بالطعن فى العدالة فهى :

١ ـ الكذب . ٢ ـ التهمة بالكذب .

٣ ـ الفسق . ٤ ـ البدعة .

٥ ـ الجهالة .

ب ـ أما التى تتعلق بالطعن فى الضبط فهى :

١ ـ فُحْشُ الغلط . ٢ ـ سوء الحفظ .

٣ ـ الغفلة . ٤ ـ كثرة الأوهام .

٥ ـ مخالفة الثقات .

وسأذكر أنواع الحديث المردود بسبب من هذه الأسباب على التوالى مبتدئاً بالسبب الأشد طعناً .

* * *

المَوضُوع

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى الموضوع

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : هو اسم مفعول من «وَضَعَ الشئَ» أى «حَطَّهُ» سُمى بذلك لانحطاط رتبته .

ب ـ **اصطلاحاً** : هو الكذب المُخْتَلَق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ .

٢ ـ رتبته :

هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، وبعض العلماء يعتبره قسماً مستقلاً وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة .

٣ ـ حكم روايته :

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علَمَ حالَهُ في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه، لحديث مسلم : «مَنْ حَدَّثَ عني بحديث يُرَى أنه كَذِبٌ فهو أحد الكاذبيْن»[١] .

٤ ـ طرق الوضاعين في صياغة الحديث :

أ ـ إما أن يُنْشِئ الوضاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسناداً ويرويه .

ب ـ وإما أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم ويضع له إسناداً .

٥ ـ كيف يُعْرَفُ الحديث الموضوع ؟ :

يعرف بأمور منها :

أ ـ **إقرار الواضع بالوضع** : كإقرار أبي عِصْمَة نوحِ بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة عن ابن عباس .

ب ـ **أو ما يَتَنَزَّلُ منزلة إقراره** : كأَنْ يُحَدِّثَ عن شيخ، فَيُسْأَلَ عن مولده، فيذكرَ تاريخاً تكون وفاةُ ذلك الشيخ قبلَ مولده هو، ولا يُعْرَف ذلك الحديث إلا عنده .

جـ ـ **أو قرينة في الراوي** : مثل أن يكون الراوي رافضياً، والحديث في فضائل أهل البيت .

د ـ **أو قرينة من المَرْوِي** : مثل كون الحديث ركيك اللفظ، أو مخالفا للحس أو صريح القرآن .

٦ ـ دواعي الوضع وأصناف الوضاعين :

أ ـ **التقرب إلى الله تعالى** : بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأحاديث

---

(١) مقدمة مسلم بشرح النووي جـ ١ ص ٦٢

تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين لأن الناس قَبِلَتْ موضوعاتهم ثقة بهم.

ومن هؤلاء مَيْسَرَةُ بن عبد ربِّه، فقد روى ابن حبان فى الضعفاء عن ابن مهدى قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتُها أُرَغِّبُ الناس[1].

ب ـ الانتصار للمذهب: لا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة وظهور الفرق السياسية كالخوارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: **«علىٌّ خير البشر، من شكَّ فيه كفر»**.

جـ ـ الطعن فى الإسلام: وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يَكيدوا للإسلام جهاراً، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه، ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامى المصلوب فى الزندقة، فقد رَوَى عن حُمَيْد عن أنس مرفوعاً: **«أنا خاتم النبيين لا نبى بعدى إلا أن يشاء الله»**[2]. ولقد بين جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث ولله الحمد والمنة.

د ـ التَّزَلُّفُ إلى الحكام: أى تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الإنحراف، مثل غياث بن إبراهيم النَّخَعى الكوفى مع أمير المؤمنين المهدى، حين دخل عليه وهو يلعب بالحَمَام، فساق بسنده على التَّوِّ إلى النبى ﷺ أنه قال: **«لا سَبَقَ إلا فى نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حافر أو جَنَاح»** فزاد كلمة **«أو جناح»** لأجل المهدى، فعرف المهدى ذلك، فأمر بذبح الحَمَام، وقال أنا حملته على ذلك.

هـ ـ التكسب وطلب الرزق: كبعض القُصَّاص الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم، كأبى سعيد المدائنى.

---

(١) تدريب الراوى جـ ١ ـ ص ٢٨٣.

(٢) المصدر السابق جـ ١ ـ ص ٢٨٤.

ز ـ **قصد الشهرة** : وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التى لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث، فيقلبون سند الحديث ليُسْتَغْرَبَ، فيُرْغَبَ فى سماعه منهم، كابن أبى دحية وحماد النِّصِيبى [١] .

٧ ـ مذاهب الكَرَّامِيَّة فى وضع الحديث :

زعمت فرقة من المبتدعة سُمُّوا بالكرامية جواز وضع الأحاديث فى باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما رُوِى فى بعض طرق حديث : **«من كذب على متعمداً»** من زيادة جملة «ليضل الناس» ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث .

وقال بعضهم : «نحن نكذب له لا عليه » وهذا استدلال فى غاية السخف، فإن النبى ﷺ لا يحتاج شرعه إلى كذابين ليروجوه .

وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجوينى فجزم بتكفير واضع الحديث .

٨ ـ خطأ بعض المفسرين فى ذكر الأحاديث الموضوعة :

لقد أخطأ بعض المفسرين فى ذكرهم أحاديث موضوعة فى تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لا سيما الحديث المروى عن أُبَىّ ابن كعب فى فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين : **أ ـ الثعلبى** . **ب ـ الواحدى** .

جـ ـ الزمخشرى . **د ـ البيضاوى** . **هـ ـ الشوكانى** .

٩ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ كتاب الموضوعات : لابن الجوزى، وهو من أقدم ما صنف فى هذا الفن، لكنه متساهل فى الحكم على الحديث بالوضع، لذا انتقده العلماء وتعقبوه.

ب ـ اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة : للسيوطى، وهو اختصار لكتاب ابن الجوزى وتعقيب عليه، وزيادات لم يذكرها ابن الجوزى.

جـ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة : لابن عراق الكنانى، وهو كتاب تلخيص لسابقه، وهو كتاب حافل مهذب مفيد.

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ٢٨٦ .

المَتْرُوكُ[1]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو التهمة بالكذب ـ وهو السبب الثانى ـ سمى حديثه المتروك .

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : اسم مفعول من «التَّرْكِ» وتسمى العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ «التَّرِيكة» أى متروكة لا فائدة منها [٢] .

ب ـ اصطلاحاً : هو الحديث الذى فى إسناده راو متهم بالكذب .

٢ ـ أسباب اتهام الراوى بالكذب أحد أمرين وهما :

أ ـ أن لا يُرْوَى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة [٣] .

ب ـ أن يُعْرَفَ بالكذب فى كلامه العادى، لكن لم يظهر منه الكذب فى الحديث النبوى .

٣ ـ مثاله :

حديث عمرو بن شَمر الجُعْفى الكوفى الشيعى، عن جابر عن أبى الطُّفَيْل عن على وعمار قالا : «**كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق**» .

وقد قال النسائى والداراقطنى وغيرهما عن عمرو بن شَمِر : «متروك الحديث»[٤] .

٤ ـ رتبته :

مر بنا أن شر الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبه الحافظ ابن حجر [٥] .

---

(١) هذا النوع ذكره الحافظ ابن حجر فى النخبة ولم يذكره قبله ابن الصلاح ولا النووى .

(٢) انظر القاموس جـ ٣ ـ ص ٣٠٦ .

(٣) القواعد المعلومة : هى القواعد العامة التى استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة مثل قاعدة «الأصل براءة الذمة» .

(٤) ميزان الاعتدال جـ ٣ ـ ص ٢٦٨ .

(٥) انظر التدريب جـ ١ ـ ص ٢٩٥ والنخبة وشرحها ص ٤٦ وما بعدها .

المُنْكَر

إذا كان سبب الطعن فى الراوى فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق ـ وهو السبب الثالث والرابع والخامس ـ فحديثه يسمى المنكر .

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : هو اسم مفعول من «الإنكار» ضد الإقرار .

ب ـ اصطلاحاً : عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة أشهرها تعريفان هما :

١ ـ هو الحديث الذى فى إسناده راو فَحُشَ غلطُه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه. وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره [١]

ومشى على هذا التعريف البيقونى فى منظومته فقال :

ومنكر انفـــــرد به راو غــــدا * تعـــديله لا يحـــمل التــفـــردا

٢ ـ هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة :

وهذا التعريف هو الذى ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول وهى قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة .

٢ ـ الفرق بينه وبين الشاذ :

أ ـ أن الشاذ ما رواه **المقبول** [٢] مخالفاً لمن هو أولى منه.

ب ـ أن المنكر ما رواه **الضعيف** مخالفاً للثقة .

فيُعْلَم من هذا أنهما يشتركان فى اشتراط المخالفة، ويفترقان فى أن الشاذ رَاوِيْه مقبول، والمنكر راويه ضعيف. قال ابن حجر : «وقد غفل من سوَّى بينهما» [٣] .

٣ ـ مثاله :

أ ـ مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائى وابن ماجه من رواية أبى زُكَيْر يحيى بن محمد

---

(١) انظر النخبة وشرحها ص ٤٧ .

(٢) المراد بالمقبول هنا ما يشمل راوى الصحيح وراوى الحسن (أى العدل التام الضبط ـ أو العدل الذى خف ضبطه) .

(٣) انظر النخبة وشرحها ص ٣٧ ويعنى بقوله هذا ابن الصلاح، فقد سوى بين الشاذ والمنكر فى «علوم الحديث» ص ٧٢ إذ قال :«المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه فى الشاذ فإنه بمعناه» .

بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً «كلوا البَلَح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان» .

قال النسائى : هذا حديث منكر، تفرد به أبو زُكَيْر، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحْتَمَل تَفَرُّدُه» (١) .

ب ـ مثال للتعريف الثانى : ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيْب الزيات عن أبى إسحق عن العيْزار بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقَرَى الضيف دخل الجنة» .

قال أبو حاتم :«هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبى اسحق موقوفاً، وهو المعروف» .

٤ ـ رتبته :

يتبين من تعريفَىْ المنكر المذكورَيْن آنفاً أن المنكر من أنواع **الضعيف جداً**، لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما رواية ضعيف مخالف فى روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، لذلك مر بنا فى بحث «المتروك» أن المنكر يأتى فى شدة الضعف بعد مرتبة المتروك .

* * *

المَعْروف (٢)

ا ـ تعريفه :

أ ـ لغــــــة : هو اسم مفعول من «عَرَفَ» .

ب ـ اصطلاحاً : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف .

فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر، أو بتعبير أدق، هو مقابل لتعريف المنكر الذى اعتمده الحافظ ابن حجر .

---

(١) التدريب جـ ١ ـ ص ٢٤٠ .

(٢) لم يُذكر «معروف» هنا لأنه من أنواع المردود، وإنما ذكر هنا لمناسبة قسيمه «المنكر» هذا و«المعروف» من أقسام المقبول الذى يحتج به كما هو معروف .

٢ ـ مثاله :

أما مثاله فهو المثال الثانى الذى مر فى نوع المنكر، لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس. لأن ابن أبى حاتم قال: ـ بعد أن ساق حديث حُبيِّب المرفوع ـ «هو منكر» لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحق موقوفاً، وهو **المعروف**» .

* * *

المُعَلَّل

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو «الوهم» فحديثه يسمى المعلل، وهو السبب السادس.

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : اسم مفعول من «أَعَلَّه» بكذا فهو «مُعَلٌّ» وهو القياس الصرفى المشهور، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ «المعلل» من أهل الحديث جاء على غير المشهور فى اللغة[١] ،ومن المحدثين من عبر عنه بـ «المعلول» وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة [٢] .

ب ـ اصطلاحاً : هو الحديث الذى أُطُّلِعَ فيه على علة تقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منها .

٢ ـ تعريف العلة : هى سبب غامض خَفِىٌّ قادح فى صحة الحديث .

فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان وهما : أ ـ الغموض والخفاء .   ب ـ والقدح فى صحة الحديث .

فإن اختل واحد منهما ـ كأن تكون العلة ظاهرة أو غير قادحة ـ فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً .

---

(١) لأن المعلل اسم مفعول من «علله» بمعنى الهاه، ومنه تعليل الأم ولدها.

(٢) لأن اسم المفعول من الرباعى لا يكون على وزن مفعول، وانظر علوم الحديث ص ٨١ .

٣ـ قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي :

إن ما ذكرته من تعريف العلة فى الفقرة السابقة هو المراد بالعلة فى اصطلاح المحدثين، لكن قد يطلقون العلة أحياناً على أى طعن موجه للحديث وإن لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً :

أ ـ **فمن النوع الأول** : التعليل بكذب الراوى، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك، حتى لقد سمى الترمذى النسخ علة .

ب ـ **ومن النوع الثانى** : التعليل بمخالفة لا تقدح فى صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة، وبناء على ذلك قال بعضهم : من الحديث الصحيح ما هو صحيح معلل .

٤ ـ جلالته ودقته ومن يتمكّن منه :

معرفة علل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث وأدقها، لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التى لا تظهر إلا للجهابذة فى علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يَخُضْ غِمارَه إلا القليل من الأئمة كابن المدينى وأحمد والبخارى وأبى حاتم والدارقطنى .

٥ ـ إلى أىِّ إسناد يتطرَّق التعليل ؟ :

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً، لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله إذ إنه لا يعمل به .

٦ ـ بِمَ يُسْتَعان على إدراك العلة ؟ .

يُستعان على ادارك العلة بأمور منها :

أ ـ تفرُّد الراوى . ب ـ مخالفة غيره له .

جـ ـ قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم فى الفقرتين (أ ، ب) هذه الأمور تنبه العارف بهذا الفن على وهم وقع من راوى الحديث، إما بكشف إرسال فى حديث رواه موصولا أو وقف فى حديث رواه مرفوعاً أو إدخاله حديثاً فى حديث أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث .

٧ ـ ما هو الطريق إلى معرفة المُعَلَّل ؟ :

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة .

٨ ـ أين تقع العلة ؟ :

أ ـ تقع في الإسناد ـ وهو الأكثر ـ كالتعليل بالوقف والإرسال .

ب ـ وتقع في المتن ـ وهو الأقل ـ مثل حديث نفى قراءة البسملة في الصلاة .

٩ ـ هل العلة في الإسناد تقدح في المتن ؟ :

أ ـ قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعليل بالإرسال .

ب ـ وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً، مثل حديث يَعْلَى بن عُبَيْد، عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً «البيِّعَانِ بالخِيَارِ» فقدوهم يَعْلَى على سفيان الثوري في قوله «عَمرو بن دينار» إنما هو عبد الله بن دينار. فهذا المتن صحيح، وإن كان في الإسناد علة الغَلَط، لأن كُلاً من عَمرو وعبد الله بن دينار ثقة. فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الإسناد خطأ .

١٠ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ كتاب العلل لابن المديني .

ب ـ علل الحديث لابن أبي حاتم .

جـ ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .

د ـ العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي .

هـ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها .

* * *

المخَالفَة للثقَات

إذا كان سبب الطعن فى الراوى مخالفته للثقات ـ وهو السبب السابع ـ فينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهى : «المُدْرَج، والمَقْلوب، والمَزِيْد فى متصل الأسانيد، والمُضْطَرِب، والمُصَحَّف» .

١ ـ فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع فيسمى «المُدْرَج» .

٢ ـ وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير فيسمى «المَقْلُوب» .

٣ ـ وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ فيسمى «المَزِيْد فى متصل الأسانيد» .

٤ ـ وإن كانت المخالفة بإبدال راو براو أو بحصول التدافع فى المتن ولا مُرَجِّحَ فيسمى «المُضْطَرِب» .

٥ ـ وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق فيسمى «المُصَحَّف» (١) .

وإليك تفصيل البحث فيها على التوالى .

* * *

المُدْرَج

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــــة : اسم مفعول من «أَدْرَجْتُ» الشئ فى الشئ، إذا أدخلته فيه وضَمَّنْتُهُ إياه.

ب ـ اصطلاحاً : ما غُيِّر سِياقُ إسناده، أو أُدْخِلَ فى متنه ما ليس منه بلا فَصْلٍ.

٢ ـ أقسامه :

المدرج قسمان : **مُدْرَج الإسناد، ومُدْرَج المتن .**

أ ـ مدرج الإسناد :

*** تعريفــــه :** هو ما غُيِّرَ سِياقُ إسناده .

*** من صوره :** أن يسوق الراوى الإسناد، فيَعْرِضَ له عارض، فيقول كلاماً من قِبَل نَفْسِه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه

(١) انظر النخبة وشرحها ص ٤٨ ـ ٤٩ .

* **مثاله** : قصة ثابت بن موسى الزاهد فى روايته : «**من كثر صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار**»[(١)] .وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شَرِيك بن عبد الله القاضى وهو يُمْلِى ويقول : «حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ...» وسكت ليكتب المُسْتَمْلِى[(٢)] ، فلما نظر إلى ثابت قال : «من كثر صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار» وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به .

ب ـ مدرج المتن :

١ ـ تعريفه : ما أُدْخِلَ فى متنه ما ليس منه بلا فَصْل .

٢ ـ أقسامه : ثلاثة وهى :

أ ـ أن يكون الإدراج فى أول الحديث، وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه فى وسطه .

ب ـ أن يكون الإدراج فى وسط الحديث، وهو أقل من الأول .

جـ ـ أن يكون الإدراج فى آخر الحديث، وهو الغالب .

٣ ـ أمثلة له :

أ ـ مثال لوقوع الإدراج فى أول الحديث : وسببه أن الراوى يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتى به بلا فصل، فيتوهم السامع أن الكل حديث، مثل ما رواه الخطيب من رواية أبى قَطَن وشَبَابَةَ ـ فَرَّقَهما ـ عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «**أَسبِغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**» فقوله : «**أسبغوا الوضوء**» مُدْرَج من كلام أبى هريرة كما بُيِّنَ فى رواية البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «**ويل للأعقاب من النار**» .

قال الخطيب :وهم أبو قَطَنٍ و شَبَابَةٌ فى روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجَمُّ الغَفير عنه كرواية آدم[(٣)] .

(١) أخرجه ابن ماجه ـ باب قيام الليل جـ ١ ص ٤٢٢ رقم الحديث ١٣٣٣ .

(٢) المستملى هو الذى يبلغ صوت المحدث إذا كثر الطلاب فى المجلس .

(٣) تدريب الراوى جـ ١ ـ ص ٢٧٠ .

ب ـ **مثال لوقوع الإدارج في وسط الحديث** : حديث عائشة فى بدء الوحى : «كان النبى ﷺ يَتَحَنَّثُ فى غار حراء ـ وهو التَّعَبُّدُ ـ الليالى ذوات العدد» [١]. فقوله :«وهو التعبد» مدرج من كلام الزهرى .

جـ ـ **مثال لوقوع الإدراج فى آخر الحديث** : حديث أبى هريرة مرفوعاً «للعبد المملوك أجران، والذى نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبِرُّ أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك» [٢].

فقوله : «والذى نفسى بيده .... الخ» من كلام أبى هريرة، لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه ﷺ، لأنه لا يمكن أن يتمنى الرِّقَّ، ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرَّها .

٤ ـ دواعى الإدراج :

دواعى الإدراج متعددة أشهرها ما يلى :

أ ـ بيان حكم شرعى . ب ـ استنباط حكم شرعى من الحديث قبل أن يتم الحديث .

جـ ـ شرح لفظ غريب فى الحديث .

٥ ـ كيف يُدرَك الإدراج ؟ :

يُدْرَك الإدراج بأمور منها :

أ ـ وروده منفصلا فى رواية أخرى . ب ـ التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين .

جـ ـ إقرار الراوى نفسه أنه أدرج هذا الكلام . د ـ استحالة كونه ﷺ يقول ذلك .

٦ ـ حكم الإدراج :

الإدراج حرام باجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب، فإنه غير ممنوع، ولذلك فعله الزهرى وغيره من الأئمة .

٧ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ الفَصْلُ للوَصْلِ المُدْرَج فى النَّقْل للخطيب البغدادى .

ب ـ تقريب المَنْهَج بترتيب المُدْرَج لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه

---

(١) البخارى ـ باب بدء الوحى .

(٢) البخارى فى العتق .

المَقلوب

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : هو اسم مفعول من «القَلْب» وهو تحويل الشئ عن وجهه [١].

ب ـ اصطلاحاً : إبدال لفظ بآخَرَ فى سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه .

٢ ـ أقسامه :

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسيين هما :

مقلوب السند، ومقلوب المتن .

أ ـ مقلوب السند : وهو ما وقع الإبدال فى سنده، وله صورتان .

١ ـ أن يُقَدِّم الرواى ويؤخر فى اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مَرْوِى عن «كعب بن مُرَّة» فيرويه الراوى عن «مُرَّة بن كعب» .

٢ ـ أن يُبْدِل الراوى شخصاً بآخرَ بقصد الإغْراب: كحديث مشهور عن «سالم» فيجعله الراوى عن «نافع» .

وممن كان يفعل ذلك من الرواة «حماد بن عمرو النَّصِيبى» وهذا مثاله : حديث رواه حماد النصيبى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً : «إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدءوهم بالسلام» فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة. هكذا أخرجه مسلم فى صحيحه .

وهذا النوع من القَلْب هو الذى يُطْلَق على راويه أنه يسرق الحديث .

ب ـ مقلوب المتن : وهو ما وقع الإبدال فى متنه، وله صورتان أيضاً :

١ـ أن يُقَدِّم الرواى ويؤخر فى بعض متن الحديث .

ومثاله : حديث أبى هريرة عند مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» فهذا مما

---

(١) انظر القاموس جـ ١ ـ ص ١٢٣ .

انقلب على بعض الرواة وانما هو «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» [١].

٢ ـ أن يَجعل الراوى متن هذا الحديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره.

مثاله : ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخارى، إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحاناً لحفظه، فردَّها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ فى واحد منها [٢].

٣ ـ الأسباب الحاملة على القلْب :

تختلف الأسباب التى تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هى :

أ ـ قصد الإغْراب ليرغب الناس فى رواية حديثه والأخذ عنه .

ب ـ قصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه .

جـ ـ الوقوع فى الخطأ والغلط من غير قصد .

٤ ـ حكم القلْب :

أ ـ إن كان القَلْب بقصد الإغْراب فلا شك فى أنه لا يجوز، لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل الوضاعين .

ب ـ وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائز، للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، وهذا بشرط أن يُبيَّنَ الصحيح قبل انفضاض المجلس .

جـ ـ وإن كان عن خطأ وسهو، فلا شك أن فاعله معذور فى خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يُخِلُّ بضبطه، ويجعله ضعيفاً .

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود كما هو معلوم .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ كتاب «رفع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادى، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع فى السند فقط .

---

(١) البخارى فى الجماعة، ومسلم فى الزكاة ـ باب فضل اخفاء الصدقة جـ ٧ ـ ص ١٢٠ من شرح النووى على صحيح مسلم، ومالك فى الموطأ ـ كتاب الشعر ـ باب ما جاء فى المتحابين فى الله جـ٢ ـ ٩٥٢ .

(٢) انظر تفاصيل القصة فى تاريخ بغداد جـ٢ ـ ص ٢٠ .

المَزِيد فى مُتَّصِلِ الأسانيد

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــــة : المَزِيْد مفعول من «الزيادة» والمتصل ضد المنقطع، والأسانيد جمع إسناد .

ب ـ اصطلاحاً : زيادة راوٍ فى أثناء سند ظاهره الاتصال .

٢ ـ مثاله :

ما رَوَى ابن المبارك قال : حدثنا **سفيان** عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثنى بُسر ابن عُبيد الله، قال سمعت **أبا إدريس** قال سمعت واثلة يقول سمعت أبا مَرْثَد يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تُصلُّوا إليها »[١] .

٣ ـ الزيادة فى هذا المثال :

الزيادة فى هذا المثال فى موضعين، الموضع الأول فى لفظ «سفيان» والموضع الثانى فى لفظ «أبا إدريس» وسبب الزيادة فى الموضعين هو الوهم .

أ ـ أما زيادة «سفيان» فوهم ممن دون ابن المبارك، لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم من صرح فيه بالإخْبار.

ب ـ وأما زيادة «أبا إدريس» فوهم من ابن المبارك، لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا ادريس، ومنهم من صرح بسماع بُسْر من واثلة .

٤ ـ شروط رَدِّ الزيادة :

يشترط لِرَدِّ الزيادة واعتبارها وهماً ممن زادهما شرطان وهما :

أ ـ أن يكون من لم يزدْها أتقنَ ممن زادها .

ب ـ أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان أو واحد منهما ترجحت الزيادة وقُبلَتْ، واعْتُبِرَ الإسناد الخالى من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خَفِيٌّ، وهو الذى يسمى «المرسَل الخَفِى» .

---

(١) رواه مسلم ـ كتاب الجنائز ـ جـ٧ ـ ص ٣٨، والترمذى جـ٣ ـ ص ٣٦٧، كلاهما بزيادة أبى إدريس وحذفها .

٥ ـ الاعتراضات الواردة على ادِّعاء وقوع الزيادة :

يُعْتَرَض على ادعاء وقوع الزيادة باعتراضين هما :

أ ـ إن كان الإسناد خالياً عن الزيادة بحرف «عن» فى موضع الزيادة، فينبغى أن يُجْعَل منقطعاً .

ب ـ وإن كان مصرَّحا فيه بالسماع، أحْتُمِل أن يكون سَمِعَهُ من رجل عنه أولاً، ثم سمعه منه مباشرة.

ويمكن أن يُجَاب عن ذلك بما يلى :

أ ـ أما الاعتراض الأول فهو كما قال المعترض .

ب ـ وأما الاعتراض الثانى، فالاحتمال المذكور فيه ممكن، لكن العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهم إلا مع قرينة تدل على ذلك .

٦ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب «تمييز المزيد فى متصل الأسانيد» للخطيب البغدادى .

* * *

المُضْطَّرِب

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغــــــة : هو اسم فاعل من «الاضطراب» وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطرب الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه بعضاً .

ب ـ اصطلاحاً : ما رُوِىَ على أَوْجُهٍ مختلفة متساوية فى القوة .

٢ ـ شرح التعريف :

أى هو الحديث الذى يُرْوَى على أشكال متعارضة متدافعه، بحيث لا يمكن التوفيق بينهما أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساوية فى القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح .

٣ـ شروط تحقيق الاضطراب :

يتبين من النظر فى تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطرباً إلا اذا تحقق فيه شرطان وهما :

أ ـ اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما .

ب ـ تساوى الروايات فى القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى .

أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينهما بشكل مقبول فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة فى حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات فى حالة إمكان الجمع بينهما .

٤ ـ أقسامه :

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: مضطرب السند، و مضطرب المتن . ووقوع الاضطراب فى السند أكثر .

أ ـ مضطرب السند : ومثاله : حديث أبى بكر رضى الله عنه قال : يا رسول الله أَرَاك شِبْتَ، قال : «شَيَّبَتْنى هُودٌ وأخواتها» (١) .

قال الداراقطنى :هذا مضطرب، فإنه لم يُرْوَ إلا من طريق أبى إسحق، وقد أُخْتُلِفَ عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلاو ومنهم من رواه موصولا ، ومنهم من جعله من مسند أبى بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك. ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر .

ب ـ مضطرب المتن : ومثاله : ما رواه الترمذى عن شَرِيك عن أبى حمزة عن الشعبى عن فاطمة بنت قيس رضى الله عنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال : **« إن فى المال لَحَقاً سِوى الزكاة»** ورواه ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ **«ليس فى المال حق سوى الزكاة»** . قال العراقى: فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل .

---

(١) رواه الترمذى ـ كتاب التفسير ـ تفسير سورة الواقعة جـ ٩ ـ ص ١٨٤ ، مع شرح التحفة. لكن رواه بلفظ «شيبتنى هود و الواقعة والمرسلات .... الحديث» وقال عنه «حسن غريب »

٥ ـ مِمَّنْ يقع الاضطراب ؟ :

أ ـ قد يقع الاضطراب من راو واحد، بأن يَرْوِى الحديث على أوجه مختلفة .

ب ـ وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يَرْوِى كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين .

٦ ـ سبب ضعف المضطرب :

وسبب ضعف المضطرب أن الاضطراب يُشْعِر بعدم ضبط رواته .

٧ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب «المُقْتَرِب فى بيان المضطرب» للحافظ ابن حجر .

* * *

المُصَحَّف

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : اسم مفعول من «التصحيف» وهو الخطأ فى الصحيفة، ومنه «الصَّحَفِىُّ» وهو من يخطئ فى قراءة الصحيفة[1] فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه فى قراءتها.

ب ـ اصطلاحاً : تغيير الكلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى .

٢ ـ أهميته ودقته :

هو فن جميل دقيق، وتَكْمُنُ أهميته فى كشف الأخطاء التى وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينهض بأعباء هذه المهمة الحُذَّاق من الحفاظ كالدارقطنى .

٣ ـ تقسيماته :

قسم العلماء المُصَحَّف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، وإليك هذه التقسيمات:

أ ـ باعتبار مَوْقعه : ينقسم المُصَحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين وهما :

١ ـ تصحيف فى الإسناد : ومثاله : حديث شعبة عن «العوَّام بن مُراجِم» صَحَّفَه ابن مَعِين فقال : عن «العوَّام بن مُزَاحِم» .

---

(١) القاموس جـ٣ ـ ص ١٦٦ .

٢ ـ تصحيف في المتن : ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبى ﷺ «احْتَجَرَ في المسجد .....» صَحَّفَهُ ابن لَهِيعة فقال : «احْتَجَمَ في المسجد ...» .

ب ـ باعتبار مَنْشَئِه : وينقسم باعتبار منشئه إلى قسمين أيضاً وهما :

١ ـ تصحيف بَصَر : (وهو الأكثر) أى يشتبه الخطُّ على بَصَر القارئ، إما لرداءة الخَطِّ أو عدم نَقْطه .

و مثاله : «من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال ...» صَحَّفَهُ أبو بكر الصُّولى فقال : «من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال ...» فصَحَّفَ «ستاً» إلى «شيئاً» .

٢ ـ تصحيف السمع : أى تصحيف منشؤه ردائة السمع أو بُعْدُ السامع أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرْفى واحد .

ومثاله : حديث مروى عن «عاصم الأحول» صحفه بعضهم فقال : عن «واصل الأحدب» .

جـ ـ باعتبار لفظه أو معناه :

وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين وهما :

١ ـ تصحيف في اللفظ : (وهو الأكثر) وذلك كالأمثلة السابقة .

٢ ـ تصحيف في المعنى : أى أن يُبْقِى الراوى المُصَحِّف اللفظَ على حاله، لكن يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهماً غير مراد .

ومثاله : قول أبى موسى العَنَزى : «نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزَة، صلَّى إلينا رسول الله ﷺ» يريد بذلك حديث « أن النبى ﷺ صلى إلى عَنَزَة » فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا الحَرْبة تُنْصَبُ بين يدى المصلى .

٤ ـ تقسيم الحافظ ابن حجر :

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيماً آخر، فجعله قسمين وهما :

أ ـ المُصَحَّف : وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نَقْط الحروف مع بقاء صورة الخَط .

ب ـ المُحَرَّف : وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شَكْل الحرف مع بقاء صورة الخط .

٥ ـ هل يقدح التصحيف بالراوى ؟ :

أ ـ إذا صدر من الراوى نادراً فإنه لا يقدح فى ضبطه، لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد .

ب ـ وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح فى ضبطه، ويدل على خفته، وأنه ليس من أهل هذا الشأن .

٦ ـ السبب فى وقوع الراوى فى التصحيف الكثير :

غالباً ما يكون السبب فى وقوع الراوى فى التصحيف هو أخذ الحديث من بطون الكتب والصُّحُف، وعدم تلقيه عن الشيوخ والمدرسين، ولذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عمن هذا شأنهم وقالوا : «لا يؤخذ الحديث من صَحَفِىٍّ» أى لا يؤخذ عمن أخذه من الصُّحُف .

٧ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ التصحيف للدارقطنى . ب ـ إصلاح خطأ المحدثين للخطابى .

جـ ـ تصحيفات المحدثين، لأبى أحمد العسكرى .

الشَّاذ و المحفوظ

١ ـ تعريف الشاذ :

أ ـ لغـة : اسم فاعل من «شذ» بمعنى «انفرد» فشاذ معناه «المنفرد عن الجمهور».

ب ـ اصطلاحاً : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه .

٢ ـ شرح التعريف :

المقبول هو : العدل الذى تَمَّ ضبطه، أو العدل الذى خَفَّ ضبطه، ومَنْ هو أولى منه: أى أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات .

هذا وقد اختلف العلماء فى تعريفه على أقوال متعددة، لكن هذا التعريف هو الذى اختاره الحافظ ابن حجر وقال : إنه المعتمد فى تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح[١] .

٣ ـ أين يقع الشذوذ ؟ :

يقع الشذوذ فى السند، كما يقع فى المتن أيضاً .

أ ـ مثال الشذوذ فى السند :

ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ «**عن ابن عباس أن رجلا توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه**» وتابع ابن عيينة على وصله ابن جُرَيْج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عَمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس .

ولذا قال أبو حاتم «المحفوظ حديث ابن عيينة» فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه.

ب ـ مثال الشذوذ فى المتن :

ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً : «**إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه**» قال البيهقى:

---

(١) انظر النخبة وشرحها ص ٣٧ .

خالف عبدُ الواحد العَدَدَ الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ .

٤ ـ المحفوظ :

هذا ويقابل الشاذَّ «المحفوظُ» وهو :

ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة .

ومثاله : هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ .

٥ ـ حكم الشاذ والمحفوظ :

من المعلوم أن الشاذ حديث مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول .

* * *

الجهالة بالرَّاوي (١)

١ ـ تعريفها :

أ ـ لغة : مصدر «جَهِلَ» ضد «عَلِمَ» والجهالة بالراوي تعني عدم معرفته .

ب ـ اصطلاحاً : عدم معرفة عَيْنِ الراوي أو حاله .

٢ ـ أسبابها :

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة وهي :

أ ـ كثرة نعوت الراوي : من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشئ منها فيُذْكَر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيُظَن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله .

ب ـ قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته، فربما لم يرو عنه الا واحد .

جـ ـ عدم التصريح باسمه : لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى الراوي غير المصرح باسمه «المُبْهَم» .

---

(١) وهي السبب الثامن من أسباب الطعن في الراوي .

٣ـ أمثلة :

أ ـ مثال كثرة نعوت الراوى : « محمد بن السائب بن بِشْر الكَلْبى» نسبه بعضهم إلى جده فقال : «محمد بن بشر» وسماه بعضهم «حماد بن السائب» وكنَّاه بعضهم «أبا النضْر» وبعضهم «أبا سعيد» وبعضهم «أبا هشام» فصار يُظَن أنه جماعة، وهو واحد .

ب ـ مثال قلة رواية الراوى وقلة من روى عنه : «أبو العُشَرَاء الدارِمى» من التابعين، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة .

جـ ـ مثال عدم التصريح باسمه : قول الراوى : أخبرنى فلان أو شيخ أو رجل أو نحو ذلك .

٤ ـ تعريف المجهول :

هو من لم تُعرَفْ عَيْنُهُ أو صفته .

ومعنى ذلك أى هو الراوى الذى لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته ولكن لم يعرف عن صفته أو عدالته وضبطه شئ.

٥ ـ أنواع المجهول :

يمكن أن يقال إن أنواع المجهول ثلاثة وهى :

أ ـ مجهول العَيْن :

١ ـ **تعريفه** : هو من ذُكِر اسمه، ولكن لم يَرْوِ عنه إلا راو واحد .

٢ ـ **حكم روايته** : عدم القبول، إلا إذا وُثِّقَ .

٣ ـ **كيف يوثق** : يوثق بأحد أمرين :

أ ـ إما أن يوثقه غير من روى عنه .

ب ـ وإما أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل.

٤ ـ **هل لحديثه اسم خاص ؟** : ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف .

ب ـ مجهول الحال : (ويسمى المستور) .

١ ـ **تعريفه :** هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوثّق .

٢ ـ **حكم روايته :** الرد، على الصحيح الذى قاله الجمهور .

٣ ـ **هل لحديثه اسم خاص ؟ :** ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف .

جـ ـ المُبْهَم : ويمكن أن نعتبر المبهم من أنواع المجهول. وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسماً خاصاً، لكن حقيقة تشبه حقيقته المجهول .

١ ـ **تعريفه :** هو من لم يُصرَّح باسمه فى الحديث .

٢ ـ **حكم روايته :** عدم القبول، حتى يُصرِّح الراوى عنه باسمه، أو يُعْرَفَ اسمه بوروده من طريق آخر مصرح فيه باسمه .

وسبب رد روايته جهالة عينه، لأن من أُبْهِمَ اسمُه جُهِلَتْ عينُه وجهلت عدالته من باب أولى، فلا تقبل روايته .

٣ ـ **لو أبْهَمَ بلفظ فهل تُقْبَلُ روايته ؟ :** وذلك مثل أن يقول الراوى عنه : «أخبرنى الثقة» .

والجواب : أنه لا تقبل روايته أيضاً على الأصح، لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره .

٤ ـ **هل لحديثه اسم خاص ؟ :** نعم لحديثه اسم خاص هو «المُبْهَم» والحديث المبهم هو الحديث الذى فيه راو لم يُصرَّح باسمه، قال البيقونى فى منظومته : «ومُبْهَمٌ ما فيه راو لم يُسَمّ» .

٦ ـ أشهر المصنفات فى أسباب الجهالة :

أ ـ كثرة نعوت الراوى : صنف فيها الخطيب كتاب «مُوضِح أوهام الجَمْع والتفريق» .

ب ـ قلة رواية الراوى : صَنَّفَ فيها كتب سميت «كتب الوُحْدان» أى الكتب

المشتملة على من لم يَرْوِ عنه إلا واحد، ومن هذه الكتب «الوُحْدان» للإمام مسلم .

جـ - عدم التصريح باسم الراوى : وصنِّف فيه كتب «المُبْهَمَات» مثل كتاب «الأسماء المُبْهَمَةُ فى الأَنْبَاء المُحْكَمَةِ» للخطيب البغدادى، وكتاب «المُسْتَفَاد من مُبْهَمَات المتنِ والإسنادِ» لولِيِّ الدين العراقى .

* * *

البِدْعَة (١)

١ - تعريفها :

أ - لغة : هى مصدر من «بَدَعَ» بمعنى «أَنْشَأَ» كابتدع، كما فى القاموس .

ب - اصطلاحاً : الحَدَث فى الدين بعد الإكمال، أو ما اسْتُحْدِثَ بعد النبى ﷺ من الأهواء والأعمال .

٢ - أنواعها :

البدعة نوعان .

أ - بدعة مُكَفِّرة : أى يُكَفَّرُ صاحبُها بسببها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتمد أن الذى تُرَدُّ روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أو من اعتقد عكسَه (٢) .

ب - بدعة مُفَسِّقة : أى يُفَسَّق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضى بدعته التكفير أصلا .

٣ - حكم رواية المبتدع :

أ - إن كانت بدعته مُكَفِّرَة: تُرَدُّ روايته .

ب - وإن كانت بدعته مُفَسِّقَة : فالصحيح الذى عليه الجمهور، أن روايته تقبل بشرطين :

---

(١) وهى السبب التاسع من أسباب الطعن فى الراوى .

(٢) أنظر النخبة وشرحها ص ٥٢ .

١ ـ ألا يكون داعية إلى بدعته .   ٢ ـ وألا يروى ما يروِّج بدعته .

٤ ـ هل لحديث المبتدع اسم خاص ؟ :

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به، وإنما حديثه من نوع المردود كما عرفت، ولا يقبل إلا بالشروط التى ذكرت آنفاً .

* * *

سوء الحفظ(١)

ا ـ تعريف سيئ الحفظ :

هو من لم يُرَجَّح جانب إصابته على جانب خطئه .

٢ ـ أنواعه :

سئ الحفظ نوعان :

أ ـ إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته ويلازمه فى جميع حالاته، ويسمى خبره الشاذ على رأى بعض أهل الحديث .

ب ـ وإما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكِبَره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، فهذا يسمى «الْمُخْتَلِط» .

٣ ـ حكم روايته :

أ ـ أما الأول : وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة .

ب ـ وأما الثانى : أى المُخْتَلِط، فالحكم فى روايته التفصيل الآتى :

١ ـ فما حَدَّثَ به قبلَ الاختلاط، وتَمَيَّزَ ذلك: فمقبول .

٢ ـ وما حدث به بعد الاختلاط : فمردود .

٣ ـ وما يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده : تُوُقِّفَ فيه حتى يتميز

---

(١) وهو السبب العاشر من أسباب الطعن فى الراوى، وهو آخرها .

الفصل الرابع

الخبر المُشْتَرَك بين المقبول والمردود

المبحث الأول

تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أُسْنِد إليه

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أُسْنِد إليه إلى أربعة أقسام وهى :

الحديث القدسى ـ المرفوع ـ الموقوف ـ المقطوع .

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً على التوالى .

الحديث القُدْسىّ

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : القُدْسِىُّ نسبة إلى «القُدْس» أى الطُّهْر، كما فى القاموس[1]، أى الحديث المنسوب إلى الذات القدسية وهو الله سبحانه وتعالى .

ب ـ اصطلاحاً : هو ما نُقِلَ إلينا عن النبى ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

٢ ـ الفرق بينه وبين القرآن : هناك فروق كثيرة أشهرها ما يلى :

أ ـ أن القرآن لفظه ومعناه عن الله تعالى، والحديث القدسى معناه من الله، ولفظه من عند النبى ﷺ .

ب ـ والقرآن يُتَعَبَّدُ بتلاوته، والحديث القدسى لا يتعبد بتلاوته .

جـ ـ القرآن يشترط فى ثبوته التواتر، والحديث القدسى لا يشترط فى ثبوته التواتر.

٣ ـ عدد الأحاديث القدسية :

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية، وعددها يزيد على المائتى حديث .

---

(١) جـ١ ـ ص ٢٤٨ .

٤ ـ مثاله : ما رواه مسلم فى صحيحه عن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى ﷺ فيما روَى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : « يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تَظَالموا .... » (١).

٥ ـ صِيَغُ روايته :

لرواى الحديث القدسى صيغتان يَرْوِى الحديث بأيهما شاء، وهما :

أ ـ قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل .

ب ـ قال الله تعالى، فيما رواه عنه رسوله ﷺ .

٦ ـ أشهر المصنفات فيه :

«الإتحافات السَّنِيَّة بالأحاديث القدسية» . لعبد الرءوف المُنَاوى جَمَعَ فيه ٢٧٢ حديثاً.

* * *

المَرْفوُع

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : اسم مفعول من فعل «رَفَعَ» ضد «وَضَعَ» كأنه سُمِّىَ بذلك لِنسْبَتِه إلى صاحب المقام الرَّفيع، وهو النبى ﷺ .

ب ـ اصطلاحاً : ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .

٢ ـ شرح التعريف : أى هو ما نُسِبَ أو ما أُسْنِدَ إلى النبى ﷺ سواء كان هذا المضاف قولا للنبى ﷺ أو فعلا أو تقريراً أو صفة، وسواء كان المُضِيْفُ هو الصحابى أو من دونه، متصلا كان الإسناد أو منقطعاً، فيدخل فى المرفوع الموصول والمرسَل والمتصل والمنقطع، هذا هو المشهور فى حقيقته، وهناك أقوال أخرى فى حقيقته وتعريفه .

٣ ـ أنواعه :

يتبين من التعريف أن أنواع المرفوع أربعة وهى :

---

(٢) مسلم بشرح النووى ـ جـ١٦ ـ ص ١٣١ وما بعدها .

أ ـ المرفوع القولى . ب ـ المرفوع الفعلى .
جـ ـ المرفوع التقريرى . د ـ المرفوع الوصفى .

٤ ـ أمثلة :

أ ـ مثال المرفوع القولى : أن يقول الصحابى أو غيره : «قال رسول الله ﷺ كذا..».
ب ـ مثال المرفوع الفعلى : أن يقول الصحابى أو غيره : « فعل رسول الله ﷺ كذا» .
جـ ـ مثال المرفوع التقريرى : أن يقول الصحابى أو غيره : « فُعِلَ بحَضْرَة النبى ﷺ كذا..» ولا يرْوِى إنْكارَه لذلك الفعل .
د ـ مثال المرفوع الوصفى : أن يقول الصحابى أو غيره : « كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خُلُقاً» .

* * *

المَوْقوف

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : اسم مفعول من «الوَقْف» كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى، ولم يتابع سرد باقى سلسلة الإسناد.

ب ـ اصطلاحاً: ما أُضِيف إلى الصحابى من قول أو فعل أو تقرير .

٢ ـ شرح التعريف :

أى هو ما نُسِبَ أو أُسْنِد إلى صحابى أو جَمْع من الصحابة سواء كان هذا المنسوب إليهم قولا أو فعلا أو تقريراً، سواء كان السند إليهم متصلاً أو منقطعاً .

٣ ـ أمثلة :

أ ـ مثال الموقوف القولى : قول الراوى، قال على بن أبى طالب رضى الله عنه : «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُهُ »[١] .

---

(١) البخارى .

ب ـ مثال الموقوف الفعلى : قول البخارى : «وأَمَّ ابنُ عباس وهو متيمم» [١].

جـ ـ مثال الموقوف التقريرى : كقول بعض التابعين مثلا : «فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم يُنْكِرْ علَىَّ» .

٤ ـ استعمال آخر له :

يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة لكن مقيداً. فيقال مثلا :«هذا حديث وقفه فلان على الزهرى أو على عطاء» [٢]ونحو ذلك .

٥ ـ اصطلاح فقهاء خراسان :

يسمى فقهاء خراسان :

أ ـ المرفــوع : خبراً . **ب ـ والموقوف** : أثراً .

أما المحدثون فيسمون كل ذلك «أثراً» لأنه مأخوذ من «أَثَرْتُ الشيء» أى رويته .

٦ ـ فروع تتعلق بالمرفوع حُكْماً :

هناك صور من الموقوف فى ألفاظها وشكلها، لكن المدقق فى حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماء اسم «المرفوع حكماً» أى أنها من الموقوف لفظاً المرفوع حكماً .

ومن هذه الصور :

أ ـ أن يقول الصحابى ـ الذى لم يُعْرَف بالأخذ عن أهل الكتاب ـ قولا لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل :

١ ـ الإخبار عن الأمور الماضية، كَبَدْءِ الخلْق .

٢ ـ أو الإخبار عن الأمور الآتية، كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة .

٣ ـ أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، كقوله من فعل كذا فله أجر كذا .

ب ـ أو يفعل الصحابى مالا مجال للاجتهاد فيه: كصلاة على رضى الله عنه صلاة الكسوف فى كل ركعة أكثر من ركوعين .

---

(١) البخارى ـ كتاب التيمم ـ جـ١ ـ ص ٨٢ .

(٢) الزهرى وعطاء كلاهما من التابعين .

جـ ـ أو يخبر الصحابى أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا أو لا يرون بأساً بكذا .

١ ـ فإن أضافه إلى زمن النبى ﷺ ، فالصحيح أنه مرفوع، كقول جابر : «كنا نَعْزِلُ على عهد رسول الله ﷺ » [(١)].

٢ ـ وإن لم يُضِفْه إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور، كقول جابر : «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا »[(٢)].

د ـ أو يقول الصحابى : «أُمِرْنا بكذا أو نُهينا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا» مثل قول بعض الصحابة : «أُمِرَ بلال أن يَشْفَعَ الأذان، ويُوتِرَ الإقامة»[(٣)] .وكقول أم عَطيَّة : «نُهينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعْزَمْ علينا»[(٤)] .وكقول أبى قِلابة عن أنس : «من السنة إذا تزوج البِكْرَ على الثَّيِّبِ أقام عندها سبعاً» [(٥)] .

هـ ـ أو يقول الراوى فى الحديث عند ذكر الصحابى بعض هذه الكلمات الأربع وهى : «يرفَعُهُ، أو ينْميه، أو يبْلُغُ به، أو رِوَايَةً» كحديث الأعرج عن أبى هريرة روايةً : «نقاتلون قوماً صِغارَ الأَعْيُنِ» [(٦)] .

و ـ أو يفسر الصحابى تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية : كقول جابر : «كانت اليهود تقول : منِ أتى امرأته من دبرها فى قُبُلِها جاء الولد أَحْوَلَ، فأنزل الله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ .... ﴾ ـ الآية [البقرة: ٢٢٣] [(٧)] .

٧ ـ هل يحتج بالموقوف ؟ :

الموقوف ـ كما عرفت ـ قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن حتى ولو ثبتت صحته فهل يحتج به؟ والجواب عن ذلك أن الأصل فى الموقوف عدم الاحتجاج به، لأنه أقوال وأفعال صحابة. لكنها إن ثبتت فإنها تقوى بعض الأحاديث الضعيفة ـ كما مر فى المرسل ـ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة، وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان من الذى له حكم المرفوع فهو حجة كالمرفوع .

* * *

---

(١) البخارى ومسلم .

(٢) البخارى .

(٣) البخارى ومسلم .

(٤) البخارى ومسلم .

(٥) البخارى ومسلم .

(٦) رواه البخارى.

(٧) رواه مسلم .

المَقطوُع

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : اسم مفعول من «قَطَعَ» ضد «وَصَلَ» .

ب ـ اصطلاحاً : ما أُضيف إلى التابعي [١] أو من دُوْنَهُ من قول أو فعل .

٢ ـ شرح التعريف :

أى هو ما نُسِبَ أو أُسْنِدَ إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل، والمقطوع غير المنقطع، لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أى أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلا إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعنى أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن .

٣ـ أمثلة :

أ ـ مثال المقطوع القولي : قول الحسن البصرى فى الصلاة خلف المبتدع : «صَلِّ وعليه بدعتُه» [٢] .

ب ـ مثال المقطوع الفعلي : قول إبراهيم بن محمد بن المُنْتَشِر «كان مسروق يُرْخِي السِّتر بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته ويُخَلِّيهم ودنياهم» [٣] .

٤ ـ حكم الاحتجاج به :

المقطوع لا يحتج به فى شئ من الأحكام الشرعية، أى ولو صحت نسبته لقائله، لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن ان كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة: ـ عند ذكر التابعي ـ «يرفعه» مثلا، فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسَل.

(١) التابعى هو من لقى الصحابى مسلماً ومات على الاسلام . وقد مر .

(٢) البخارى جـ١ ـ ص ١٥٧ .

(٣) حلية الأولياء جـ٢ ـ ص ٩٦ .

٥ ـ اطلاقه على المنقطع :

اطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني لفظ «المقطوع» وأرادوا به «المنقطع» أي الذي لم يتصل إسناده، وهو اصطلاح غير مشهور .

وقد يُعْتَذَر للشافعي بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أما الطبراني فإطلاقه ذلك يعتبر تجوزاً عن الاصطلاح .

٦ ـ من مَظِنَّات الموقوف والمقطوع :

أ ـ مصنف ابن أبي شيبة . ب ـ مصنف عبد الرزاق .

جـ ـ تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر .

* * *

المبحث الثاني

أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود

المُسْنَد

١ ـ تعريفه :

أ ـ اسم مفعول من «أَسْنَدَ» بمعنى أَضَافَ، أو نَسَبَ.

ب ـ اصطلاحاً : ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ (١) .

٢ ـ مثاله :

ما أخرجه البخاري قال : حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن رسول الله ﷺ قال : «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً» (٢) . فهذا حديث اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ .

---

(١) هذا التعريف هو الذي قطع به الحاكم، وجزم به ابن حجر في النخبة وهناك تعريفات أخرى للمسند.

(٢) البخاري جـ١ ـ ص ٤٧ .

المُتَّصِل

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : اسم فاعل من «اتَّصَلَ» ضد «انْقَطَعَ» ويسمى هذا النوع بـ «الموصول» أيضاً .

ب ـ اصطلاحاً : ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً .

٢ ـ مثاله :

أ ـ مثال المتصل المرفوع : «مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : كذا .... » .

ب ـ مثال المتصل الموقوف :« مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كذا...» .

٣ ـ هل يسمى قول التابعى متصلاً ؟ :

قال العراقى : «وأما أقوال التابعين ـ إذا اتصلت الأسانيد إليهم ـ فلا يسمونها متصلة فى حالة الاطلاق، أما مع التقييد فجائز، وواقع فى كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهرى أو إلى مالك ونحو ذلك، قيل والنكتة فى ذلك أنها تسمى « مقاطيع» فاطلاق المتصل عليها كالوصف لشئ واحد بمتضادين لغة.

* * *

زيادَات الثّقات

١ ـ المراد بزيادات الثقات :

الزيادات جمع زيادة، والثقات جمع ثقة، والثقة هو العدل الضابط، والمراد بزيادة الثقة ما نراه زائداً من الألفاظ فى رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث .

٢ـ أشهر من اعتنى بها :

هذه الزيادات من بعض الثقات فى بعض الأحاديث لفتت أنظار العلماء، فتتبعوها واعتنموا بجمعها ومعرفتها، وممن اشتهر بذلك الأئمة :

أ ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى .

ب ـ أبو نُعَيْم الجُرْجَانى . جـ ـ أبو الوليد حسان بن محمد القرشى .

٣ـ مكان وقوعها : أ ـ فى المتن : بزيادة كلمة أو جملة .

ب ـ فى الإسناد : برفع موقوف، أو وصل مرسل .

٤ ـ حكم الزيادة فى المتن :

أما الزيادة فى المتن فقد اختلف العلماء فى حكمها على أقوال :

أ ـ فمنهم من قبلها مطلقاً . ب ـ ومنهم من ردها مطلقاً .

جـ ـ ومنهم من رد الزيادة من راوى الحديث الذى رواه أولا بغير زيادة، وقبلها من غيره[١] .

وقد قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم حسن، وافقه عليه النووى وغيره، وهذا التقسيم هو :

أ ـ زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها القَبول، لأنها كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات .

ب ـ زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد، كما سبق فى الشاذ.

جـ ـ زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، وتنحصر هذه المنافاة فى أمرين .

---

(١) انظر علوم الحديث ص ٧٧، والكفاية ص ٤٢٤ وما بعدها .

١ ـ تقييد المطلق . ٢ ـ تخصيص العام .

وهذا القسم سكت عن حكمه ابن الصلاح، وقال عنه النووى : «والصحيح قبول هذا الأخير» (١).

٥ ـ أمثلة للزيادة فى المتن :

أ ـ مثال للزيادة التى ليس فيها منافاة : ما رواه مسلم (٢) من طريق على بن مُسْهِر عن الأعمش عن أبى رَزِين وأبى صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه من زيادة كلمة «فلْيُرِقْهُ» فى حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رووه هكذا « **إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرار** » فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به على بن مُسْهِر، وهو ثقة فتقبل تلك الزيادة .

ب ـ مثال للزيادة المنافية :

زيادة «**يوم عرفة**» فى حديث « **يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عِيدُنا أهلَ الاسلام، وهى أيام أَكْل وشُرْب** » فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن على بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر، والحديث أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

جـ ـ مثال للزيادة التى فيها نوع منافاة :

ما رواه مسلم من طريق أبى مالك الأشجعى عن رِبْعِى عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « .... **وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً** » فقد تفرد أبو مالك الأشجعى بزيادة «تربتها» ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رووا الحديث هكذا «**وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً**» (٣).

---

(١) انظر التقريب مع التدريب جـ١ ـ ص ٢٤٧ . هذا ومذهب الشافعى ومالك قبول هذا النوع من الزيادة ومذهب الحنفية رده .

(٢) انظر روايات الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى جـ٣ ـ ص ١٨٢ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق جـ٥ ـ ص ٤ وما بعدها .

٦ ـ حكم الزيادة فى الإسناد :

أما الزيادة فى الإسناد، فَتَنْصَبُّ هنا على مسألتين رئيسيتين يكثر وقوعهما، وهما تعارض الوصل مع الإرسال، وتعارض الرفع مع الوقف، أما باقى صور الزيادة فى الإسناد فقد أفرد العلماء لها أبحاثاً خاصة مثل «المزيد فى متصل الأسانيد» .

هذا وقد اختلف العلماء فى قبول الزيادة وردِّها على أربعة أقوال وهى :

أ ـ الحُكْمُ لمن وصله أو رفعه (أى قبول الزيادة) وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين[١] .

ب ـ الحكم لمن أرسله أو وقفه (أى ردُّ الزيادة) وهو قول أكثر أصحاب الحديث .

جـ ـ الحكم للأكثر : وهو قول بعض أصحاب الحديث .

د ـ الحكم للأحفظ : وهو قول بعض أصحاب الحديث .

ومثاله : حديث « لا نكاح إلا بولِىٍّ» فقد رواه يونس بن أبى إسحق السَّبِيعى، وابنه إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبى إسحق مسنداً متصلاً، ورواه سفيان الثورى وشعبة بن الحجاج عن أبى إسحق مرسَلا [٢] .

* * *

الاعْتِبار والمُتَابِع والشاهِد

ا ـ تعريف كل منها :

أ ـ الاعتبَار :

١ ـ لغـة : مصدر «اعْتَبَرَ» ومعنى الاعتبار النظر فى الأمور ليعرف بها شئ آخر من جنسها .

---

(١) قال الخطيب : «هذا القول هو الصحيح عندنا» الكفاية ص ٤١١ .

(٢) انظر المثال واختلاف الرواة فى ارساله ووصله فى الكفاية ص ٤٠٩ وما بعدها .

٢ ـ اصطلاحاً : هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيرُه أَوْ لا .

ب ـ المُتَابِع : ويسمى التابِع .

١ ـ لغة : هو اسم فاعل من «تَابَعَ» بمعنى وافق .

٢ ـ اصطلاحاً : هو الحديث الذى يشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الفرد لفظاً ومعنى فقط، **مع الاتحاد فى الصحابى** .

جـ ـ الشاهد :

١ ـ لغة : اسم فاعل من «الشهادة» وسمى بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلا، ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدعى ويُدَعِّمُهُ.

٢ ـ اصطلاحاً : هو الحديث الذى يشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، **مع الاختلاف فى الصحابى** .

٢ ـ الاعتبار ليس قَسِيما للتابِع والشاهد :

ربما يتوهم شخص أن الاعتبار قسيم للتابع والشاهد، لكن الأمر ليس كذلك، وإنما الاعتبار هو هيئة التوصل إليها، أى هو طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد.

٣ ـ اصطلاح آخر للتابع والشاهد :

ما ذُكِرَ من تعريف التابع والشاهد هو الذى عليه الأكثر، وهو المشهور، لكن هناك تعريف آخر لهما وهو :

أ ـ التابع : أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد **باللفظ** سواء اتحد الصحابى أو اختلف .

ب ـ الشاهد : أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد **بالمعنى** سواء اتحد الصحابى أو اختلف. هذا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر، فيطلق اسم التابع على الشاهد، كما يطلق

اسم الشاهد على التابع، والأمر سهل كما قال الحافظ ابن حجر[١]، لأن الهدف منهما واحد، وهو تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى للحديث .

٤ ـ المتابعة : أ ـ تعريفها :

١ ـ **لغة** : مصدر «تَابَعَ» بمعنى «وَافَقَ» فالمتابعة إذَنْ الموافقة .

٢ ـ **اصطلاحاً** : أن يشارك الراوى غيرَه فى رواية الحديث .

ب ـ أنواعها : والمتابعة نوعان :

١ ـ **متابعة تامة** : وهى أن تحصل المشاركة للرواى من أول الإسناد.

٢ ـ **متابعة قاصرة** : وهى أن تحصل المشاركة للراوى فى أثناء الإسناد .

٥ ـ أمثلة : سأذكر مثالا واحداً مَثَّلَ به الحافظ ابن حجر[٢]، فيه المتابعة التامة، والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو : ما رواه الشافعى فى الأُمِّ عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « **الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العِدَّة ثلاثين** » .

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك، فعدُّوه فى غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ : «**فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له** » لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعى متابعة تامة، ومتابعة قاصرة، وشاهداً .

أ ـ أما المتابعة التامة : فما رواه البخارى عن عبد الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنَبى عن مالك بالإسناد نفسه، وفيه : « **فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين** » .

ب ـ وأما المتابعة القاصرة : فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ : «**فكمِّلوا ثلاثين** » .

جـ ـ وأما الشاهد : فما رواه النسائى من رواية محمد بن حُنَيْن عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال، وفيه : « **فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العِدَّةَ ثلاثين** » .

---

(١) فى شرح النخبة ص ٣٨ .

(٢) فى شرح النخبة ص ٣٧ .

الباب الثاني

صفة من تُقْبَل روايتُه
وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

* المبحث الأول : فى الراوى وشروط قبوله .

* المبحث الثانى : فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل .

* المبحث الثالث : مراتب الجرح والتعديل .

المبحث الأول
في الراوى وشروط قبوله

١ ـ مقدمة تمهيدية :

بما أن حديث رسول الله ﷺ يصلنا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى فى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته، لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم.

وهذه الشروط التى اشترطوها فى الراوى، والشروط الأخرى التى اشترطوها لقبول الحديث والأخبار، لم تتوصل إليها أى ملة من الملل حتى فى هذا العصر الذى يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة، فإنهم لم يشترطوا فى نَقَلَة الأخبار الشروط التى اشترطها علماء المصطلح فى الراوى. بل ولا أقل منها. فكثير من الأخبار التى تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها ولا يركن إلى صدقها، وذلك بسبب رواتها المجهولين «وما أفة الأخبار إلا رواتها» وكثيرا ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل .

٢ ـ شروط قبول الراوى :

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فى الراوى شرطان أساسيان هما :

أ ـ العدالة : ويعنون بها أن يكون الراوى : مسلماً ـ بالغاً ـ عاقلاً ـ سليماً من أسباب الفسق ـ سليماً من خوارم المروءة .

ب ـ الضبط : ويعنون به أن يكون الراوى : غير مخالف للثقات ـ ولا سئ الحفظ ـ ولا فاحش الغلط ـ ولا مغفلاً ـ ولا كثير الأوهام .

٣ ـ بم تثبت العدالة ؟ :

تثبت العدالة بأحد أمرين :

أ ـ إما بتنصيص مُعَدِّلَيْنَ عليها، أى أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها .

ب ـ وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه

كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين كالأئمة الأربعة والسفيانين والأوزاعي وغيرهم .

٤ ـ مذهب ابن عبد البرّ في ثبوت العدالة :

رأىُ ابن عبد البر أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، واحتج بحديث : «يَحْمِلُ هذا العلم من كل خَلَف عُدُوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين »[(١)] و قوله هذا غير مَرْضِيٌّ عند العلماء، لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته، فإن معناه « لِيَحْمِلْ هذا العلم من كل خَلَفٍ عدولُه » بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل .

٥ ـ كيف يُعْرَف ضبط الراوي ؟ :

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية، فإن وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحْتَجَّ به .

٦ ـ هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان ؟:

أ ـ أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها، إذ يحتاج المُعَدِّل أن يقول مثلا: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا وهكذا .....

ب ـ أما الجرح فلا يقبل إلا مفسَّراً، لأنه لا يصعب ذكره، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يخرج أحدهم بما ليس بجارح، قال ابن الصلاح : «وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعِكْرِمَة وعَمرو بن مرزوق، واحتج مسلم بسُوَيد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود. وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّرَ سببه»[(٢)] .

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل وغيره، وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه وانظر التفاصيل في التدريب جـ١ ـ ص ٣٠٢ـ٣٠٣ .

(٢) علوم الحديث ص ٩٦ باختصار يسير .

٧ ـ هل يثبت الجرح والتعديل بواحد ؟ :

أ ـ الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بواحد .

ب ـ وقيل لا بد من اثنين .

٨ ـ اجتماع الجرح والتعديل فى راو واحد :

إذا اجتمع فى راو الجرح والتعديل .

أ ـ فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسراً .

ب ـ وقيل إن زاد عدد المُعَدِّلِيْنَ على الجارحين قُدِّمَ التعديل، وهو ضعيف غير معتمد .

٩ ـ حكم رواية العَدْل عن شخص :

أ ـ رواية العدل عن شخص لا تعتبر تعديلا له عند الأكثرين وهو الصحيح، وقيل هو تعديل .

ب ـ وعمل العالم وفُتْيَاهُ على وَفْق حديث ليس حكماً بصحته، وليس مخالفته له قدحاً فى صحته، ولا فى رواته، وقيل بل هو حكم بصحته، وصححه الآمدى وغيره من الأصوليين، وفى المسألة كلام طويل .

١٠ ـ حكم رواية التائب من الفسق :

أ ـ تقبل رواية التائب من الفسق .

ب ـ ولا تقبل رواية التائب من الكذب فى حديث رسول الله ﷺ .

١١ ـ حكم رواية من أخذ على التحديث أجراً :

أ ـ لا تقبل عند البعض، كأحمد و إسحق وأبى حاتم .

ب ـ تقبل عند البعض الآخر، كأبى نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن .

جـ ـ وأفتى أبو إسحق الشيرازى لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث بجواز أخذ الأجر .

١٢ ـ حكم رواية من عُرِفَ بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو :

أ ـ لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه، كمن لا يبالى بالنوم وقت

السماع، أو يحدث من أصل غير مُقَابَل .

ب ـ ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين فى الحديث، بأن يُلَقَّنَ الشئَ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه .

ج ـ ولا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو فى روايته .

١٣ ـ حكم رواية من حَدَّثَ ونَسِيَ :

أ ـ تعريف من حدث ونسى : هو أن لا يَذْكُرَ الشيخ رواية ما حدث به تلميذُه عنه.

ب ـ حكم روايته :

١ ـ **الردُّ** : إن نفاه نفياً جازماً. بأن قال : ما رويتُه، أو هو يكذب عليَّ، ونحو ذلك .

٢ ـ **القبول** : إن تردد فى نفيه، كأن يقول لا أعرفه أو لا أذكره، ونحو ذلك .

جـ ـ هل يعتبر رد الحديث قادحاً فى واحد منهما ؟ :

لا يعتبر رد الحديث قادحاً فى واحد منهما، لأنه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر .

د ـ مثاله :

ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سُهَيْل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة « **أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد** » قال عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدى: حدثنى به ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل، فلقيتُ سُهيلاً، فسألته عنه، فلم يعرفه، فقلت حدثنى ربيعة عنك بكذا، فصار سهيل بعد ذلك يقول حدثنى عبد العزيز عن ربيعة عنى أنى حدثته عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً بكذا .

هـ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب أخبار مَنْ حَدَّثَ و نَسِيَ، للخطيب .

المبحث الثانى

فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

بما أن الحكم على الحديث صحة وضعفاً مبنى على أمور منها عدالة الرواة وضبطهم، أو الطعن فى عدالتهم وضبطهم، لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التى فيها بيان عدالة الراوة وضبطهم منقولة عن الأئمة المُعَدِّلِينَ الموثوقين، وهذا ما يسمى بـ «التعديل» كما أن فى تلك الكتب بيان الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواة أو إلى ضبطهم وحفظهم كذلك منقولة عن الأئمة غير المتعصبين، وهذا ما يسمى بـ «الجَرْح» ومن هنا أُطلق على تلك الكتب «كتب الجرح والتعديل» .

وهذه الكتب كثيرة ومتنوعة، فمنها المُفْرَدَةُ لبيان الرواة الثقات، ومنها المفردة لبيان الضعفاء والمجروحين، ومنها كتب لبيان الرواة الثقات والضعفاء، ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الكتب عام لذكر رواة الحديث بغض النظر عن رجال كتاب أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها ما هو خاص بتراجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث .

هذا ويعتبر عمل علماء الجرح والتعديل فى تصنيف هذه الكتب عملا رائعاً مهما جبارا إذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة الحديث وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أوَّلاً، ثم بيان مَنْ أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، وأين رحلوا، ومتى التقوا ببعض الشيوخ، وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذى عاشوا فيه بشكل لم يُسْبَقوا إليه، بل ولم تصل الأمم المتحضرة فى هذا العصر إلى قريب مما صنفه علماء الحديث من وضع هذه الموسوعات الضخمة فى تراجم الرجال ورواة الحديث، فحفظوا على مدى الأيام التعريف الكامل برواة الحديث ونقلته، فجزاهم الله عنا خيراً . وإليك بعض الأسماء لهذه الكتب :

١ ـ **التاريخ الكبير** للبخارى، وهو عام للرواة الثقات والضعفاء .

٢ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبى حاتم، كذلك هو عام للرواة الثقات والضعفاء، ويشبه الذى قبله .

٣ ـ **الثقات** لابن حِبَّان، كتاب خاص بالثقات .

٤ ـ **الكامل في الضعفاء** لابن عدى، وهو خاص بتراجم الضعفاء كما هو ظاهر من اسمه .

٥ ـ **الكمال في أسماء الرجال** ، لعبد الغنى المقدسى. كتاب عام، إلا أنه خاص برجال الكتب الستة .

٦ ـ **ميزان الاعتدال** للذهبى، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أى كل من جُرِح وإن لم يُقْبَل الجَرْحُ فيه) .

٧ ـ **تهذيب التهذيب** لابن حجر، يعتبر من تهذيبات مختصرات كتاب «الكمال فى أسماء الرجال» .

* * *

المبحث الثالث

مراتب الجرح والتعديل

لقد قسم ابن أبى حاتم فى مقدمة كتاب «الجرح والتعديل» كُلاً من مراتب الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبيَّنَ حكم كل مرتبة منها، ثم زاد العلماء على كل من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستاً، وإليك هذه المراتب مع ألفاظها :

ا ـ مراتب التعديل وألفاظها :

أ ـ ما دلَّ على المبالغة فى التوثيق أو كان على وزن أَفْعَلَ:

وهى أرفعها مثل : فلان إليه المنتهى فى التثبت، أو فلان أثبت الناس .

ب ـ ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق:

كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

جـ ـ ثم ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد:

كثقة ، أو حُجَّة.

د ـ ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط :

كصَدوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين، فإنَّ «لا بأس به» إذا قالها ابن معين فى الراوى فهو عنده ثقة .

هـ ـ ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو الجرح:

مثل فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

و ـ ثم ما أَشْعَرَ بالقرب من التجريح :

مثل :فلان صالح الحديث أو يُكْتَبُ حديثه

٢ ـ حكم هذه المراتب :

أ ـ أما المراتب الثلاثة الأ ولى فيُحْتَجُّ بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

ب ـ وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلهما، ولكن يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَرُ[1] ، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة .

د ـ وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، وذلك لظهور أمرهم فى عدم الضبط .

٣ ـ مراتب الجرح وألفاظها :

أ ـ ما دل على التليين : (وهى أسهلها فى الجرح) مثل فلان لَيِّنُ الحديث أو فيه مَقَال .

---

(١) أى يُختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا، فظهر من ذلك أن من قيل فيه «صدوق» من الرواة لا يحتج بحديثه قبل الإختبار، وقد أخطأ من ظن أن من قيل فيه «صدوق»فحديثه حسن لأن الحسن يحتج به، هذا ما عليه اصطلاح أئمة الجرح والتعديل. أما الحافظ ابن حجر فقد يكون له اصطلاح خاص فى كتاب «تقريب التهذيب» بالنسبة لكلمة «صدوق» والله أعلم .

ب ـ ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه : مثل فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير .

جـ ـ ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل : فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه أو ضعيف جداً، أو واهٍ بَمَرَّةٍ .

د ـ ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه : مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة .

هـ ـ ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه : مثل : كذاب أو دجال أو وضاع أو يكذب أو يضع .

و ـ ثم ما دل على المبالغة في الكذب (وهي أسوؤها) مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب .

٤ ـ حكم هذه المراتب :

أ ـ أما أهل المرتبتين الأُولَيَيْنِ فإنه لا يُحْتَجُّ بحديثهم طبعاً، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى .

ب ـ وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يُحْتَجُّ بحديثهم ولا يُكْتَبُ، ولا يُعْتَبَرُ فيه.

البـــاب الثالث

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

* الفصل الأول : كيفية ضبط الرواية، وطرق تحملها .
* الفصل الثانى : آداب الرواية .

الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

- المبحث الأول : كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه .
- المبحث الثاني : طرق التحمل وصيغ الأداء .
- المبحث الثالث : صفة رواية الحديث .

المبحث الأول

كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه .

١ ـ تمهيد :

المراد «بكيفية سماع الحديث» بيان ما ينبغي وما يشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماع رواية وتحمل، ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سِنٍّ معينة وجوباً أو استحباباً .

والمراد «بتَحَمُّلِه» بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ والمراد «بيان ضبطه» أي كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطاً يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يُطْمَأَنُّ إليه .

وقد اعتنى علماء المصطلح بهذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وجعلوها على مراتب، بعضها أقوى من بعض، وذلك تأكيداً منهم للعناية بحديث رسول الله ﷺ. وحسن انتقاله من شخص

إلى شخص، كى يطمئن المسلم إلى طريقة وصول الحديث النبوى إليه، ويوقن أن هذه الطريقة فى منتهى السلامة والدقة .

٢ ـ هل يُشْتَرَطُ لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ ؟ :

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح لكن يشترط ذلك للأداء [١] ـ كما مر بنا فى شروط الراوى ـ وبناء على ذلك فتقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن لابد من التمييز بالنسبة لغير البالغ .

وقد قيل إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول خطأ، لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة كالحسن وابن عباس وغيرهما من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده.

٣ـ متى يُسْتَحَبُّ الابتداء بسماع الحديث؟ :

أ ـ قيل يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث من سن الثلاثين، وعليه أهل الشام .

ب ـ وقيل فى سن العشرين، وعليه أهل الكوفة .

جـ ـ وقيل فى سن العاشرة، وعليه أهل البصرة .

د ـ والصواب فى الأعصار المتأخرة التبكير بسماع الحديث، من حين يصح سماعه، لأن الحديث منضبط فى الكتب .

٤ ـ هل لصحة سماع الصغير سن معينة ؟ :

أ ـ حدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، وعليه استقر العمل بين أهل الحديث .

ب ـ وقال بعضهم : الصواب اعتبار التمييز، فإن فَهِمَ الخطاب، وردَّ الجواب، كان مُميِّزاً صحيحَ السماع، وإلاّ فلا .

* * *

---

(١) التحميل : معناه تلقى الحديث وأخذه عن الشيوخ، والأداء : رواية الحديث واعطاؤه للطلاب .

المبحث الثاني

طُرُقُ التَّحَمُّل وصِيغُ الأداء

طُرُق تحمل الحديث ثمانية وهي : السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، الوصية، الوِجَادَة .

وسأتكلم على كل منها تباعاً باختصار، مع بيان ألفاظ الأداء لكل منها باختصار أيضاً .

١ ـ السماع من لفظ الشيخ :

أ ـ صورته : أن يقرأ الشيخ، ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب .

ب ـ رتبته : السماع أعلى أقسام طرق التحمل عند الجماهير .

جـ ـ ألفاظ الأداء :

١ ـ قبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: «سمعت أو حدثني أو أخبرني أو أنبأني أو قال لي أو ذكر لي» .

٢ ـ وبعد أن شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، صارت ألفاظ الأداء على النحو التالي :

ـ للسماع : سمعت ـ أو حدثني .

ـ للقراءة : أخبرني .

ـ للإجازة : أنبأني .

ـ لسماع المذاكرة [1] : قال لي ـ أو ذكر لي .

---

(١) سماع المذاكرة غير سماع التحديث، إذ أن سماع التحديث يكون قد استعد له الشيخ والطالب تحضيراً وضبطاً قبل المجيء لمجلس التحديث . أما المذاكرة فليس فيها ذاك الاستعداد .

٢ـ القراءة على الشيخ : ويسميها أكثر المحدثين «عَرْضاً» .

أ ـ صورتها : أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع [١] ، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يُتَبِّعُ للقارئ من حفظه، أو أمسك كتابه هو، أو ثقة غيره .

ب ـ حكم الرواية بها : الرواية بطريق القراءة على الشيخ رواية صحيحة بلا خلاف في جميع الصور المذكورة، إلا ما حُكى عن بعض من لا يُعْتَدُّ به من المتشددين .

جـ ـ رتبتها :" اختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال :

١ ـ **مساوية للسماع :** رُوِى عن مالك والبخارى، ومعظم علماء الحجاز والكوفة .

٢ ـ **أدنى من السماع:** رُوِى عن جمهور أهل المشرق «وهو صحيح» .

٣ ـ **أعلى من السماع :** رُوِى عن أبى حنيفة وابن أبى ذئب، ورواية عن مالك .

د ـ ألفاظ الأداء :

١ ـ **الأحوط:** «قرأت على فلان» أو «قرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ به» .

٢ ـ **ويجوز :** بعبارات السماع مقيدة بلفظ القراءة كـ«حدثنا قراءة عليه» .

٣ ـ **الشائع الذى عليه كثير من المحدثين :** إطلاق لفظ «أخبرنا» فقط دون غيرها

٣ـ الإجازة :

أ ـ تعريفها : الإذن بالرواية، لفظاً أو كتابة .

ب ـ صورتـها : أن يقول الشيخ لأحد طلابه: «أَجَزْتُ لك أن تروى عنى صحيح البخارى» .

جـ ـ أنواعها : للإجازة أنواع كثيرة، سأذكر منها خمسة أنواع وهى :

---

(١) المراد بذلك أن يقرأ الطالب الأحاديث التى هى من مرويات الشيخ، لا أن يقرأ ما شاء من الأحاديث، وذلك لأن الغاية من قراءة الطالب على الشيخ، أن يسمعها الشيح منه ليضبطها له .

١ ـ أن يُجيز الشيخُ مُعيَّناً لمُعَيَّنٍ : كأَجَزْتُكَ صحيحَ البخارى، وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة المُجَرَّدَة عن المناولة .

٢ ـ أن يُجيز مُعَيَّناً بغير مُعَيَّن : كأجزتك رواية مَسْمُوعاتى .

٣ ـ أن يُجيز غيرَ مُعَيَّن بغير مُعَيَّن : كأَجَزْتُ أهلَ زمانى روايةَ مسموعاتى.

٤ ـ أن يُجيز بمجهول أو لمجهول : كأجزتك كتاب السُّنَن، وهو يَرْوِى عدداً من السُّنَنِ، أو أجزت لمحمد بن خالد الدمشقى، وهناك جماعة مشتركون فى هذا الاسم .

٥ ـ الإجازة للمَعْدوم : فإما أن تكون تَبَعاً لموجود، كأجزت لفلان ولمن يُوْلَد له، وإما أن تكون لمعدوم استقلالا، كأجزت لمن يولد لفلان .

د ـ حكمها :

أما النوع الأول منها فالصحيح الذى عليه الجمهور واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، وأبطلها جماعات من العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الشافعى .

وأما بقية الأنواع فالخلاف فى جوازها أشد وأكثر، وعلى كل حال فالتحمل والرواية بهذا الطريق (أى الإجازة) تحمل هزيل ما ينبغى التساهل فيه .

هـ ـ ألفاظ الأداء :

١ـ الأولى : أن يقول : «أجاز لى فلان» .

٢ ـ ويجوز : بعبارات السماع والقراءة مقيدة مثل «حدثنا إجازة» أو «أخبرنا إجازة» .

٣ ـ اصطلاح المتأخرين : «أنبأنا» واختاره صاحب كتاب «الوجازة» [١].

٤ ـ المناولة :

أ ـ أنواعها : المناولة نوعان :

١ ـ مقرونة بالإجازة : وهى أعلى أنواع الإجازة مطلقاً، ومن صورها أن يدفع الشيخ

---

(١) هو أبو العباس الوليد بن بكر المَعْمَرى، واسم كتابه الكامل «الوِجازة فى تجويز الإجازة» .

إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روايتى عن فلان فارْوِهِ عنى، ثم يبقيه معه تملكاً أو إعارة لينسخه .

٢ ـ مُجَرَّدة عن الإجازة : وصورتها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصراً على قوله هذا سماعى .

ب ـ حكم الرواية بها :

١ ـ أما المقرونة بالاجازة : فتجوز الرواية بها، وهى أدنى مرتبة من السماع والقراءة على الشيخ .

٢ ـ وأما المجردة عن الإجازة : فلا تجوز الرواية بها على الصحيح .

جـ ـ ألفاظ الأداء :

١ ـ الأحسن : أن يقول : «ناولنى» أو «ناولنى وأجاز لى » إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.

٢ ـ ويجوز بعبارات السماع والقراءة مقيدة مثل «حدثنا مناولة» أو «أخبرنا مناولة وإجازة» .

٥ ـ الكتابة :

أ ـ صورتها : أن يكتب الشيخ مَسْمُوْعَهُ لحاضر أو غائب بخطه أو أمره .

ب ـ أنواعها : وهى نوعان :

١ ـ مقرونة بالإجازة : كأجزتك ما كتبت لك أو إليك، ونحو ذلك .

٢ ـ مُجَرَّدَة عن الإجازة : كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها .

جـ ـ حكم الرواية بها :

١ـ أما المقرونة بالإجازة : فالرواية بها صحيحة، وهى فى الصحة والقوة كالمناولة المقرونة .

٢ ـ وأما المُجَرَّدَة عن الإجازة : فمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون، والصحيح الجواز عند أهل الحديث، لإشْعارها بمعنى الإجازة .

د ـ هل تُشْتَرَط البَيِّنَةُ لاعتماد الخَطِّ ؟ :

١ ـ اشترط بعضهم البينة على الخط، وادعوا أن الخط يشبه الخط، وهو قول ضعيف .

٢ ـ ومنهم من قال: يكفى معرفة المكتوب إليه خَطَّ الكاتب، لأن خط الإنسان لا يشتبه بغيره، وهو الصحيح .

هـ ـ ألفاظ الأداء :

١ ـ التصريح بلفظ الكتابة : كقوله «كتب إلىَّ فلان» .

٢ ـ أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة : كقوله «حدثنى فلان أو أخبرنى كتابة» .

٦ ـ الإعْلام :

أ ـ صورته : أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سمعه .

ب ـ حكم الرواية به : اختلف العلماء فى حكم الرواية بالإعلام على قولين.

١ ـ الجواز : كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول .

٢ ـ عدم الجواز : غير واحد من المحدثين وغيرهم، وهو الصحيح، لأنه قد يعلم الشيخ أن هذا الحديث روايته لكن لا تجوز روايته لخلل فيه، نعم لو أجازه براويته جازت روايته .

جـ ـ ألفاظ الأداء :

يقول فى الأداء : «أعلمنى شيخى بكذا» .

٧ ـ الوصية :

أ ـ صورتها: أن يوصى الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التى يرويها

ب ـ حكم الرواية بها :

١ ـ الجواز : لبعض السلف، وهو غلط، لأنه أوصى له بالكتاب ولم يوص له روايته .

٢ ـ عدم الجواز : وهو الصواب .

جـ ـ ألفاظ الأداء :

يقول : «أوصى إلي فلان بكذا» أو «حدثني فلان وصية» .

٨ ـ الوِجَادَة :

بكسر الواو، مصدر «وَجَدَ» وهذا المصدر مُوَلَّد غير مسموع من العرب .

أ ـ صورتها : أن يَجِدَ الطالب أحاديثَ بخط شيخ يرويها، يعرفه ذلك الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

ب ـ حكم الرواية بها : الرواية بالوِجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال.

جـ ـ ألفاظ الأداء : يقول الواجِدُ: «وَجَدْتُ بخط فلان أو قرأت بخط فلان كذا» ثم يسوق الإسناد والمتن.

□ □ □

المبحث الثالث

كتابة الحديث وضبطه والتصنيف فيه (١)

١ ـ حكم كتابة الحديث :

اختلف السلف من الصحابة والتابعين فى كتابة الحديث على أقوال .

أ ـ فكرهها بعضهم : منهم ابن عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت .

ب ـ وأباحها بعضهم : منهم عبد الله بن عمرو، وأنس، وعمر بن عبد العزيز وأكثر الصحابة .

جـ ـ ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها : وزال الخلاف، ولو لم يُدَوَّن الحديث فى الكتب لضاع فى الأعصار المتأخرة لا سيما فى عصرنا هذا .

٢ ـ سبب الاختلاف فى حكم كتابته :

وسبب الخلاف فى حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة فى الإباحة والنهى، فمنها:

أ ـ حديث النهى : ما رواه مسلم أن رسول الله ﷺ قال : «لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عنى شيئاً غير القرآن فْلْيَمْحُهُ» .

ب ـ حديث الإباحة : ما أخرجه الشيخان أن رسول الله ﷺ قال : «اكتبوا لأبى شَاهٍ» وهناك أحاديث أخرى فى إباحة الكتابة، منها الإذْن لعبد الله بن عَمْرو.

٣ ـ الجمع بين أحاديث الإباحة والنهى :

لقد جمع العلماء بين أحاديث النهى والإباحة على وجوه منها :

أ ـ قال بعضهم : الإذن بالكتابة لمن خِيْفَ نسيانه للحديث. والنهى لمن أمن النسيان وخيف عليه اتكاله على الخط إذا كتب .

ب ـ وقال بعضهم : جاء النهى حين خيف اختلاطه بالقرآن، ثم جاء الإذن بالكتابة حين أُمِنَ ذلك، وعلى هذا يكون النهى منسوخاً .

---

(١) سأبحث هذا الموضوع باختصار، لأن كثيراً من قواعد الكتابة والتصحيح صارت من مهمة المحقق والطابع فى هذا الزمان، وتبقى تلك التفصيلات للمتخصصين فى هذا الفن لمعرفة اصطلاح القوم فى كتابة النسخ المخطوطة القديمة وغير ذلك من الاعتبارت

٤ ـ ماذا يجب على كاتب الحديث ؟

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همته إلى ضبطه وتحقيقه شَكْلاً ونَقْطاً يُؤْمَن معهما اللَّبْس، ويُشْكِل المُشْكِل لا سيما أسماء الأَعْلام، لأنها لا تُدْرَك بما قبلها ولا بما بعدها. وأن يكون خطه واضحاً على قواعد الخط المشهورة، وألاَّ يصطلح لنفسه اصطلاحاً خاصاً برمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبى ﷺ كلما جاء ذكره، ولايسأم من تكرار ذلك، ولا يتقيد فى ذلك بما فى الأصل إن كان ناقصاً، وكذلك الثناء على الله سبحانه وتعالى كـ «عَزَّ وَجَلَّ» وكذلك الترضى والترحم على الصحابة والعلماء، ويكره الاقتصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليهما بـ «ص» ونحوه مثل «صلعم» وعليه أن يكتبهما كاملتين .

٥ ـ المقابلة وكيفيتها :

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته مقابلة كتابه بأصل [(١)] شيخه، ولو أخذه عنه بطريق الإجازة.

وكيفية المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع، ويكفى أن يقابِل له ثقة آخر فى أى وقت حال القراءة أو بعدها، كما يكفى مقابلته بفَرْع مُقَابَل بأصل الشيخ .

٦ ـ اصطلاحات فى كتابة ألفاظ الأداء وغيرها :

غلب على كثير من كُتَّاب الحديث الاقتصار على الرمز فى ألفاظ الأداء، فمن ذلك أنهم يكتبون :

أ ـ **حدثنا** : «ثنا» أو «نا» .

ب ـ **أخبرنا** : «أنا» أو «أرنا» .

جـ ـ **تحويل الإسناد إلى إسناد آخر** : يرمزون له بـ «ح» وينطق القارئ بها هكذا «حا» .

د ـ **جرت العادة** بحذف كلمة «قال» ونحوها بين رجال الإسناد خَطاً، وذلك لأجل

---

(١) أى نسخة شيخه الأصلية التى أخذ منها .

الاختصار، لكن ينبغى للقارئ التلفظ بها، مثل «حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك» فينبغى على القارئ أن يقول: «قال أخبرنا مالك» كما جرت العادة بحذف «أنّه» فى أواخر الإسناد اختصاراً. مثل «عن أبى هريرة قال» فينبغى للقارئ النطق بـ «أنه» فيقول «أنه قال» وذلك تصحيحاً للكلام من حيث الإعْراب .

٧ ـ الرحلة فى طلب العلم :

لقد اعتنى سلفنا بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا فى جمعه وضبطه من الإهتمام والجهد والوقت مالا يكاد يصدقه العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قريبة أو بعيدة ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، ويتجشم مشاق السفر وشظف العيش بنفس راضية، وقد صنف الخطيب البغدادى كتاباً سماه «الرحلة فى طلب الحديث» جمع فيه أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم فى الرحلة فى طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشيقة فعليه بذلك الكتاب فانه مُنَشِّط لطلاب العلم، شاحذ لهممهم، مُقَوٍّ لعزائمهم .

٨ ـ أنواع التصنيف فى الحديث :

يجب على من يجد فى نفسه المقدرة على التصنيف فى الحديث ـ وغيره ـ أن يقوم بالتصنيف وذلك لجمع المتفرق، وتوضيح المشكل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرس مما يسهل على طلبة الحديث الإستفادة منه بأيسر طريق وأقرب وقت، وليحذر إخراج كتابه قبل تهذيبه وتحريره وضبطه، وليكن تصنيفه فيما يعم نفعه وتكثر فائدته .

هذا وقد صنف العلماء الحديث على أشكال متنوعة، فمن أشهر أنواع التصنيف فى الحديث ما يلى :

أ ـ الجوامع : الجامع : كل كتاب يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد والعبادات والمعاملات والسِّيَر والمناقب والرِّقاق والفتن وأخبار يوم القيامة مثل «الجامع الصحيح للبخارى» .

ب ـ المسانيد : المُسْنَد : كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابى على حِدَة من

غير النظر إلى الموضوع الذى يتعلق فيه الحديث، مثل «مسند الإمام أحمد بن حنبل» .

جـ ـ السنن : وهى الكتب المصنفة على أبواب الفقه، لتكون مصدراً للفقهاء فى استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع بأنها لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد والسير والمناقب وما إلى ذلك، بل هى مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام، مثل «سنن أبى داود» .

د ـ المعاجم : المُعْجَم كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتباً على أسماء شيوخه على ترتيب حروف الهجاء غالباً، مثل «المعاجم الثلاثة» للطبرانى، وهى المعجم الكبير والأوسط والصغير .

هـ ـ العلل : كتب العلل هى الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك مثل «العلل. لابن أبى حاتم» و «العلل للدارقطنى» .

و ـ الأجزاء : الجزء كل كتاب صغير جُمِع فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، أو جُمِع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل «جزء رفع اليدين فى الصلاة» للبخارى .

ز ـ الأطراف : كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذى يدل على بقيته، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون إما مستوعِباً أو مقيِّداً لها ببعض الكتب، مثل «تحفة الأَشْراف بمعرفة الأَطراف» للمزِّى .

ح ـ المُسْتَدْرَكات : المُسْتَدْرَك كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التى استدركها على كتاب آخر مما فاتته على شرطه، مثل «المستدرَك على الصحيحين» لأبى عبد الله الحاكم.

ط ـ المُسْتَخْرَجَات : المُسْتَخْرَج كل كتاب خرَّجَ فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، وربما اجتمع معه فى شيخه أو من فوقه، مثل «المستخرَج على الصحيحين» لأبى نُعَيْم الأصبهانى .

* * *

المبحث الرابع

صفة رواية الحديث(١)

١ ـ المراد بهذه التسمية :

المراد بهذا العنوان بيان الكيفية التى يُرْوَى بها الحديث والآداب التى ينبغى التحلى بها، وما يتعلق بذلك، وقد تقدم شئ من ذلك فى المباحث السابقة، وإليك ما بقى :

٢ ـ هل تجوز رواية الراوى من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه ؟ :

هذا أمر اختلف فيه العلماء، فمنهم من شدد فأفرط، ومنهم من تساهل ففرَّط، ومنهم من اعتدل فتوسط .

أ ـ فأما المتشددون : فقالوا : «لا حجة إلا فيما رواه الرواى من حفظه» روى ذلك عن مالك وأبى حنيفة وأبى بكر الصيدلانى الشافعى .

ب ـ وأما المتساهلون : فقوم رووا من نُسَخ غير مقابَلَة بأصولها، منهم ابن لَهيعة .

جـ ـ وأما المعتدلون المتوسطون : (وهم الجمهور) فقالوا : إذا قام الراوى فى التحمل والمقابلة بما تقدم من الشروط جازت الرواية من الكتاب، وإن غاب عنه الكتاب، إذ كان الغالب على الظن سلامته من التغيير والتبديل، لاسيما إن كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالباً .

٣ ـ حكم رواية الضرير الذى لا يحفظ ما سمعه :

إذا استعان الضرير الذى لا يحفظ ما سمعه بثقة فى كتابة الحديث الذى سمعه وضبطه والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روايته عند الأكثر، ويكون كالبصير الأُمِّى الذى لا يحفظ.

٤ ـ رواية الحديث بالمعنى وشروطها :

اختلف السلف فى رواية الحديث بالمعنى، فمنهم من منعها، ومنهم من جوزها .

(١) سأبحث هذا الموضوع باختصار أيضاً لأن بعض جزئياته كانت ضرورية فى عصر الرواية أما فى هذه الأزمان فتعتبر دراستها من باب دراسة تاريخ الرواية، وهى لازمة لذوى الاختصاص فى هذا الفن .

أ ـ فمنعها طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول، منهم ابن سيرين وأبو بكر الرازى .

ب ـ وأجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربعة لكن إذا قام الراوى بأداء المعنى . ثم إن مَن أجاز الرواية بالمعنى اشترط لها شروطاً وهى :

١ ـ أن يكون الراوى عالماً بالألفاظ ومقاصدها . ٢ ـ أن يكون خبيراً بما يُحيل معانيها .

هذا كله فى غير المصنَّفات، أما الكتب المصنَّفة فلا يجوز رواية شئ منها بالمعنى، وتغيير الألفاظ التى فيها وإن كان بمعناها، لأن جواز الرواية بالمعنى كان للضرورة إذا غابت عن الرواى كلمة من الكلمات، أما بعد تثبيت الأحاديث فى الكتب فليس هناك ضرورة لرواية ما فيها بالمعنى .

هذا وينبغى للراوى بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث : «أو كما قال» أو «أو نحوه» أو « أو شبهه» .

٥ ـ اللحن فى الحديث وسببه :

اللحن فى الحديث، أى الخطأ فى قراءته، وأبرز أسباب اللحن :

أ ـ عدم تعلم النحو واللغة : فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف. فقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة قال : «مَثَلُ الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحِمَار عليه مِخْلاة لا شعير فيها» [(١)] .

ب ـ الأخذ من الكتب والصحف، وعدم التلقى عن الشيوخ :

مر بنا أن لتلقى الحديث وتحمله عن الشيوخ طرقاً بعضها أقوى من بعض، وأن أقوى تلك الطرق السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه، فعلى المشتغل بالحديث أن يتلقى حديث رسول الله ﷺ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق حتى يسلم من التصحيف والخطأ، ولا يليق بطالب الحديث أن يعمد إلى الكتب والصحف فيأخذ منها ويروى عنها ويجعلَها شيوخَه، فإنه

---

(١) تدريب الراوى جـ ٢ ـ ص ١٠٦ .

تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلماء قديماً : «لا تأخذ القرآن من مُصْحَفِىّ ولا الحديث من صَحَفِىّ» [(١)] .

* * *

غريب الحديث

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : الغريب فى اللغة، هو البعيد عن أقاربه، والمراد به هنا الألفاظ التى خفى معناها. قال صاحب القاموس : «غَرُبَ كَكَرُمَ، غَمُضَ وخَفِىَ» [(٢)] .

ب ـ اصطلاحاً : هو ما وقع فى متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها .

٢ ـ أهميته وصعوبته : وهو فن مهم جداً. يَقْبُحُ جهلُه بأهل الحديث، لكن الخوض فيه صعب، فليتحرَّ خائضه، وليتق الله أن يُقْدِمَ على تفسير كلام نبيه ﷺ بمجرد الظنون، وكان السلف يتثبتون فيه أشد التثبيت .

٣ ـ أجود تفسيره: وأجود تفسيره ما جاء مفسرًا فى رواية أخرى، مثل حديث عِمْرَانَ بن حُصَيْن رضى الله عنه فى صلاة المريض « صَلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جَنْبٍ» [(٣)] . وقد فَسَّرَ قولَهُ «عَلَى جَنْبٍ» حديثُ عَلِىّ رضى الله عنه، ولفظه « على جَنْبِهِ الأيمن مستقبل القِبْلَة بوجهه» [(٤)] .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ غريب الحديث، لأبى القاسم بن سَلاَّم .

ب ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، وهو أجود كتب الغريب .

جـ ـ الدر النَّثِير، للسيوطى، وهو تلخيص للنهاية .

د ـ الفائق، للزمخشرى .

---

(١) المصحفى الذى يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقى القرآن عن القراء والشيوخ، والصحفى هو الذى يأخذ الحديث من الصحف ولا يتلقاه عن الشيوخ .

(٢) القاموس جـ ١ ـ ص ١١٥ .

(٣) البخارى .

(٤) سنن الدارقطنى .

الفصل الثانى

آداب الرواية

المبحث الأول

آداب المحدث

١ ـ مقدمة :

بما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات إلى الله تعالى وأشرف الصناعات، فينبغي على من يشتغل به وينشره بين الناس أن يتحلى بمكارم الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم، ويكون مثالا صادقاً لما يعلمه للناس، مطبقاً له على نفسه قبل أن يأمر به غيره .

٢ ـ أبرز ما ينبغى أن يتحلى به المحدث :

أ ـ تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة أو الشهرة.

ب ـ أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبليغ عن رسول الله ﷺ مبتغيا جزيل الأجر .

جـ ـ ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه، لِسِنِّهِ أو عِلْمِهِ .

د ـ أن يرشد من سأله عن شئ من الحديث ـ وهو يعلم أنه موجود عند غيره ـ إلى ذلك الغير .

هـ ـ ألا يتمنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يُرْجَى له صحتها .

و ـ أن يعقد مجلساً لإملاء الحديث وتعليمه إذا كان أهلا لذلك، فإن ذلك أعلى مراتب الرواية .

٣ ـ ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء :

أ ـ أن يتطهر ويتطيب ويسرح لحيته .

ب ـ أن يجلس متمكناً بوقار وهيبة، تعظيماً لحديث رسول الله ﷺ .

جـ ـ أن يُقْبل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعنايته أحداً دون أحد .

د ـ أن يفتتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى والصلاة على النبى ﷺ ودعاء يليق بالحال .

هـ ـ أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين أو ما لا يفهمونه من الحديث.

و ـ أن يختم الإملاء بحكايات ونوادر، لترويح القلوب وطرد السأم .

٤ ـ ما هى السن التى ينبغى للمحدث ان يتصدى للتحديث فيها؟

اختلف فى ذلك :

أ ـ فقيل خمسون، وقيل أربعون، وقيل غير ذلك .

ب ـ والصحيح أنه متى تأهل واحتيج إلى ما عنده جلس للتحديث فى أى سن كان .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع، للخطيب البغدادى .

ب ـ جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغى فى روايته وحمله ، لابن عبد البر .

* * *

المبحث الثانى

آداب طالب الحديث

١ ـ مقدمة :

المراد بآداب طالب الحديث، ما ينبغى أن يتصف به الطالب من الآداب العالية والأخلاق الكريمة التى تناسب شرف العلم الذى يطلبه، وهو حديث رسول الله ﷺ. فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدث، ومنها ما ينفرد به عنه .

٢ ـ الآداب التى يشترك فيها مع المحدث :

أ ـ تصحيح النية والإخلاص لله تعالى فى طلبه .

ب ـ الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا، فقد أخرج أبو داود وابن ماجة من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من تعلم علماً مما يُبْتَغَى به

وجهُ الله تعالى، لا يتعلمه إلا ليصيب به غَرَضاً من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة» .

جـ ـ العمل بما يسمعه من الأحديث .

٣ـ الآداب التى ينفرد بها عن المحدث :

أ ـ أن يسأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه .

ب ـ أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده فى تحصيله .

جـ ـ أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً ودِيناً .

د ـ أن يعظم شيخه، ومَنْ يسمع منه ويوقِّره، فذلك من إجلال العلم وأسباب الإنتفاع، وأن يتحرَّى رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ ـ أن يرشد زملاءه وإخوانه فى الطلب إلى ما ظفر به من فوائد، ولا يكتمها عنهم، فإن كتمان الفوائد العلمية على الطلبة لُؤْم يقع فيه جهلة الطلبة الوُضَماء، لأن الغاية من طلب العلم نشره .

و ـ ألا يمنعه الحياء أو الكِبْر من السعى فى السماع والتحصيل وأخذ العلم ولو ممن هو دونه فى السن أو المنزلة .

ز ـ عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظفر بطائل .

ح ـ أن يقدم فى السماع والضبط والتفهم الصحيحين ثم سنن أبى داود والترمذى والنسائى ثم السنن الكبرى للبيهقى ثم ما تمس الحاجة إليه من المسانيد والجوامع كمسند أحمد وموطأ مالك، ومن كتب العلل، علل الداراقطنى، ومن الأسماء التاريخ الكبير للبخارى، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم، ومن ضبط الأسماء كتاب ابن ماكولا و من غريب الحديث النهاية لابن الأثير .

الباب الرابع

الإسْنَاد وَمَا يتعَلّقُ بهِ

* الفصل الأول : لطائف الإسناد .
* الفصل الثانى : معرفة الرواة .

الفصل الأول

لطائف الإسْنَاد

[١] الإسْنَاد العَالى وَ النَّازِل

١ ـ تمهيد :

الإسناد خَصِيصة فاضلة لهذه الأمة، وليست لغيرها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة، فعلى المسلم أن يعتمد عليه فى نقل الحديث والأخبار. قال ابن المبارك: «الإسناد من الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء» وقال الثورى : «الإسناد سلاح المؤمن» كما أن طلب العُلُوِّ فيه سنة أيضاً، قال أحمد بن حنبل : «طلب الإسناد العالى سُنَّة عمن سَلَف» لأن أصحاب عبد الله ابن مسعود كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه، ولذلك استحبت الرحلة فى طلب الحديث، ولقد رحل غير واحد من الصحابة فى طلب علو الإسناد، منهم أبو أيوب، وجابر رضى الله عنهما .

٢ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : العالى اسم فاعل من «العُلُوّ» ضد النزول، والنازل اسم فاعل من «النزول» .

ب ـ اصطلاحاً :

١ ـ **الإسناد العالى :** هو الذى قَلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر .

٢ ـ **الإسناد النازل :** هو الذى كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أقل .

٣ ـ أقسام العلو :

يقسم العلو إلى خمسة أقسام، واحد منها علو مُطْلَق، والباقى علو نِسْبى، وهى :

أ ـ القُرْب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف : وهذا هو العلو المطلق، وهو أَجَلُّ أقسام العلو .

ب ـ القرب من إمام من أئمة الحديث: وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ. مثل القرب من الأعمش أو ابن جُرَيج أو مالك أو غيرهم، مع الصحة ونظافة الإسناد أيضاً .

جـ ـ القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة : وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والأبدال والمساواة والمصافحة .

١ـ فالموافقة : هي الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو رَوَى من طريقه عنه .

مثاله : ما قاله ابن حجر في شرح النخبة: «روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه (١) كان بيننا وبين قتيبة فيه ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج (٢) عن قتيبة مثلا، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه» (٣) .

٢ ـ البَدَل : هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه .

مثاله : ما قاله ابن حجر : «كأنْ يقع لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرى إلى القَعْنَبي (٤) عن مالك، فيكون القَعْنبي فيه بدلا من قتيبة .

٣ ـ المساواة : هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنِّفين .

مثاله : ما قاله ابن حجر : «كأنْ يَرْوِي النسائي مثلا حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أَحَدَ عشر نَفْساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد أخر، بيننا وبين النبي ﷺ فيه أَحَدَ عشر نَفْساً، فتساوي النسائيَّ من حيث العَدَد» .

٤ ـ المصافحة : هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنِّفين .

---

(١) أي من طريق البخاري .

(٢) أحد شيوخ البخاري .

(٣) شرح النخبة ص ٦١ .

(٤) القعنبي هو شيخ شيخ البخاري .

وسُمِّيَتْ مصافحةً لأن العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين من تَلاَقَيَا .

د ـ العلو بتقـدّم وفاة الراوى : ومثاله ما قاله النووى : «فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبى بكر بن خَلَف عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقى عن ابن خلف »(١) .

هـ ـ العلو بتقدم السماع : أى بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه بعده .

مثاله : أن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلا، والآخر منذ أربعين سنة، وتَسَاوَى العدد إليهما، فالأول أعلى من الثانى، ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه أو خَرِفَ .

٤ ـ أقسام النزول :

أقسام النزول خمسة، وتعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضده من أقسام النزول .

٥ ـ هل العلو أفضل أو النزول ؟

أ ـ العلو أفضل من النزول على الصحيح الذى قاله الجمهور، لأنه يُبْعِدُ كثرةَ احتمال الخَلَل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه، قال ابن المدينى : «النزول شؤم» وهذا إذا تساوَى الإسناد فى القوة .

ب ـ ويكون النزول أفضل إذا تميز الإسناد النازل بفائدة (٢) .

٦ ـ أشهر المصنفات فيه :

لا توجد مصنفات خاصة فى الأسانيد العالية أو النازلة بشكل عام، لكن أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم «الثُلاثيات» ويعنون بها الأحاديث التى فيها بين المصنِّف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص فقط، وفى ذلك إشارة إلى اهتمام العلماء بالأسانيد العوالى، فمن تلك الثلاثيات .

---

(١) التقريب بشرح التدريب جـ٢ ـ ص ١٦٨ هذا وقد توفى البيهقى سنة ٤٥٨ هـ وتوفى ابن خلف سنة ٤٨٧ .

(٢) كأن يكون رجاله أوثق من رجال الإسناد العالى أو أحفظ أو أوفقه .

أ ـ ثلاثيات البخارى، لابن حجر .

ب ـ ثلاثيات أحمد بن حنبل، للسَّفَّارينى .

* * *

[٢] المسَلْسَلْ

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : اسم مفعول من «السَّلْسَلَة» وهى اتصال الشئ بالشئ، ومنه سِلْسِلَة الحديث، وكأنه سمى ذلك لشبهه بالسِّلْسِلَة من ناحية الاتصال والتماثل بين الأجزاء .

ب ـ اصطلاحاً : هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى .

٢ ـ شرح التعريف :

أى أن المسلسل هو ما تَوَالَى رواة إسناده على :

أ ـ الاشتراك فى **صفة** واحدة لهم .

ب ـ أو الاشتراك فى **حالة** واحدة لهم أيضاً .

جـ ـ أو الاشتراك فى **صفة** واحدة للرواية .

٣ ـ أنواعه :

يتبين من شرح التعريف أن أنواع المسلسل ثلاثة وهى :

المسلسل بأحوال الرواة، والمسلسل بصفات الرواة، والمسلسل بصفات الرواية، وإليك فيما يلى بيان هذه الأنواع .

أ ـ المسلسل بأحوال الرواة :

وأحوال الرواة، إما أقوال أو أفعال، أو أقوال وأفعال معاً .

١ ـ المسلسل بأحوال الرواة القولية :

مثل حديث معاذ بن جبل أن النبى ﷺ قال له : «**يا معاذ إنى أحبك فقل فى دُبُر كل صلاة : اللهم أَعِنِّى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**» فقد تسلسل بقول كل من

رواته «وأنا أحبك، فقُلْ» [١].

٢ ـ المسلسل بأحوال الرواة الفعلية :

مثل حديث أبى هريرة قال : شبَّكَ بيدى أبو القاسم ﷺ وقال : « خلق الله الأرض يوم السبت» فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه [٢].

٣ ـ المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معاً :

مثل حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حُلْوِهِ و مُرِّهِ، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال : آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره » [٣]تسلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته، وقوله آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره.

ب ـ المسلسل بصفات الرواة :

وصفات الرواة : إما قولية أو فعلية .

١ ـ المسلسل بصفات الرواة القولية :

مثل حديث المسلسل بقراءة سور الصَّفِّ، فقد تسلسل بقول كل راو : «فقرأها فلان كذا» .

هذا وقد قال العراقى: «وصفات الرواة القولية وأحوالهم متقاربة بل متماثلة» .

٢ ـ المسلسل بصفات الرواة الفعلية :

كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ «المُحَمَّدِيْنَ» أو اتفاق أسمائهم، كالمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ، أو اتفاق نِسْبَتِهم، كالدمشقيين أو المصريين .

جـ ـ المسلسل بصفات الرواية :

وصفات الرواية إما أن تتعلق بصِيَغ الأداء، أو بزمن الرواية ، أو مكانها .

---

(١) أخرجه أبو داود، فى الوتر .

(٢) أخرجه الحاكم مسلسلا فى معرفة علوم الحدبث ص ٤٢ .

(٣) أخرجه مسلسلا الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ٤٠.

١ ـ **المسلسل بصِيَغ الأداء** : مثل حديث مسلسل يقول كل من رواته «سمعت» أو «أخبرنا» .

٢ ـ **المسلسل بزمان الرواية**: كالحديث المسلسل بروايته يوم العِيد .

٣ ـ **المسلسل بمكان الرواية** : كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في المُلْتَزَم.

٤ ـ أفضله :

وأفضله ما دل على الاتصال في السماع وعدم التدليس .

٥ ـ من فوائده :

اشتماله على زيادة الضبط من الرواة .

٦ ـ هل يشترط وجود التسلسل في جميع الإسناد ؟

لا يشترط ذلك، فقد ينقطع التسلسل في وسطه أو آخره. لكن يقولون في هذه الحالة : « هذا مسلسل إلى فلان » .

٧ ـ لا ارتباط بين التسلسل والصحة :

فَقلَّمَا يسلم المسلسل من خلل في التسلسل، أو ضعف، وإن كان أصل الحديث صحيحاً من غير طريق التسلسل .

٨ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ المُسَلْسَلات الكبرى للسيوطي، وقد اشتملت على ٨٥ حديثاً .

ب ـ المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المُسَلْسَلَة، لمحمد عبد الباقي الأيوبي، وقد اشتملت على ٢١٢ حديثاً .

* * *

[٣] روَاية الأكَابِر عَن الأصَاغر

١ ـ تعريفه :[١] **أ ـ لغة** : الأكابر جمع «أَكْبَر» والأصاغر جمع «أصْغَر» والمعنى : رواية الكبار عن الصغار .

(١) الهاء عائد على هذا النوع من علوم الحديث .

ب ـ اصطلاحاً : رواية الشخص عمن هو دونه فى السن والطبقة، أو فى العِلْم والحفظ

٢ ـ شرح التعريف :

أى أن يروى الراوى عن شخص هو أصغر منه سناً وأدنى طبقة، والدُّنُوُّ فى الطبقة كرواية الصحابة عن التابعين ونحو ذلك. أو يروى عمن هو أقل منه علماً وحفظاً، كرواية عالم حافظ عن شيخ ولو كان ذاك الشيخ كبيراً فى السن، هذا وينبغى التنبيه إلى أن الكِبَر فى السن أو القِدَم فى الطبقة وحده، أى بدون المساواة فى العلم عمن يروى عنه لا يكفى لأن يُسَمَّى رواية أكابر عن أصاغر، والأمثلة التالية توضح ذلك .

٣ ـ أقسامه وأمثلتها :

يمكن أن نقسم رواية الأكابر عن الأصاغر إلى ثلاثة أقسام وهى :

أ ـ أن يكون الراوى أكبر سناً وأقدم طبقة من المَرْوِىِّ عنه.(أى مع العلم والحفظ أيضاً) .

ب ـ أن يكون الراوى أكبر قَدْراً ـ لا سناً ـ من المروى عنه، كحافظ عالم عن شيخ كبير غير حافظ . مثل: رواية مالك عن عبد الله بن دينار (١) .

جـ ـ أن يكون الراوى أكبر سناً وقَدْراً من المروى عنه، أى أكبر وأعلم منه .

مثل : رواية البَرْقانى عن الخطيب (٢) .

٤ ـ من رواية الأكابر عن الأصاغر :

أ ـ رواية الصحابة عن التابعين : كرواية العَبَادِلَة وغيرهم عن كعب الأحبار .

ب ـ رواية التابعى عن تابِعِيِّه: كرواية يحيى بن سعيد الأنصارى عن مالك .

٥ ـ من فوائده :

أ ـ ألاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ المروِىَّ عنه أفضل وأكبر من الراوى لكونه الأغلب .

ب ـ ألاَّ يُظَنَّ أن فى السند انقلاباً، لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

٦ ـ أشهر المصنفات فيه : أ ـ كتاب «ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء» للحافظ أبى يعقوب إسحق بن إبراهيم الورّاق الموفى سنة ٤٠٣ هـ .

---

(١) فمالك إمام حافظ، وعبد الله بن دينار شيخ راو فقط، وإن كان أكبر سناً من مالك .

(٢) لأن البرقانى أكبر سناً من الخطيب، وأعظم قدراً منه لأنه شيخه ومعلمه وأعلم منه .

[٤] روَاية الآباء عَن الأبنَاء

١ ـ تعريفه : أن يوجد فى سند الحديث أبٌ يروى الحديث عن ابنه .

٢ ـ مثاله : حديث رواه العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل « أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة » .

٣ ـ من فوائده : ألاَّ يُظَنّ أن فى السند انقلاباً أو خطأ، لأن الأصل أن يروى الإبن عن أبيه، وهذا النوع مع النوع الذى قبله يدل على تواضع العلماء، وأَخْذِهِمُ العلم من أى شخص، وإن كان دونهم فى القَدْر والسِّنّ .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب «رواية الآباء عن الأبناء» للخطيب البغدادى .

* * *

[٥] رواية الأبناء عن الآباء

١ ـ تعريفه :

أن يوجد فى سند الحديث ابْنٌ يروى الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جده .

٢ ـ أهمه :

وأهم هذا النوع ما لم يُسَمَّ فيه الأبُ أو الجَدُّ، لأنه يحتاج إلى البحث لمعرفة اسمه.

٣ ـ أنواعه : هو نوعان :

أ ـ رواية الراوى عن أبيه فحسب (أى بدون الرواية عن الجَد) وهو كثير .

مثاله : رواية أبى العُشَرَاء عن أبيه [١] .

ب ـ رواية الراوى عن أبيه عن جده، أو عن أبيه عن جده فما فوقه .

مثاله : رواية عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده [٢] .

---

(١) اختلف فى اسمه واسم أبيه على أقوال، أشهرها أنه أسامة بن مالك .

(٢) عمرو هذا نسبه هكذا «عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص» فجد عمرو هو محمد، لكن العلماء وجدوا من التتبع والاستقراء أن الضمير فى «جده» يعود على شعيب فيكون المراد فى «جده» عبد الله بن عمرو الصحابى المشهور

٤ ـ من فوائده :

أ ـ البحث لمعرفة اسم الأَب أو الجَد إذا لم يُصرَّحْ باسمه .

ب ـ بيان المراد من الجدِّ، هل هو جَدُّ الابن أو جد الأب .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ رواية الأبناء عن آبائهم، لأبى نصر عبيد الله بن سعيد الوائلى .

ب ـ جزء من روى عن أبيه عن جده، لابن أبى خَيْثَمَةَ .

جـ ـ كتاب الوَشْىُ المعلم فى من روى عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ، للحافظ العلائى .

* * *

[٦] المُدَبَّج ورِوَايَة الأقْران

١ ـ تعريف الأَقْران :

أ ـ لغـــة : الأقران جمع «قَرِين» بمعنى المُصَاحِب، كما فى القاموس [(١)] .

ب ـ اصطلاحاً : المتقاربون فى السن والإسناد [(٢)] .

٢ ـ تعريف رواية الأقران : أن يروى أحد القرينين عن الآخر . مثل : رواية سليمان التَّيْمى عن مِسْعَر بن كِدَام، فهما قرينان، لكن لا نعلم لِمسْعَرٍ رواية عن التَّيْمى .

٣ ـ تعريف المُدَبَّج :

أ ـ لغـــة : اسم مفعول من «التَّدْبِيْج» بمعنى التزيين، والتدبيج مشتق من دِيْبَاجَتَى الوجه أى الخدين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمى بذلك لتساوى الرواى والمروى عنه، كما يتساوى الخَدَّان .

ب ـ اصطلاحاً : أن يروى القرينان كل واحد منهما عن الأخر .

٤ ـ أمثلة المدبج :

أ ـ فى الصحابة : رواية عائشة عن أبى هريرة، ورواية أبى هريرة عن عائشة .

---

(١) جـ ٤ ـ ص ٢٦٠ .

(٢) التقارب فى الاسناد أن يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة .

ب ـ في التابعين : رواية الزهرى عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهرى .

جـ ـ في أتباع التابعين : رواية مالك عن الأوزاعى، ورواية الأوزاعى عن مالك.

٥ ـ من فوائده :

أ ـ ألا يظن الزيادة فى الإسناد[١] . ب ـ ألا يظن إبْدال «عن» بـ «الواو» [٢] .

٦ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ المدبج ، للدارقطنى . ب ـ رواية الأقران، لأبى الشيخ الأصبهانى .

* * *

[٧] السَّابِق وَاللاَّحِق

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغة : السابق اسم فاعل من «السَّبْق» بمعنى المتقدم، واللاحِق اسم فاعل من «اللَّحَاق» بمعنى المتأخر، والمراد بذلك : الرواى المتقدم موتاً، والراوى المتأخر موتاً .

ب ـ اصطلاحاً: أن يشترك فى الرواية عن شيخ اثنان تَبَاعَدَ ما بين وفاتيهما .

٢ ـ مثاله :

أ ـ محمد بن إسحق السراج[٣] ، اشترك فى الرواية عنه البخارى والخَفَّاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر[٤] .

ب ـ الإمام مالك : اشترك فى الرواية عنه الزهرى، وأحمد بن اسماعيل السَّهْمِى، وبين

---

(١) لأن الأصل أن يروى التلميذ عن شيخه، فاذا روى عن قرينه ربما ظن من لم يدرس هذا النوع أن ذكر القرين المروى عنه زيادة من الناسخ .

(٢) أى لا يتوهم السامع أو القارئ لهذا الإسناد أن أصل الرواية : حدثنا فلان «و» فلان، فأخطأ فقال: حدثنا فلان «عن» فلان .

(٣) ولد السراج سنة ٢١٦هـ وتوفى سنة ٣١٣هـ وعاش ٩٧ سنة .

(٤) توفى البخارى سنة ٢٥٦هـ، وتوفى أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابورى سنة ٣٩٣هـ، وقيل أربع وقيل خمس وتسعون وثلاثمائة .

وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة، لأن الزهرى توفى سنة ١٢٤هـ وتوفى السَّهْمى سنة ٢٥٩هـ. وتوضيح ذلك أن الزهرى أكبر سناً من مالك لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين، فرواية الزهرى عن مالك تعتبر من باب رواية الأكابر عن الأصاغر كما مر، على حين أن السهمى أصغر سناً من مالك، هذا بالإضافة إلى أن السهمى عَمَّر طويلا، إذ بلغ عمره نحو مائة سنة، لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته ووفاة الزهرى .

وبتعبير أوضح فإن الراوى السابق يكون شيخاً لهذا المروى عنه، والراوى اللاحق يكون تلميذاً له، ويعيش هذا التلميذ طويلاً .

٣ ـ من فوائده :

أ ـ تقرير حلاوة علو الإسناد فى القلوب .

ب ـ ألا يظن انقطاع سند اللاحق .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب السابق واللاحق، للخطيب البغدادى .

الفصل الثانى

معرفة الرواة

[١] مَعرِفَة الصَّحَابَة

١ ـ تعريف الصحابى :

أ ـ لغـــة : الصحابة لغة مصدر بمعنى «الصُّحْبَة» ومنه «الصحابى» و«الصاحب» ويجمع على أصحاب وصَحْب، وكثر استعمال «الصحابة» بمعنى «الأصحاب» .

ب ـ اصطلاحاً : من لقى النبى ﷺ مسلماً ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك رِدَّة على الأصح .

٢ ـ أهميته وفائدته :

معرفة الصحابة علم كبير مهم الفائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسَل .

٣ ـ بِمَ تُعْرَف صُحْبَةُ الصحابى ؟ : تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة وهى :

أ ـ التواتر : كأبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

ب ـ الشهرة : كضِمَام بن ثَعْلَبة، وعُكَّاشَة بن مِحْصَن .

جـ ـ إخْبار صحابى . د ـ إخبار ثقة من التابعين .

هـ ـ إخبارُه عن نفسه إن كان عَدْلاً، وكانت دعواه مُمْكِنَة (١) .

٤ ـ تعديل جميع الصحابة :

والصحابة رضى الله عنهم كلهم عـدول، سـواء من لاَبَسَ الفتن منهم أوْلا ، وهذا بإجماع من يُعْتَد به، ومعنى عدالتهم : أي تجنبهم عن تعمد الكذب فى الرواية والانحراف فيها، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، فينتج عن ذلك قبول جميع رواياتهم من غير تكلف

---

(١) وذلك كأن يدعى الصحبة قبل مائة سنة من بعد وفاته ﷺ، أما إذا ادعاها فى زمن متأخر فلا يقبل خبره مثل «رتَن الهندى» فإنه ادعى الصحبة بعد الستمائة للهجرة، وهو فى الحقيقة شيخ دجال كما قال عنه الذهبى فى الميزان جـ٢ ـ ص ٤٥ .

البحث عن عدالتهم، ومن لابَسَ الفتن منهم يُحْتَمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم تحسيناً للظن بهم، لأنهم حَمَلَة الشريعة وخير القرون .

٥ - أكثرهم حديثاً : ستة من المكثرين : وهم على التوالى :

أ - أبو هريرة : روى ٥٣٧٤ حديثاً، وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل .

ب - ابن عمر : روى ٢٦٣٠ حديثاً .

جـ - أنس بن مالك : روى ٢٢٨٦ حديثاً .

د - عائشة أم المؤمنين : روت ٢٢١٠ حديثاً .

هـ - ابن عباس : روى ١٦٦٠ حديثاً .

و - جابر بن عبد الله : روى ١٥٤٠ حديثاً .

٦ - أكثرهم فُتْيا :

وأكثرهم فُتْيا تُرْوَى هو ابن عباس، ثم كبار علماء الصحابة،وهم ستة كما قال مسروق: «انتهى علم الصحابة إلى ستة : عمر وعلى وأبى بن كعب وزيد بن ثابت وأبى الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم الستة إلى على وعبد الله بن مسعود» .

٧ - من هم العَبَادِلَة ؟ : المراد بالعبادلة بالأصل من اسمهم «عبد الله» من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاثمائة صحابى، لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبد الله وهم:

أ - عبد الله بن عمر . ب - عبد الله بن عباس .

جـ - عبد الله بن الزبير . د - عبد الله بن عمرو بن العاص .

والميزة لهؤلاء أنهم من علماء الصحابة الذين تأخرت وفاتهم حتى احتيج إلى علمهم، فكانت لهم هذه المزية والشهرة، فإذا اجتمعوا على شئ من الفتوى قيل هذا قول العبادلة .

٨ - عدد الصحابة :

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صحابى، وأشهر هذه الأقوال قول أبى زُرْعَة الرازى: «قُبِضَ رسولُ الله

ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألف من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه»[١] .

٩ ـ عدد طبقاتهم :

اختلف فى عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها باعتبار السَّبْق إلى الاسلام، أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، ومنهم من قسمهم باعتبار آخر، فكلٌ قسمهم حسب اجتهاده .

أ ـ فقسمهم ابن سعد خمس طبقات . ب ـ وقسمهم الحاكم اثنى عشرة طبقة .

١٠ ـ أفضلهم : أفضلهم على الاطلاق أبو بكر الصديق ثم عمر رضى الله عنهم، بإجماع أهل السنة، ثم عثمان ثم على، على قول جمهور أهل السنة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بيعة الرضوان» .

١١ ـ أولهم إسلاماً :

أ ـ **من الرجال الأحرار** : أبو بكر الصديق رضى الله عنه .

ب ـ **من الصبيان** : على رضى الله عنه .

جـ ـ **من النساء** : خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها .

د ـ **من الموالى** : زيد بن حارثة رضى الله عنه .

هـ ـ **من العبيد** : بلال بن رباح رضى الله عنه .

١٢ ـ آخرهم موتاً :

أبو الطُفَيْل عامر بن واثِلَة الليثى، مات سنة مائة بمكة المكرمة، وقيل أكثر من ذلك، ثم آخرهم موتاً قبله أنس بن مالك توفى سنة ثلاث وتسعين بالبصرة.

١٣ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ الإصابة فى تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلانى .

ب ـ أُسْد الغابة فى معرفة الصحابة، لعلى بن محمد الجَزَرى المشهور بابن الأثير.

جـ ـ الاستيعاب فى أسماء الأصحاب، لابن عبد البَر .

---

(١) التقريب مع التدريب جـ٢ ص ٢٢٠ .

[٢] معرفة التابعين

١ ـ تعريف التابعى :

أ ـ لغــــة : التابعون جمع تابعى أو تابع، والتابع اسم فاعل من «تَبِعَهُ» بمعنى مشى خلفه .

ب ـ اصطلاحـاً : هو من لقى صحابياً مسلماً ومات على الإسلام، قيل هو من صَحِبَ الصحابى .

٢ ـ من فوائده : تمييز المرسَل من المتصل .

٣ ـ طبقات التابعين :

اختلف غى عدد طبقات التابعين، فقسمهم العلماء كلٌ حسب وجهته.

أ ـ فجعلهم مسلم ثلاث طبقات . ب ـ وجعلهم ابن سعد أربع طبقات .

جـ ـ وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة، الأولى منها من أدرك العشرة المبشرين من الصحابة .

٤ ـ المُخَضْرَمون : واحِدُهُمْ «مُخَضْرَم» والمُخَضْرَم: هو الذى أدرك الجاهلية وزمنَ النبى ﷺ ولم يرَهُ، والمخضرومون من التابعين على الصحيح . وعدد المخضرمين نحو عشرين شخصاً، كما عَدَّهم الإمام مسلم، والصحيح أنهم أكثر من ذلك، ومنهم أبو عثمان النَّهْدى، والأسود بن يزيد النخعى .

٥ ـ الفقهاء السبعة : ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة، وهم كبار علماء التابعين، وكلهم من أهل المدينة، وهم : «سعيد بن المسيب ـ والقاسم بن محمد ـ وعروة بن الزبير ـ وخارجة بن زيد ـ وأبو سلمة بن عبد الرحمن ـ وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ـ وسليمان بن يسار»(١) .

٦ ـ أفضل التابعين : هناك أقوال للعلماء فى أفضلهم، والمشهور أن أفضلهم سعيد بن المسيب، وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازى:

---

(١) جعل ابن المبارك «سالم بن عبد الله بن عمر» بدل «أبى سلمة» وجعل أبو الزناد بدلهما أى بدل «سالم وأبى سلمة» «أبا بكر بن عبد الرحمن» .

أ ـ أهل المدينة يقولون : أفضل التابعين سعيد بن المسيب .

ب ـ وأهل الكوفة يقولون: أُوَيْس القَرْني. جـ ـ وأهل البصرة يقولون: الحسن البصرى .

٧ ـ أفضل التابعيات : قال أبو بكر بن أبي داود : «سيِّدَتا التابعيات حفصة بنت سِيرين، وعَمْرَة بنت عبد الرحمن، وتليهما أُمُّ الدَّرْدَاء »[١] .

٨ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب «معرفة التابعين» لأبى المطرف بن فطيس الأندلسى [٢] .

* * *

[٣] مَعرفَة الإخوة وَالأخوات

١ ـ توطئة : هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التى اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الإخوة والأخوات من الرواة فى كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالحديث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أنسابهم وإخوتهم، وغير ذلك، كما سيأتى من الأنواع بعده .

٢ ـ من فوائده : من فوائده ألاَّ يُظَنَّ من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك فى اسم الأب .

مثل: «عبد الله بن دينار» و «عَمْرو بن دينار» فالذى لا يدرى يظن أنهما أخوان مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحداً .

٣ ـ أمثلة : أ ـ مثال للإثنين : فى الصحابة، عمر وزيد ابنا الخطاب .

ب ـ مثال للثلاثة : فى الصحابة، على و جعفر وعقيل بنو أبى طالب .

جـ ـ مثال للأربعة : فى أتباع التابعين، سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبى صالح.

د ـ مثال للخمسة : فى أتباع التابعين، سفيان وآدم وعِمْرَان ومحمد وإبراهيم بنو عُيينة .

هـ ـ مثال الستة : فى التابعين، محمد وأنس ويحيى ومَعْبَد وحفصةوكَريمة بنو سِيرين .

---

(١) أم الدرداء هذه هى أم الدرداء الصغرى، واسمها هجيمة ويقال جهيمة. وهى زوجة أبى الدرداء، وأم الدرداء الكبرى هى زوجة أبى الدرداء أيضاً واسمها خيرة ولكنها صحابية .

(٢) أنظر الرسالة المستطرفة ص ١٠٥ .

و ـ مثال السبعة : فى الصحابة، النعمان ومَعْقِل وعقيل وسُوَيد وسِنان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مُقَرِّن .

وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم فى هذه المَكْرُمَة أحد[١]، وقيل إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه : أ ـ كتاب الإخوة لأبى المطرف بن فطيس الأندلسى .

ب ـ كتاب الإخوة لأبى العباس السراج [٢].

* * *

[٤] المُتَفِق وَالمُفْتَرِق

١ ـ تعريفه : أ ـ لغة : المُتَّفِق اسم فاعل من «الاتِّفَاق» والمُفْتَرِق اسم فاعل من «الافْتِرَاق» ضد الاتفاق .

ب ـ اصطلاحاً : أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطاً ولفظاً، وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكُنَاهُم، أو أسماؤهم ونِسْبَتُهم، ونحو ذلك [٣].

٢ ـ أمثلة :

أ ـ الخليل بن أحمد : ستة أشخاص اشتركوا فى هذا الاسم، أولهم شيخ سيبويه.

ب ـ أحمد بن جعفر بن حمدان : أربعة أشخاص فى عصر واحد.

جـ ـ عمر بن الخطاب : ستة أشخاص [٤].

٣ ـ أهميته وفائدته : ومعرفة هذا النوع مهم جداً، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء. ومن فوائده :

---

(١) أى لم يوجد سبعة إخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الإخوة السبعة .

(٢) السراج نسبة لعمل السروج، وكان من أجداده من يعملها، وهو أبو العباس محمد بن إسحق بن إبراهيم الثقفى مولاهم، محدث عصره بنيسابور، روى عنه الشيخان، وتوفى سنة ٣١٣ هـ .

(٣) وأما الاتفاق فى الاسم فقط، فالاشكال فيه قليل نادر، والتعريف إنما يكون على الغالب الذى هو مثار الاشكال، ويذكر ذلك فى المطولات، وهو إلى نوع المهمل أقرب .

(٤) وهذا أغرب مثال رأيته فى كتاب، «المتفق والفترق» للخطيب، وأكثر عدد اتفق فيه الرواة فى الاسم فى هذا الكتاب هو سبعة عشر شخصاً .

أ ـ عدم ظن المشتركين فى الاسم واحدا، مع أنهم جماعة. وهو عكس «المُهْمَل» الذى يُخْشَى منه أن يُظَنَّ الواحد اثنين [(١)].

ب ـ التمييز بين المشتركين فى الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس .

٤ ـ متى يَحْسُنُ إيرادُه ؟:

ويحسن إيراد المثال فيما إذا اشترك الراويان أو الرواة فى الاسم، وكانوا فى عصر واحد، واشتركوا فى بعض الشيوخ أو الرواة عنهم، أما إذا كانوا فى عصور متباعدة فلا إشكال فى أسمائهم .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ كتاب «المُتَّفِق والمُفْتَرِق» للخطيب البغدادى، وهو كتاب حافل نفيس [(٢)].

ب ـ كتاب «الأنساب المتفِقة» للحافظ محمد بن طاهر، المتوفى سنة ٥٠٧هـ وهو لنوع خاص من المتفق .

* * *

[٥] المُوْتَلِف وَالمُخْتَلِف

١ ـ تعريفه : أ ـ لغـــة : المُؤْتَلِف اسم فاعل من «الائْتِلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقى» وهو ضد النُفْرَة، والمُخْتَلِف اسم فاعل من «الاخْتِلاف» ضد الاتفاق .

ب ـ اصطلاحاً : أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكُنَى أو الأنساب خَطّاً، وتختلف لفظاً [(٣)].

---

(١) أنظر شرح النخبة ص ٦٨ .

(٢) يوجد منه نسخة مخطوطة غير كاملة فى استنبول ـ مكتبة أسعد أفندى رقم ٢٠٩٧ فى ٢٣٩ ورقة وهى من أول الجزء العاشر إلى آخر الجزء الثامن عشر وهو آخر الكتاب، ويوجد قسم منه عند الشيخ عبد الله بن حميد من أول الجزء الثالث إلى نهاية الجزء التاسع .

(٣) سواء كان مرجع الاختلاف فى اللفظ النقط أو الشكل .

٢ـ أمثلته : أ ـ «سَلَام» و«سَلاَّم» الأول بتخفيف اللام، والثانى بتشديد اللام .

ب ـ «مِسْوَر» و «مُسَوَّر» الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو، والثانى بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو.

جـ ـ «البزَّاز» و «البزَّار» الأول آخره زاى، والثانى آخره راء .

د ـ «الثَّوْرِى» و «التَّوَّزِى» الأول بالثاء والراء، والثانى بالتاء والزاى .

٣ـ هل له ضابط ؟ :

أ ـ أكثره لا ضابط له، لكثرة انتشاره، وإنما يُضْبَط بالحفظ، كل اسم بمفرده .

ب ـ ومنه ما له ضابط، وهو قسمان :

١ ـ ما له ضابط لكتاب خاص أو كتب خاصة.

مثل أن نقول : إن كل ما وقع فى الصحيحين والموطأ «يَسَار» فهو بالمثناة ثم المهملة إلا محمد بن «بَشّار» فهو بالموحدة ثم العجمة .

٢ ـ ما له ضابط على العموم : أى لا بالنسبة لكتاب أو كتب خاصة .

مثل أن نقول : «سَلاَّم» كله مشدد اللام إلا خمسة، ثم تذكر تلك الخمسة .

٤ ـ أهميته وفائدته :

معرفة هذا النوع من مهمات علم الرجال، حتى قال على بن المدينى :

«أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء» لأنه شئ لا يدخله القياس، ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده [1] . وفائدته تكمن فى تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» لعبد الغنى بن سعيد .

ب ـ «الإكْمَال» لابن ماكُولا ، وذيله ، لأبى بكر بن نُقْطَة .

---

(١) انظر النخبة ص ٦٨ .

[٦] المُتَشَابِه(١)

١ ـ تعريفه : أ ـ لغة : اسم فاعل من «التَّشَابُه» بمعنى «التماثل» ويراد بالمتشابه هنا «المُلْتَبِس» ومنه «المتشابه» من القرآن. أى الذى يَلْتَبِس معناه .

ب ـ اصطلاحاً : أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطّاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطّاً، أو بالعكس (٢) .

٢ ـ أمثلته : أ ـ «محمد بن عُقَيْل» بضم العين و «محمد بن عَقِيل» بفتح العين، اتفقت أسماء الرواة، واختلفت أسماء الآباء .

ب ـ «شُرَيْح بن النعمان» و«سُرَيْج بن النعمان» اختلف أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء.

٣ ـ فائدته : وتكمن فائدته فى ضبط أسماء الرواة، وعدم الالتباس فى النطق بها، وعدم الوقوع فى التصحيف والوهم .

٤ ـ أنواع أخرى من المتشابه : هناك أنواع أخرى من المتشابه، أذكر أهمها فمنها :

أ ـ أن يحصل الاتفاق فى الاسم واسم الاب إلا فى حرف أو حرفين مثل .

«محمد بن حُنَين» و «محمد بن جُبَير» .

ب ـ أو يحصل الاتفاق فى الاسم واسم الأب خطّاً ولفظاً، لكن يحصل الاختلاف فى التقديم والتأخير .

١ ـ إما فى الاسمين جملة مثل : «الأسود بن يزيد» و «يزيد بن الأسود» (٣) .

٢ ـ أو فى بعض الحروف مثل : «أيوب بن سيَّار» و «أيوب بن يَسَار» .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه . أ ـ «تلخيص المتشابه فى الرَّسم، وحماية ما أُشْكَل منه عن بَوَادِر التصحيف والوهم» للخطيب البغدادى . ب ـ «تالى التلخيص» للخطيب أيضاً، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وهما كتابان نفيسان لم يُصَنَّفْ مثلهما فى هذا الباب (٤) .

---

(١) وهو يتركب من النوعين قبله، أى من نوعى «المتفق والمفترق» و «المؤتلف والمختلف» .

(٢) كأن تختلف أسماء الرواة نطقاً، وتتفق أسماء الآباء خطاً ونطقاً .

(٣) وهذا النوع يسميه بعضهم «المشتبه المقلوب» وهو مما يقع فيه الاشتباه فى الذهن لا فى الخط وربما انقلب اسمه على بعض الرواة، وقد صنف الخطيب فى هذا النوع كتاباً سماه «رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب» .

(٤) توجد منهما نسختان كاملتان فى دار الكتب المصرية وعندى صورة عنهما .

[٧] المُهْمَل

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : اسم مفعول من «الإهْمَال» بمعنى «التَّرْك» كأن الراوى ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره .

ب ـ اصطلاحاً : أن يروى الراوى عن شخصين متفقين فى الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يَخُصُّ كل واحد منهما .

٢ ـ متى يَضُرُّ الإهمال ؟ :

إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، لأنه لا ندرى من الشخص المروى عنه هنا، فربما كان الضعيف منهما، فيضعف الحديث.

أما إذا كانا ثقتين، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث، لأن أياً منهما كان المروى عنه فالحديث صحيح .

٣ ـ مثاله :

أ ـ إذا كانا ثقتين : ما وقع للبخارى من روايته عن «أحمد» ـ غير منسوب ـ عن ابن وهب. فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة .

ب ـ إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً : «سليمان بن داود» و «سليمان بن داود» فإن كان «الخَوْلانى» فهو ثقة وإن كان «اليَمَانى» فهو ضعيف .

٤ ـ الفرق بينه وبين المُبْهَم :

والفرق بينهما أن المُهْمَل ذُكِرَ اسمه والتْبَسَ تعيينه، والمُبْهَم لم يُذْكَر اسمه .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب «المُكْمَل فى بيان المُهْمَل» للخطيب .

* * *

[٨] مَعرِفَة المُبهمَات

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة : المُبْهَمَات جمع «مُبْهَم» وهو اسم مفعول من «الإبْهام» ضد الإيضاح .

ب ـ اصطلاحاً : هو من أُبْهِم اسمه فى المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية .

٢ ـ من فوائد بحثه : أ ـ إن كان الإبهام فى السند : معرفة الراوى إن كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف .

ب ـ وإن كان فى المتن : فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل حتى إذا كان فى الحديث مَنْقَبَة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك، فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة .

٣ ـ كيف يُعَرف المُبْهَم ؟: يعرف بأحد أمرين :

أ ـ بوروده مُسَمَّى فى بعض الروايات الأخرى. ب ـ بتنصيص أهل السِّيَر على كثير منه .

٤ ـ أقسامه :

يقسم المُبْهَم بحسب شدة الإبْهام أو عدم شدته إلى أربعة أقسام، وأَبْدأُ بأشدها إبهاماً .

أ ـ رجل أو امـرأة : كحديث ابن عباس أن «رجلا» قال يا رسول الله ، الحج كل عام؟ هذا الرجل هو الأقرع بن حابس .

ب ـ الابن والبـنت : ويلحق به الأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت وبنت الأخ وبنت الأخت، كحديث أم عطية فى غسل «بنت» النبى ﷺ بماء وسِدْر، هى زينب رضى الله عنها .

جـ ـ العم والعمة : ويلحق به الخال والخالة وابن أو بنت العم والعمة وابن أو بنت الخال و الخالة. كحديث رافع بن خَديج عن «عمه» فى النهى عن المُخابَرة، اسم عمه ظُهَيْر بن رافع، كحديث «عمة» جابر التى بَكَتْ أباه لما قُتل يوم أُحُد، اسم عمته فاطمة بنت عمرو .

د ـ الزوج والزوجة : كحديث الصحيحين فى وفاة «زوج» سُبَيْعَة، اسم زوجها سعد بن خَوْلَة وكحديث «زوجة» عبد الرحمن بن الزبير التى كانت تحت رِفاعة القُرَظى، فطلقها، اسمها تميمة بنت وهب .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

صنف فى هذا النوع عدد من العلماء، منهم عبد الغنى بن سعيد والخطيب والنووى، وأحسنها وأجمعها كتاب «المُسْتَفَاد من مُبْهَمَات المتن والإسناد» لولى الدين العراقى .

* * *

[٩] مَعرفَةُ الوُحْدَان

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــــة : الوُحْدَان بضم الواو جمع واحد .

ب ـ اصطلاحاً : هم الرواة الذين لم يَرْوِ عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحدٌ .

٢ ـ فائدته :

معرفة مجهول العيْن، وردُّ روايته إذا لم يكن صحابياً .

٣ ـ أمثلته : أ ـ من الصحابة : عروة بن مُضَرِّس، لم يَرْوِ عنه غير الشَّعْبى، والمُسيَّب بن حَزْن، لم يَرْوِ عنه غير ابنه سعيد .

ب ـ من التابعين : أبو العُشَراء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة .

٤ ـ هل أخرج الشيخان فى صحيحيهما عن الوُحْدان ؟

أ ـ ذكر الحاكم فى «المَدْخَل» أن الشيخين لم يخرجا من رواية هذا النوع شيئاً .

ب ـ لكن جمهور المحدثين قالوا إن فى الصحيحين أحاديث كثيرة عن الوُحْدان من الصحابة، منها :

١ ـ حديث «المُسيَّب» فى وفاة أبى طالب، أخرجه الشيخان .

٢ ـ حديث «قيس بن أبى حازم» عن «مِرْدَاس الأَسْلَمى» يذهب الصالحون الأول فالأول ولا راوى «لمرداس» غير قيس. والحديث أخرجه البخارى .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

كتاب «المُنْفَرِدَات والوُحْدان» للإمام مسلم .

* * *

[١٠] معرفة من ذُكِرَ بأسماء أو صفات مختلفة

١ ـ تعريفه :

هو راوٍ وُصِفَ بأسماء أو ألقاب أو كُنَى مختلفة، من شخص واحد أو من جماعة .

٢ ـ مثاله :

«محمد بن السائب الكلبى» سماه بعضهم «أبا النضر» وسماه بعضهم «حماد ابن السائب» وسماه بعضهم «أبا سعيد» .

٣ ـ من فوائده :

أ ـ عدم الالتباس فى أسماء الشخص الواحد، وعدم الظن بأنه أشخاص متعددون.

ب ـ كشف تدليس الشيوخ .

٤ ـ استعمال الخطيب كثيراً من ذلك فى شيوخه :

فيروى فى كتبه عن أبى القاسم الأزهرى، وعن عبيد الله بن أبى الفتح الفارسى، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى، والكل واحد .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ إيضاح الإشْكال ، للحافظ عبد الغنى بن سعيد .

ب ـ مُوْضِح أوهام الجَمْع والتفريق، للخطيب البغدادى .

* * *

[١١] معرفة المُفْرَدَات من الأسماء والكُنَى والألقاب

١ـ المراد بالمُفْرَدَات :

أن يكون لشخص من الصحابة أو غير الرواة عامة أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره من الرواة والعلماء، وغالباً ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها .

٢ـ فائدة معرفته :

عدم الوقوع فى التصحيف والتحريف فى تلك الأسماء المفردة الغريبة .

٣ـ أمثلته : أ ـ الأسماء :

١ ـ من الصحابة :«أحمَد بن عُجْيَان» كسُفْيان،أو كعُلَيّان، و «سَنْدَر» بوزن جعفر.

٢ ـ من غير الصحابة : «أَوْسَط» بن عَمْرو، «ضُرَيْب» بن نُقَيْر بن سُمَيْر .

ب ـ الكُنَى :

١ ـ من الصحابة : «أبو الحَمْراء» مولى رسول الله ﷺ ، واسمه هلال بن الحارث .

٢ـ من غير الصحابة : «أبو العُبَيْدَيْن» واسمه معاوية بن سَبْرَة .

جـ ـ الألقاب :

١ ـ من الصحابة : «سَفِيْنَة» مولى رسول الله ﷺ ، واسمه مِهْرَان .

٢ ـ من غير الصحابة : «مَنْدل» واسمه عَمْرو بن على الغزى الكوفى .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه :

أفرده بالتصنيف الحافظ أحمد بن هارون البرديجى فى كتاب سماه «الأسماء المُفْرَدَة» ويوجد فى أواخر الكتب المصنفة فى تراجم الرواة كثير منه، ككتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر .

* * *

[١٢] معرفة أسماء من اشتهروا بكُنَاهُم

١ ـ المراد بهذا البحث : المراد بهذا البحث أن نفتش عن أسماء من اشتهروا بكناهم حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم .

٢ ـ من فوائده : وفوائد معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد اثنين، إذ ربما يُذْكَر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة بكنيته التى اشتهر بها، فيشتبه الأمر على من لا معرفة له بذلك فيظنه شخصين، وهو شخص واحد .

٣ ـ طريقة التصنيف فيه : المصنَّف فى الكُنَى يبوب تصنيفه على ترتيب حروف المعجم فى الكنى، ثم يذكر أسماء أصحابها، فمثلا يذكر فى باب الهمزة «أبا إسحق» ويذكر اسمه، وفى باب الباء «أبا بشر» ويذكر اسمه، وهكذا .

٤ ـ أقسام أصحاب الكنى وأمثلتها :

أ ـ من اسمُهُ كنيتُهُ: ولا اسمَ له غيرها، كأبى بلال الأشعرى، اسمه وكنيته واحد .

ب ـ من عُرف بكنيته: ولم يُعْرَف أله اسم أم لا ؟ كـ «أبى أُناس» صحابى .

جـ ـ من لُقِّبَ بكُنْيَة: وله اسم وله كنية غيرها: كـ «أبى تُرَاب» وهو لقب لعلى بن أبى طالب، وكنيته أبو الحسن .

د ـ من له كنيتان أو أكثر: كـ « ابن جُرَيْج» يُكْنَى بأبى الوليد وأبى خالد .

هـ ـ من اخْتُلِفَ فى كنيته : كـ «أسامة بن زيد» قيل «أبو محمد» وقيل «أبو عبد الله» وقيل «أبو خارجة» .

و ـ من عُرِفَتْ كنيته واختلف فى اسمه : كـ «أبى هريرة» اختلف فى اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولا، أشهرها أنه «عبد الرحمن بن صخر» .

ز ـ من اختلف فى اسمه وكنيته : كـ «سَفِينة» قيل اسمه «عُمير» وقيل «صالح» وقيل «مِهْران» وكنيته، قيل «أبو عبد الرحمن» وقيل «أَبو البَخْتَرى» .

ح ـ من عرف باسمه وكنيته، واشتهر بهما معاً : كآباء عبد الله «سفيان الثورى ـ ومالك ـ ومحمد بن إدريس الشافعى ـ وأحمد بن حنبل» وكأبى حنيفة النعمان بن ثابت .

ط ـ من اشتهر بكنيته مع معرفة اسمه : كـ «أبى إدريس الخَوْلانى» اسمه عائذ الله .

ى ـ من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته : كـ «طلحة بن عبيد الله التيمى» و «عبد الرحمن بن عوف» و «الحسن بن على بن أبى طالب» كنيتهم جميعاً «أبو محمد» .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

لقد صنف العلماء فى الكنى مصنفات كثيرة، وممن صنف فيه على بن المدينى، ومسلم، والنسائى، وأشهر هذه المصنفات المطبوعة :

ـ كتاب «الكُنَى والأسماء» للدولابى أبى بِشْر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣١٠ هـ.

* * *

[١٣] معرفة الألقاب

١ ـ تعريفه لغة : الألقاب جمع لقب، واللقب كل وصف أَشْعَر بِرِفْعَةٍ أو ضَعَةٍ، أو ما دل على مدح أو ذم .

٢ ـ المراد بهذا البحث :

هو التفتيش والبحث عن ألقاب المحدثين ورواة الحديث لمعرفتها وضبطها .

٣ ـ فائدته : وفائدة معرفة الألقاب أمران وهما :

أ ـ عدم ظن الألقاب أسامىَ، واعتبارِ الشخص الذى يُذْكَر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد .

ب ـ معرفة السبب الذى من أجله لُقِّبَ هذا الراوى بذاك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقى من اللقب الذى يخالف فى كثير من الأحيان معناه الظاهر .

٤ ـ أقسامه : الألقاب قسمان وهما :

أ ـ لا يجوز التعريف به : وهو ما يكرهه المُلَقَّب به .

ب ـ يجوز التعريف به : وهو مالا يكرهه المُلَقَّب به .

٥ ـ أمثلته :

أ ـ «**الضَّال**» : لقب لمعاوية بن عبد الكريم الضال، لُقِّبَ به لأنه ضَلَّ فى طريق مكة .

ب ـ «**الضعيف**»: لَقَبُ عبد الله بن محمد الضعيف، لُقبَ به لأنه كان ضعيفاً فى جسمه لا فى حديثه، قال عبد الغنى بن سعيد :«رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان الضال والضعيف» .

جـ ـ «**غُنْدَر**»: ومعناه المُشَغِّب فى لغة أهل الحجاز، وهو لقب محمد بن جعفر البصرى صاحب شعبة، وسبب تلقيبه بهذا اللقب أن ابن جُرَيْج قدم البصرة، فحدث بحديث عن الحسن البصرى، فأنكروه عليه وشَغَّبُوا، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له «اسكت يا غُنْدَر» .

د ـ «**غُنْجَار**»: لقب عيسى بن موسى التيمى، لُقِّبَ بـ «غنجار» لحُمْرَة وَجْنَتَيْه .

هـ ـ «**صاعقة**» : لقب محمد بن إبراهيم الحافظ روى عنه البخارى، ولُقِّبَ بذلك لحفظه وشدة مذاكرته .

و ـ «**مُشْكُدَانه**»: لَقَبُ عبد الله بن عمر الأموى، ومعناه بالفارسية «حبَّة المسك أو وعاء المسك» .

ز ـ «**مُطَيَّن**»: لَقَبُ أبى جعفر الحضرمى، ولُقِّبَ به لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان فى الماء، فيَطِّينُونَ ظهرهَ، فقال له أبو نُعَيْم : يا مُطَيِّن لِمَ لا تحضر مجلس العلم ؟.

٦ ـ أشهر المصنفات فيه :

صنف فى هذا النوع جماعة من العلماء المتقدمين والمتأخرين، وأحسن هذه الكتب وأخصرها كتاب «نزهة الألباب» للحافظ ابن حجر .

* * *

[١٤] معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم .

١ ـ المراد بهذا البحث : معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه، من قريب، كالأُمِّ والجَدِّ، أو غريب، كالمُرَبِّى ونحوه، ثم معرفة اسم ابيه .

٢ ـ فائدته : دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم .

٣ ـ أقسامه وأمثلتها :

أ ـ من نُسِبَ إلى أُمِّـهِ : مثل مُعَاذ و مُعَوِّذ و عَوْذ بنو عَفْراء، وأبوهم الحارث،ومثل بلال بن حَمَامة، أبوه رباح ومحمد بن الحَنَفِيّة، أبوه على بن أبى طالب .

ب ـ من نُسب إلى جَـدَّته : العليا أو الدنيا، مثل يَعْلَى بن منية، ومنية أم أبيه، وأبوه أمية، بشير بن الخصاصية، وهى أم الثالث من أجداده، وأبوه مَعْبَد .

جـ ـ من نُسب إلى جـده: مثل أبو عُبَيْدة بن الجراح، اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح و أحمد بن حنبل، هو أحمد بن محمد بن حنبل .

د ـ من نُسب إلى أجنبى لسبب : مثل المقداد بن عَمْرو الكِنْدى، يقال له المقداد بن الأسود، لأنه كان فى حِجْر الأسود بن عبد يغوث، فَتَبَنَّاهُ .

٤ ـ أشهر المصنفات فيه : لا أعرف مصنَّفاً خاصاً فى هذا الباب، لكن كتب التراجم عامة، تذكر نسب كل راو، لا سيما كتب التراجم الموسعة.

* * *

[١٥] معرفة النِّسَب التى على خلاف ظاهرها

١ ـ تمهيد : هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة،و لكن الظاهر المتبادر إلى الذهن من تلك النِّسَب ليس مراداً، والواقع أنهم نسبوا إلى تلك النسب لعارض عرض لهم من نزولهم ذلك المكان أو مجالستهم أهل تلك الصنعة ونحو ذلك .

٢ ـ فائدة هذا البحث : وفائدة هذا البحث هو معرفة أن هذه النسب ليست حقيقية، وإنما نسب إليها صاحبها لعارض، ومعرفة العارض أو السبب الذى من أجله نسب إلى تلك النسبة .

٣ ـ أمثلة :

أ ـ أبو مسعود البَدْرى : لم يشهد بَدْراً، بل نزل فيها فنُسبَ إليها .

ب ـ يزيد الفقير : لم يكن فقيراً، وإنما أُصيب فى فَقَار ظهره .

جـ ـ خالد الحَذَّاء : لم يكن حذّاء، وإنما كان يجالس الحذائين .

٤ ـ أشهر المصنفات فى الأنساب :

كتاب «الأنساب» للسمعانى ، وقد لخصه ابن الأثير فى كتاب سماه «اللباب فى تهذيب الأنساب» ولَخَّصَ المُلَخَّصَ هذا السيوطى فى كتاب سماه «لُبُّ اللُّباب» .

* * *

[١٦] معرفة تَواريخ الرُّوَاة

١ ـ تعريفه :

أ ـ لغـــة: تواريخ جمع تاريخ وهو مصدر «أَرَّخَ» وسُهِّلَت الهمزة فيه .

ب ـ اصطلاحاً : هو التعريف بالوقت الذى تضبط به الأحوال من المواليد والوفيات والوقائع وغيرها .

٢ ـ المراد به هنا :

معرفة تاريخ مواليد الرواة وسماعهم من الشيوخ، وقدومهم لبعض البلاد، ووفياتهم.

٣ ـ أهميته وفائدته : هو فن مهم، قال سفيان الثورى: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، ومن فوائده معرفة اتصال السند، أو انقطاعه» . وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنُظِرَ فى التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين .

٤ ـ أمثلة من عيون التاريخ :

أ ـ الصحيح فى سن سيدنا محمد ﷺ وصاحبيه أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ثلاث وستون .

١ ـ وقُبِضَ رسول الله ﷺ ضحى الإثنين لثنتى عشرة خلت من ربيع الأول سنة ١١هـ.

٢ ـ وقُبِضَ أبو بكر رضى الله عنه فى جُمَادَى الأولى سنة ١٣هـ .

٣ ـ وقُبضَ عمر رضى الله عنه فى ذى الحجة سنة ٢٣هـ .

٤ ـ وقُتل عثمان رضى الله عنه فى ذى الحجة سنة ٣٥هـ ، وعمره ٨٢ سنة وقيل ابن ٩٠ سنة .

٥ ـ وقُتل على رضى الله عنه فى شهر رمضان سنة ٤٠هـ ، وهو ابن ٦٣ سنة .

ب ـ صحابيان عاشا ستين سنة فى الجاهلية وستين فى الاسلام وماتا بالمدينة سنة ٥٤هـ وهما : ١ ـ حَكيم بن حِزام . ٢ ـ حسان بن ثابت .

جـ ـ أصحاب المذاهب المتبوعة :

١ ـ النعمان بن ثابت : «أبو حنيفة» .	ولد سنة ٨٠ هـ ـ وتوفى سنه ١٥٠هـ
٢ ـ مالك بن أنس :	ولد سنة ٩٣ هـ ـ وتوفى سنه ١٧٩هـ
٣ ـ محمد بن ادريس الشافعى .	ولد سنة ١٥٠ هـ ـ وتوفى سنه ٢٠٤هـ
٤ ـ أحمد بن حنبل .	ولد سنة ١٦٤ هـ ـ وتوفى سنه ٢٤١هـ

د ـ أصحاب كتب الحديث المعتمدة :

١ ـ محمد بن اسماعيل البخارى :	ولد سنة ١٩٤ هـ ـ وتوفى سنه ٢٥٦هـ
٢ ـ مسلم بن الحجاج النيسابورى :	ولد سنة ٢٠٤ هـ ـ وتوفى سنه ٢٦١هـ
٣ ـ أبو داود السجستانى :	ولد سنة ٢٠٢ هـ ـ وتوفى سنه ٢٧٥هـ
٤ ـ أبو عيسى الترمذى :[١]	ولد سنة ٢٠٩ هـ ـ وتوفى سنه ٢٧٩هـ
٥ ـ أحمد بن شعيب النسائى :	ولد سنة ٢١٤ هـ ـ وتوفى سنه ٣٠٣هـ
٦ ـ (ابن ماجه) القزوينى :	ولد سنة ٢٠٧ هـ ـ وتوفى سنه ٢٧٥هـ

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ كتاب «الوَفَيَّات» لابن زبْر محمد بن عبيد الله الربعى محدث دمشق المتوفى سنة ٣٧٩هـ وهو مرتب على السنين .

ب ـ ذيول على الكتاب السابق منها للكتانى ثم للأَكْفانى، ثم للعراقى، وغيرهم.

---

(١) اختلف فى سنة ولادته، وأكثر المؤرخين لم يحددوا السنة التى ولد فيها وإنما ذكروا أن ولادته كانت فى العقد الأول من القرن الثالث، لكن بعض المتأخرين ذكروا أنه ولد سنة ٢٠٩هـ منهم شارح الشمائل محمد بن قاسم جسوس جـ١ ـ ص ٤.

[١٧] معرفة من اخْتَلَطَ من الثقات

١ ـ تعريف الاختلاط :

أ ـ لغــــــة : الاختلاط لغة فساد العقل، يقال «اختلط فلان» أى فسد عقله، كما فى القاموس .

ب ـ اصطلاحاً : فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خرَف أو عَمَى أو احتراق كتب أو غير ذلك .

٢ ـ أنواع المُخْتَلَطين :

أ ـ من اختلط بسبب الخَرَف : مثل عطاء بن السائب الثقفى الكوفى .

ب ـ من اختلط بسبب ذهاب البصر : مثل عبد الرزاق بن همام الصنعانى، فكان بعد أن عَمِيَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ .

جـ ـ من اختلط بأسباب أخرى : كاحتراق الكتب، مثل عبد الله بن لَهيعة المصرى .

٣ ـ حكم رواية المختلط : أ ـ يقبل منها ما روى عنه قبل الاختلاط .

ب ـ ولا يقبل منها ما روى عنه بعد الاختلاط، وكذا ما شُكَّ فيه أنه قبل الاختلاط أو بعده .

٤ ـ أهميته وفائدته : هو فن مهم جداً، وتكمن فائدته فى تمييز أحاديث الثقة التى حدث بها بعد الاختلاط لردها وعدم قبولها .

٥ ـ هل أخرج الشيخان فى صحيحيهما عن ثقات أصابهم الاختلاط؟

نعم، ولكن عَمَّن عُرِف أنهم حدثوا به قبل الاختلاط .

٦ ـ أشهر المصنفات فيه : صنف فيه عدد من العلماء، كالعلائى والحازمى، ومن هذه المصنفات كتاب «الاغتباط بمن رُمِيَ بالاختلاط» للحافظ إبراهيم بن محمد سِبْط بن العجمى المتوفى سنة ٨٤١ هـ .

[١٨] معرفة طبقات العلماء والرواة

١ ـ تعريف الطبقة : أ ـ لغة : القوم المتشابهون .

ب ـ اصطلاحاً : قوم تقاربوا فى السن والإسناد أو فى الإسناد فقط [١] .

ومعنى التقارب فى الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه .

٢ ـ من فوائد معرفته :

أ ـ ومن فوائد معرفته الأمن من تداخل المتشابهين فى اسم أو كنية ونحو ذلك، لأنه قد يتفق اسمان فى اللفظ فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما .

ب ـ الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة .

٣ـ قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر:

مثل أنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة، فهم مع العشرة فى طبقة واحدة باعتبار أنهم كلهم صحابة، وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة واحدة.

وباعتبار السوابق إلى الدخول فى الاسلام، تكون الصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم فى نوع «معرفة الصحابة» فلا يكون أنس بن مالك وشبهه فى طبقة العشرة من الصحابة .

٤ ـ ماذا ينبغى على الناظر فيه ؟ ينبغى على الناظر فى علم الطبقات أن يكون عارفاً بمواليد الرواة ووفياتهم، ومن رووا عنه، ومن روَى عنهم .

٥ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد .

ب ـ كتاب «طبقات القراء» لأبى عمرو الدانى .

جـ ـ كتاب «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب السبكى .

د ـ «تذكرة الحفاظ» للذهبى .

---

(١) انظر تدريب الراوى جـ٢ ـ ص ٣٨١ .

[١٩] معرفة الموالي من الرواة والعلماء

١ - تعريف المَوْلَى

أ - لغــــة : الموالي جمع مولى، و المولى من الأضداد فيطلق على المالك والعبد، والمُعْتِق والمُعْتَق.(١)

ب - اصطلاحاً : هو الشخص المُحَالَف، أو المُعْتَقُ، أو الذى أسلم على يد غيره.

٢ - أنواع الموالى : أنواع الموالى ثلاثة وهى :

أ - مولى الحِلْف : مثل الإمام مالك بن أنس الأَصْبَحى التيمى، فهو أصبحى صَلِيبةً، تيمى بولاء الحلْف، وذلك لأنْ قومه «أَصْبَح» موالى لتيم قريش بالحلْف .

ب - مولى العَـتَاقة: مثل أبو البخْتَرى الطائى التابعى، واسمه سعيد بن فيروز، هو مولى طيئ، لأن سيده كان من طيئ فأعتقه .

جـ - مولى الاسلام : مثل محمد بن اسماعيل البخارى الجُعْفى، لأن جده المغيرة كان مجوسياً فأسلم على يد اليَمَان بن أَخْنَس الجُعْفى، فنُسِب إليه .

٣ - من فوائده :

الأمن من اللّبْس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً أو ولاء، ومن ثم ليتميز المنسوب إلى القبيلة ولاء عمن يشاركه فى اسمه من تلك القبيلة نسباً .

٤ - أشهر المصنفات فيه :

صنف فى ذلك أبو عمر الكِنْدى بالنسبة إلى المصريين فقط .

* * *

[٢٠] معرفة الثقات والضعفاء من الرواة

١ - تعريف الثقة والضعيف :

أ - لغــة : الثقة لغة المُؤْتَمَن، والضعيف ضد القوى، ويكون الضعيف حسياً ومعنوياً .

ب - اصطلاحاً: الثقة: هو العدل الضابط، والضعيف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن فى ضبطه أو عدالته .

---

(١) انظر القاموس جـ٤ ـ ص ٤٠٤ .

٢ـ أهميته وفائدته :

هو من أَجَلِّ أنواع علوم الحديث، لأنه بواسطته يُعْرَف الحديث الصحيح من الضعيف .

٣ـ أشهر المصنفات فيه وأنواعها :

أ ـ مصنَّفات مُفْرَدَة في الثقات : مثل كتاب «الثقات» لابن حِبَّان، وكتاب «الثقات» للعجْلى .

ب ـ مصنَّفات مُفْرَدَةٌ في الضعفاء: كثيرة جداً، كالضعفاء للبخارى، والنسائى، والعُقَيْلى، والداراقطنى، ومنها كتاب «الكامل فى الضعفاء» لابن عدى، وكتاب «المغنى فى الضعفاء» للذهبى .

جـ ـ مصنفات مشتَرِكة بين الثقات والضعفاء: وهى كثيرة أيضاً: كتاب «تاريخ البخارى الكبير» ومنها كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم، وهى كتب عامة للرواة، ومنها كتب خاصة ببعض كتب الحديث، مثل كتاب «الكمال فى أسماء الرجال» لعبد الغنى المقدسى، وتهذيباته المتعددة التى للمِزِّى والذهبى وابن حجر والخَزْرَجى .

* * *

[٢١] معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

١ ـ المراد بهذا البحث

الأوطان جمع وطن، وهو الإقليم أو الناحية التى يولد الإنسان أو يقيم فيها، والبلدان جمع بلد، وهى المدينة أو القرية التى يولد الإنسان و يقيم فيها .

والمراد بهذا البحث هو معرفة أقاليم الرواة ومُدُنِهم التى وُلِدوا فيها أو أقاموا فيها .

٢ ـ من فوائده :

ومن فوائده التمييز بين الاسمين المتفقين فى اللفظ إذا كانا من بلدين مختلفين، وهو مما يَحتاج إليه حفاظ الحديث فى تصرفاتهم ومصنفاتهم .

٣ـ إلى أى شئ يَنْتَسب كلٌ من العرب والعجم ؟ :

أ ـ لقد كانت العرب قديماً تنتسب إلى قبائلها، لأن غالبيتهم كانوا بدواً رُحَّلاً، وكان ارتباطهم بالقبيلة أوثق من ارتباطهم بالأرض، فلما جاء الاسلام، وغلب عليهم سكنى البلدان

والقرى انتسبوا إلى بلدانهم وقراهم .

ب ـ أما العجم فإنهم ينتسبون إلى مدنهم وقراهم من القديم .

٤ ـ كيف ينتسب من انتقل عن بلده ؟ :

أ ـ إذا أراد الجَمْعَ بينهما في الانتساب: فليبدأ بالبلد الأول ثم بالثاني المنتقل إليه، ويحسن أن يُدْخِلَ على الثاني حرف «ثم» فيقول مَنْ وُلِدَ في حَلَبَ، وانتقل إلى المدينة المنورة: «فلان الحَلَبِي ثم المَدَنِي» وعلى هذا عَمَلُ أكثر الناس.

ب ـ واذا لم يُرِدِ الجَمْعَ بينهما : له أن ينتسب إلى أيهما شاء وهذا قليل .

٥ ـ كيف يَنْتَسِبُ من كان من قرية تابعة لبلده ؟ :

أ ـ له أن ينتسب إلى تلك القرية .

ب ـ وله أن ينتسب إلى البلدة التابعة لها تلك القرية .

جـ ـ وله أن ينتسب إلى تلك الناحية التي منها البلدة أيضاً.

ومثال ذلك : إذا كان شخص من «البَاب» وهي تابعة لمدينة «حلب» وحَلَبُ من «الشام» فله أن يقول في انتسابه : فلان البَابِي، أو فلان الحَلَبِي، أو فلان الشَّامِي .

٦ ـ كم المدة التي إن أقامها الشخص في بلد نُسِبَ إليها ؟ :

أربع سنين، وهو قول عبد الله بن المبارك .

٧ ـ أشهر المصنفات فيه :

أ ـ يمكن أن نعتبر كتاب «الأنساب» للسمعاني الذي تقدم من مصنفات هذا النوع لأنه يذكر الانتساب إلى الأوطان وغيرها .

ب ـ ومن مظان ذكر أوطان الرواة وبلدانهم كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد.

هذا آخر ما يسره الله في هذا الكتاب. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه . والحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**
- **تاريخ بغداد** ، للخطيب البغدادى ـ نشر دار الكتاب العربى ـ بيروت
- **تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى**، للسيوطى ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥هـ .
- **الرسالة**، للشافعى ـ تحقيق أحمد محمد شاكر .
- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السن المشرفة**، للكتانى ـ تحقيق الشيخ محمد المنتصر الكتانى ـ نشر دار الفكر .
- **سنن الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى** ـ الطبعة المصرية ـ نشر محمد عبد المحسن الكتبى .
- **سنن أبى داود** ـ طبع الهند على الحجر .
- **سنن ابن ماجه** ـ ترتيب وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ـ طبع عيسى البابى الحلبى وشركاه سنة ١٣٧٢هـ .
- **سنن الداراقطنى** ـ تصحيح وتحقيق ونشر السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى.
- **شرح ألفية العراقى**، له ـ طبع المغرب .
- **صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى** ـ تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز ـ المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ .
- **صحيح البخارى**، المتن فقط ـ طبعة بولاق سنة ١٢٩٦هـ.
- **صحيح مسلم مع شرح النووى** ـ الطبعة الأولى ـ المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٧هـ .

- **علوم الحديث**، لابن الصلاح - تحقيق الدكتور نور الدين عتر - نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ .

- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، للسخاوى - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

- **القاموس المحيط**، للفيروز آبادى - طبع المطبعة الميمنية بمصر .

- **الكفاية فى علم الرواية**، للخطيب البغدادى - طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٧هـ .

- **المتفق والمفترق**، للخطيب البغدادى - مخطوط .

- **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابورى - نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض .

- **معرفة علوم الحديث**، للحاكم النيسابورى - نشر الدكتور السيد معظم حسين - طبع دائرة المعارف العثمانية .

- **معالم السنن**، للخطابى - تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقى - مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٧هـ .

- **ميزان الاعتدال فى نقد الرجال**، للذهبى - تحقيق على محمد البجاوى - طبع عيسى البابى الحلبى سنة ١٣٨٢هـ .

- **موطأ مالك**، تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى - طبع عيسى البابى الحلبى وشركاه سنة ١٣٧٠هـ .

- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، للحافظ ابن حجر - نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

فهرس الموضوعات